كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

662

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 13 تموز 2014 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

تبقى لقمة الشعب..
خطاً أحمر 05

التلاعب مجدداً
«بالورقة الكردية» 07

تورط «حكوميين»
ببيع المياه؟؟ 09

الخبز
أرقام وأسئلة! 12



الافتتاحية

.. عن سابق إصرار وتصميم!!

بدأت الحكومة السورية على نحو متسارع خلال الأيام الماضية سلسلة إجراءات اقتصادية تمحورت حول رفع أسعار السلع الأساسية للمواطن السوري، وسط توقعات وأنباء عن رفع قريب لأسعار المشتقات النفطية والكهرباء، وذلك غداة إقرارها لمشروع قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص في استكمال للخط الاقتصادي الليبرالي «الدردري» المطبق بالبلاد على نحو مطرد، طيلة السنوات الماضية، والذي شكّل بوابات العبور للعدوان الخارجي. ولكن المفارقة غير المقبولة تكمن في أن الحكومات السورية المتعاقبة تتعمد عدم تعلم شيء من الأزمة الكارثية التي تعصف بالبلاد منذ ثلاث سنوات ونيف، وتعمد إلى تطبيق «الدردرية بحلة متجددة».

إن محاولات البعض تسويق مسوغات ساذجة حول اضطرار الحكومة لهذه الإجراءات غير الشعبية، وحول «ضآلة» حجم رفع الأسعار، ولاسيما وسط ما تعيشه سورية، مردود عليها جملة وتفصيلاً، للأسباب التالية:

أولاً، إنّ مسألة العجز الحكومي يمكن حلّها بالتوجه إلى جيوب الفاسدين الكبار، بمن فيهم سماسرة صفقات الطحين المستورد، الذين يعيثون فساداً وتخريباً بقدر ما يفعل الأعداء الخارجيون، وربما أكثر.

ثانياً، إن الخبز اليوم هو وجبة أساسية وحيدة، مخلوطة بالماء غالباً، لعشرات آلاف السوريين من المحاصرين أو النازحين نتيجة الكارثة الجارية، وإن رفع أسعاره تسبب مباشرة بارتفاع أسعار سلع أخرى في الأسواق.

ثالثاً، إنّ توقيت إجراء هذه الحملة، عشية انتهاء عمر الحكومة الحالية دستورياً، يشير إلى أنّ المستفيدين الحقيقيين منها يريدون تحميل وزرها لهذه الحكومة، بحيث تشكل «إزاحتها» باباً لتنفيس الاحتقان الشعبي من جهة، وبحيث تضطر أي حكومة لاحقة إلى التعاطي مع ما جرى بوصفه أمراً واقعاً «يصعب» التراجع عنه، من جهة أخرى.

رابعاً، إنّ إهمال الإعلام الرسمي وشبه الرسمي لهذه الحملة من رفع الأسعار، مقابل «انحيازه لمصالح الناس» في بعض الحملات السابقة، وتحديداً خلال الأزمة الوطنية الراهنة، يظهر درجة التواطؤ مع أصحاب المصلحة في عمليات رفع الأسعار، ويكشف زيف «حفلات الاحتجاج الديمقراطية» التي استخدمها هذا الإعلام سابقاً لخدمة أغراض سياسية محددة.

خامساً، ليس جديداً القول إن اتباع وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، بوصفهم الأذرع الاقتصادية للعدو الأمريكي الصهيوني، يسمح بتسرب الفوضى الأمريكية إلى البلدان المطبقة لهذه الوصفات، ليتم استكمال عملية التدمير الممنهج. فكيف تكون الحال مع بلد مثل سورية، يعيش في لجّة هذا التدمير؟ وكيف يمكن أن تستوي مواجهة المؤامرة الغربية سياسياً بالاندماج مع أدواتها ووصفاتها اقتصادياً؟

سادساً، إنّ أخطر ما في المسألة، هو تزامنها مع الترويج لقيام تقارب لاحق بين النظام وواشنطن في سياق «محاربة داعش»، وهو ما تعول عليه قوى الفساد الكبير في الدولة والمجتمع، المرتبطة بمصالحها الاقتصادية مع الغرب.

إنّ الحياة تثبت باستمرار أنّ جبهات القتال المختلفة ضد العدو الأمريكي- الصهيوني لا تنفصل عن بعضها أبداً، فالجبهة السياسية الوطنية، بما فيها العسكرية، لا تنفصل عن الجبهة الاقتصادية. وإنّ أولئك الذين يحاولون استغلال الظروف السيئة وانخفاض قدرة الناس في التعبير عن رفضها ليعمقوا عمليات النهب والفساد، إنما يطعنون في الظهر تضحيات شهداء الشعب والجيش العربي السوري، ويصطفون في نهاية المطاف إلى جانب مصالح أعداء سورية والشعب السوري.

مبعوث دولي جديد إلى سورية



أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يوم الخميس 2014/7/10، تعيين الدبلوماسي الإيطالي ستيفان دي ميستورا مبعوثاً خاصاً إلى سورية، مشيراً إلى أن ذلك تم بعد مشاورات مع «دائرة واسعة من اللاعبين»، بمن فيهم في سورية.

وسبق للمبعوث الجديد الذي يخلف الدبلوماسي الجزائري، الأخضر الإبراهيمي، أن ترأس بعثات للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق.

إعلان بان كي مون جاء بعد ثلاثة أيام من تصريح مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف رغبة بلاده في مساعدة السوريين على المحافظة على وحدة أراضي بلادهم، مجدداً اقتراح بلاده الداعي إلى عقد مؤتمر مواز لمؤتمر جنيف الخاص بإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، على أن تشارك فيه كل من السعودية وإيران وتركيا ومصر وقطر والأمم المتحدة.

«وجع ورق»

يعني من أسوأ وأحسن الأشياء للسوريين ها الكم يوم شو يا حزركم؟ «الأحسن» أنو في جزء منيح منهم.. من المعترين.. رح يبلش يفهم «الأسوأ»..! والمشهد يا سادة يا كرام أنو طوال الوقت قبل هي الأزمة.. بس خاصة بقلبها.. كانت الحكومات السورية وكل منابرها الإعلامية عم تحكي عن حقوق المواطن ووجعو ودمو ودمعو.. بالوقت يلي بتعلن فيه انتصارها «به وله».. و«تخوض الحروب وتواجه التحديات والاستحقاقات وتكافح الإرهاب وقبله المندسين والمخربين والجماعات التكفيرية والمسلحة وتطلق الشعارات وتنسج الوعود.. باسمه ولأجله»..! بس بالتطبيق هي الحكومات ذاتها ممكن بأي لحظة وبأي وقت أنو تنقض عليه لتلعن سلسفيل عيشتو.. بلقمة خبزو وبطالتو ومازوتو وكهربتو وميتو وحليب ولادو وتهميشو وإذلالو وتفقيرو.. يعني بكل شي بخليه «عايش ميت».. مو «عايش»..!

لك حاجتكم ضحك ع البشر بقا..! دخلكم هاد مو أسمو اندساس وتخريب وإرهاب ودعوة للكفر بس من زوايا تانية وباستخدام «أسلحة الغلاء الشامل» يللي مو محرمة بالقوانين الدولية الرائجة..؟؟! ولسا في حدا بدو الناس تروح ع زواريب موالاة ومعارضة..! منيح بس يا ريت نرجع نحدد موالاة لشو ومين..؟؟ ومعارضة لشو ومين ومشان شو؟؟

بصراحة



■ محمد عادل اللحام

الخطوط الحمر تتساقط.. ماذا بعد؟

كثيراً ما تردد على ألسنة المسؤولين بمختلف مراتبهم ومواقعهم الوظيفية، أن سعر الخبز خط أحمر ممنوع الاقتراب منه أو المساس به تحت أي ظرف من الظروف؛ كون الخبز الغذاء الأساسي للأغلبية من الشعب السوري الفقير، والمهجر والمتشرد والنازح والمغلوب على أمره؛ فماذا بقي لهؤلاء الأغلبية بعد أن جردتهم الليبرالية الاقتصادية بدم بارد قوت يومهم، ولم يبق أمامها سوى حصر كميات الهواء، بما فيه الهواء الملوث الذي يستنشقه الفقراء للتحكم بكمياته، وفرض تسعيرة له لتأمين بعض الموارد التي تسعى الحكومة لتأمينها كما هي العادة التي تسير عليها «حكوماتنا» ولكن باتجاه وحيد نحو جيوب الفقراء بينما الجيوب الأخرى المليئة بالملايين المنهوبة والمسروقة، يمنع الاقتراب منها تحت طائلة الاتهام بالخيانة الوطنية لحرية رأس المال «المقدس» الذي هو خشبة الخلاص لجميع أزماتنا الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية كما تؤكد عليه الحكومة في خطواتها المتسارعة في إنجاز العديد من مشاريع القوانين التي تعمق ارتباط اقتصادنا الوطني برمته؛ هذه المرة بالاقتصاد الإمبريالي الذي يتهاوى تحت تأثير أزمته العميقة التي أدت بالعديد من اقتصاديات الدول الأوروبية إلى الانهيار والإفلاس وفقدان شعوبها للرفاه الاجتماعي، الذي كان الغرب الاستعماري يتغنى بما حققه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتخسره الشعوب في مرحلة تبني حكوماتها للسياسات الاقتصادية الليبرالية في نهاية السبعينيات.

الدستور السوري الجديد ينص في مادته التاسعة عشرة «يقوم المجتمع في الجمهورية العربية السورية على أساس التضامن والتكافل، واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة، وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد»، هذا هو نص الدستور!! الذي لم يجف حبره بعد؛ والذي تنتهك نصوصه، ومبادئه في الليل والنهار، فالعدالة الاجتماعية محققة من خلال معادلة الأجور والأرباح، والحرية مؤمنة من خلال حرية التعبير وحق التظاهر والإضراب، والمساواة محققة بين الناهبين والمنهوبين، وكرامة الإنسان تامةٌ من خلال مراكز الإيواء والشوارع التي يقطنها المهجرون والمشردون الذين يعتاشون على السلل الغذائية التي تتحسن بها الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية؛ حتى أصبح الفقراء مُتْخمين بالكرامة الإنسانية التي وعدهم بها الدستور، وتسلبهم إياها «حكومتهم» لتعطيها لمن تورموا وانتفخوا من قوت الفقراء.

إلى كل الذين أغتنوا من دمنا وجوعنا وتشردنا ودمار وطننا نقول لهم: ستتحد من أجل وطننا ولقمتنا وكرامتنا هذا هو مستقبلنا!!.

الحركة النقابية في ظل الأزمة «2»

الليبرالية الجديدة تولد الإرهاب..

لا تزال الليبرالية من القضايا المطروحة على الحركة النقابية في ظل الأزمة، إلا أن ثمة قضايا تظهر الآن أكثر الحاحاً، في تناولها والحوار فيها مع الحركة النقابية، بوصفها حركةً في برنامجها قضايا سياسية، واقتصادية واجتماعية، وثقافية، وهي معنية بكل المقاييس بالإجابة عن السؤال الأساسي حول ما العوامل المولدة للإرهاب؟!.



هنا لابد من العودة معكم، إلى نهايات القرن العشرين، مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتصاعد دور الليبرالية الاقتصادية التي تعني الحرية التامة للرأسماليين دون تدخل الدول بهم، وصعود اليمين في الغرب وتراجع اليسار، والحركات النقابية، والأحزاب اليسارية، في العالم. إنها مسائل كبيرة ينبغي الإجابة عنها، فالرأسمالية العالمية في المراحل الأخيرة استفادت إلى حد بعيد من القانون الاقتصادي الأساسي الذي هو «إن الميل العام للتطور هو ميل مالي، وليس إنتاجياً» بفعل هيمنة وسيطرة الاحتكار المالي العالمي، على الاقتصاد العالمي، وظهور الليبرالية الاقتصادية الأكثر رجعيةً وتطرفاً على النطاق العالمي والمحلي، ولقد أضعفت الرأسمالية الصناعية، وكذلك تراجعت صفوف الطبقة العاملة التقليدية على المستوى العالمي بفعل الثورة العلمية التقنية.

الاحتكار الدولاري

لقد سعت الشركات العالمية الكبرى لإعادة الهيكلة والتثبت بفعل هذه الثورة ليكون المهندسون والفنيون من الفئات الوسطى، هم العاملين على هذه التقانة، كالبرمجيات، ولوحات التحكم بالمعامل. «سبعة مهندسون يريدون معملاً كبيراً» والكمبيوتر للعمل عن بعد، والانترنيت، والفيس بوك والتويتر..الخ، ومع هذا التطور التقني ترسخت توجهات الليبرالية الاقتصادية على المستوى العالمي وتراجعت أعداد الطبقة العاملة التقليدية ونقاباتها وأحزابها، فصعد اليمين إلى الحكم في الغرب بدعم واضح من الاحتكار المالي العالمي «الدولاري» الذي تقوده حفنة، من المجتمع الأميركي تمثلهم الإدارة الأميركية على طول الخط.

فالليبرالية الجديدة في الجانب الفكري هي الأكثر رجعية وهي تسعى لتفتيت الشعوب وتهميشها ليستمر تحكم الليبرالية والاحتكار المالي العالمي على مقدرات الشعوب وحياتها وأفكارها.

الليبرالية الجديدة في الجانب الفكري هي الأكثر رجعية وهي تسعى لتفتيت الشعوب وتهميشها ليستمر تحكم الليبرالية والاحتكار المالي العالمي على مقدرات الشعوب وحياتها وأفكارها

التهميش والإفقار

إن نتائج الليبرالية الاقتصادية ونشاط الاحتكار المالي العالمي هو التهميش والإفقار والتشتيت وتسعير التطرف الديني وغيره لأنه لم يبق أمام الفقراء والمهمشين سوى الدعاء لله كي يتجاوزوا الحياة التي يعيشونها.. وهذه الحالات كالفقر والتهميش باتت بكثرة في البلدان العربية وفي غيرها، إلا أنه في الغرب لا يزال التأثير الحضاري قائماً وتوُثر في الحياة الاجتماعية أما في الدول العربية فإن هذا الأمر ليست له الأرضية الفكرية المناسبة، ولقد ضربت التوجهات اليسارية في العالم العربي وجرى دعم كبير من الحكومات للتيارات المتطرفة و«الدينية» واضحت الثقافة الوطنية تؤثر بها الأفكار الدينية من كل حدب وصوب، فساعد ذلك في خلق بيئة مناسبة وحاضنة للتطرف أما الآن فقد أصبح للتطرف تنظيم وقاعدة إلى جانب «الايديولوجيا» التي تحملها "داعش" وغيرها.. وهذا ما يسهل للمهمشين والمرتزقة والذين ظلمتهم حكوماتهم، الالتحاق بهذا التنظيم، لأن "داعش" قد أصبح الآن الوجه الآخر لنمو التطرف والإرهاب في البلدان العربية التي كثر فيها الارتزاق جراء الإفقار والتهميش والممارسات والأخلاقيات التي سادت مجتمعاتنا.

الفساد والنهب المنظم

لقد ساهمت السياسات الليبرالية إلى حد بعيد في رفع معدلات الفقر والبطالة والتهميش، وكمثال ساطع القانون رقم /17/ سيء السمعة الذي أضاف شيئاً جديداً على حياة عمال القطاع الخاص، وجاء تعبيراً قانونياً عن دعم التوجه لليبرالية الاقتصادية «حرية الرأسماليين في الاقتصاد» هذا القانون همش عمال القطاع الخاص وحرمهم من الحقوق إذ باستطاعة صاحب العمل أن يطرد العامل ويشرده هو وأسرته دون حقوق إلا بضع من الليرات السورية «تعويض» فقد استطاعت الحكومات السابقة أن تضع القوانين التي تخلق البيئة المناسبة «لليبرالية الاقتصادية» ومن المفيد جداً القول إنه لا يمكن شخصنة هذا التوجه وإلحاقه بالحكومة أو «الدردري» لأن المذكور وأمام المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال، هدد منتقدي السياسة الليبرالية بجهة قيادية مسؤولة عبر عنها، وكي نصل إلى نتيجة تعبر بشكل حقيقي عن مصلحة الطبقة العاملة السورية، وعموم الفقراء ينبغي أن نعيد النظر بالمواقف تجاه السياسات الليبرالية، وأن نقترب أكثر فأكثر من القواعد العمالية؛ وأن نساعد في إزكاء الروح الوطنية التي من المفترض أن تلعب فيها الحركة النقابية دوراً أساسياً في مواجهة التهميش الذي مسببه الفساد والنهب المنظم، والذي خلق «ثقافة» هي بحد ذاتها مولد للتطرف والإرهاب.

إن من المأساة القول إن "داعش" وأمثالها ستستمر، ويمكن أن تتوسع أكثر إذا لم نفهم الأسباب الموضوعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي ولدت التطرف والإرهاب.

صرح أحد القادة اليساريين الجدد في أمريكا اللاتينية في بوليفيا عن برنامجهم الثوري، قال هو برنامج أخلاقي في مواجهة الأخلاق التي تولدها الليبرالية الاقتصادية العالمية!!.

■ نقابي مزمن

هل تساهم الطبقة العاملة في صناعة القرار؟

الحديث عن الجانب الاقتصادي – الاجتماعي في حياة السوريين، لم يكن وليد تفكير اقتصادي أو اجتماعي فقط، وإنما كان نتاج فشل سياسات اقتصادية تبنتها الحكومة، كانت البداية في التوجه نحو الليبرالية الاقتصادية التي فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة؛ وبصفة أعمق وأدق، فشل النموذج الليبرالي في حل مشاكل السوريين عامةً والطبقة العاملة خاصة.



■ علي نمر

وبمناسبة ارتفاع سعر ربطة الخبز لـ 25 ليرة سورية سنورد ما يلي ما قاله الحلقي لأعضاء مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في دورته السابعة عشرة التي انعقدت في 19 – 20 كانون الثاني 2014 حين قال: «إن الطبقة العاملة تساهم في صناعة القرار في كل ما يصدر عن السلطة، ومشاركة العمال عن طريق تنظيمهم النقابي في صنع القرارات السياسية والاقتصادية من خلال مؤتمراتهم ومشاركتهم في السلطة التشريعية.. والطبقة العاملة تتحمل المسؤولية وتدافع عن مكاسبها وتعي دورها في إطار المصلحة الوطنية والقومية وحرصها على زيادة الإنتاج وتحسينه ودعم الاقتصاد الوطني».

السؤال هنا: هل هذا يعني أن الطبقة العاملة كانت موافقة على السعر الجديد الذي يمس لقمة عيشها من الصميم؟!.

يبدو أن الحكومة حين كانت تطالب النقابات الذهاب للحوار الاجتماعي كانت تهدف من ذلك عدم طرح المسائل الاقتصادية ومناقشتها. بمعنى آخر ترك هذا الملف للحكومات وأرباب العمل، والتعامل على مقياس «الكيل بمكيالين» حسب المصالح أين تميل، وهنا يقوض دور النقابات للعب دور سطحي تقليدي لم يعد يجدي الطبقة العاملة، لا بل يزيد من تهميشها وإفقارها، ألا يزيد هذا الوضع العمال نفورا من النقابات لأنها لم تعد تؤدي الدور الحمائي لمكتسباتها الاجتماعية؟ ثم ماذا سيكفي أجر العامل في ظل غول الأسعار لتضيف إليه الحكومة ما كانت تعتبره خطاً أحمر في الأمس القريب ضمن شعار الأمن الغذائي؟!!.

تقويض دور النقابات للعب دور سطحي تقليدي لم يعد يجدي الطبقة العاملة، لا بل يزيد من تهميشها وإفقارها..

القرارات السيئة تؤدي إلى نتائج أسوأ ويفترض أن تكون الحكومة قد أخذت الدروس والعبر من الأزمة، لا أن تصدر قرارات تفكك الجبهة الاجتماعية. الكرة اليوم في ملعب العمال للعمل والدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية، وحماية مكتسباتهم الاجتماعية، ولأجل إيصال رغيف خبز نظيف وبسعر مدعوم لكل عامل وأسرته تحت سقفٍ لائق يحميه؛ آن الأوان أن تقوم الطبقة العاملة بالضغط على الحكومة للتراجع عن قرارها لأن في ذلك كرامة المواطن التي هي من كرامة الوطن والتي هي فوق أي اعتبار!!.

إطار قانوني لتنظيم العمالة السورية في لبنان

أينما حللت في لبنان ترى العمال السوريين في كل مكان، يعملون في المحال التجارية، والمطاعم، والمخازن، والحقول، تراهم على أرصفة الشوارع بمختلف المدن بانتظار عمل، وأمام الأبنية المشيدة حديثاً عند استراحة الظهيرة يلتفون على بعضهم، في القرى، والمدن والجرود والمزارع يتوزعون أطفالاً ونساء وشيوخاً من جميع الأعمار يفترشون الأرض.

■ سلام نمر

لقد فاقت أعدادهم عشرات الآلاف برأي جميع اللبنانيين، لكن لا توجد حتى الآن أية تقديرات أو إحصائيات حكومية دقيقة بهذا الخصوص. بسبب اضطرار الكثيرين منهم إلى القبول بأي عمل يصادفونه كي يتمكنوا من تأمين قوتهم وقوت عائلاتهم، وإن بالحد الأدنى، وبأي أجر يُعرض عليهم. من هنا جاءت الاقتراحات الجديدة لوزير الاقتصاد اللبناني «ألان حكيم» من أجل وضع إطار قانوني لتنظيم العمالة السورية في بلاده، وعدم استقطاب عمال سوريين أقل أجرا على حساب الكفاءة. وأن الاقتراحات «تقضي بوضع إطار قانوني للعمالة، مثلا استيفاء رسوم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون إفادة العامل، لذلك يجب أن



تعي الشركات اللبنانية الخطر المحدق بالبلاد من هذه العمالة والكف عن لعب دور الواجهة».

وشدد حكيم، أنه «يجب عدم تساهل الشركات اللبنانية في استخدام عمال سوريين والمساهمة في تغطية من لا تستوفي فيهم الشروط القانونية للعمل»، مشيرا إلى «ضرورة عدم استقطاب اليد العاملة الأقل أجرا دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الكفاءة». وهدد الوزير بفرض رقابة مشددة وتطبيق الغرامات في حال المخالفة، وتفعيل دور البلديات والجهات الرسمية المحلية في التوعية والمساعدة على ضبط ولجم المخالفة الحاصلة في هذا المجال.

لا يمكن إنكار ارتفاع أعداد العاملين السوريين في لبنان، بفعل الأزمة التي تمر فيها البلاد، حيث يستضيف نحو نصف مليون لاجئ سوري. لكن بالمقابل كان على الوزير قراءة التقارير الإعلامية، التي تؤكد أن العمالة السورية في لبنان تتعرض إلى انتهاكات متكررة، فضلا عن تدني مستوى الأمان المهني لأولئك العمال والأجر المتدني.

المسؤولين اللبنانيين هم أنفسهم الذين كانوا يشاطرون مواطنيهم في الماضي، ويدافعون عن العمالة السورية الكثيفة بالقول إنهم يعملون في مهن يمتنع اللبنانيون عنها، ولا سيما عمال البناء والتنظيفات والزراعة وغيرها، لكن من الواضح ان الآية انقلبت عندهم، لذلك بدأوا باتهامهم أنهم يزاحمون اللبنانيين للعمل كموظفين في السوبر ماركت أو كنادل في مطاعم ومقاه راقية، وأن الحقائق تفيد بطرد عدد كبير من الفنيين اللبنانيين من شركات ومؤسسات كبيرة، ليحل مكانهم سوريون يمتلكون شهادات جامعية، إنما بسعر أقل، كون العمال السوريين، ولا سيما النازحين من ظروف قاهرة، على استعداد للقبول بأي أجر، وإن لساعات دوام طويلة، لكي يتقوا شر الفقر والعوز. فهل الإطار سيكون لمصلحتهم، أم ضدهم؟!!.

من الأرشيف العمالي

ضرورة تطوير أشكال النضال

■ أبو فهد

تواجه الطبقة العاملة اليوم هجوماً واسعاً من قوى السوق داخل الدولة وخارجها من خلال القوانين والتشريعات التي تصدر، والتي تقلص ما كان يحصل عليه العمال من حقوق مكتسبة رغم الادعاءات الكثيرة التي تقول بالمحافظة على حقوق العمال ومكتسباتهم التي يجري التراجع عنها تحت عين وبصر الحكومة، ليس هذا فقط، بل تساهم الحكومة عبر وزارة العمل بتعديل قانون العمل بما يلبي مصالح أرباب العمل من حيث صياغة العقود وتحديد الحد الأدنى للأجور، والتعويضات المختلفة التي يحق للعمال الحصول عليها، وحقوقهم الديمقراطية بانتخاب ممثليهم الحقيقيين إلى المواقع النقابية المختلفة.

أما جيش العاطلين عن العمل، والذي تشير الإحصاءات أن نسبته عالية، فهي تعبر عن أزمة حقيقية تحمل مخاطر اجتماعية وسياسية كبيرة خاصة مع تخلي الدولة عن دورها في التوسع الاستثماري لقطاع الدولة، وتركها الأمور للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي للقيام بهذه المهمة، والتي لن يقوم بها إلا وفق شروطه ومصالحه الخاصة.

إذا من خلال ما ذكرنا نرى أن موقف الحكومة ليس حيادياً، بل منحازاً بكل المعايير تجاه حرية الرساميل وحرية تنقل السلع وهذا ليس بالجديد، بل إن آليات السوق وقوانينه وموازين القوى الطبقية والسياسية هي التي تحدد هذا التوجه للحكومة ومن هنا فإن الحركة النقابية والقوى الوطنية لابد لها من المساهمة في تعديل تلك الموازين الضرورية التي تمكن الطبقة العاملة من أن تحصل على المساحة نفسها من الحرية في التعبير عن مصالحها والدفاع عنها، التي تحصل عليها مكونات السوق الأخرى «حرية الرأسمال، حرية السلع» وذلك من خلال تطوير أشكال النضال المختلفة والضرورية بما فيها حق الإضراب وحق التظاهر وحق تشكيل صناديق إعانة مختلفة، فهل يعقل أن يطالب أرباب العمل بحق الإضراب للعمال للدفاع عن مصالحهم؟ كما عبر عن ذلك الصناعي محمد عنزوتي للاقتصادية بعددها رقم 195. السؤال الموجه له هو: «لكن مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، يعني أيضاً حق الإضراب وحقوق العمال وتعديلاً لقانون النقابة، فهل أنتم على استعداد لمنح العامل السوري حق الإضراب؟». وكانت إجابته: «طبعاً وهذا أمر، كل صناعي مستعد له، فللعمال حقوق وواجبات، وكذلك لرب العمل حقوق وواجبات، والعقد هو الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، وفي حال قصر أي منهم في شروط العقد فللطرف المتضرر الحق في الاعتراض بالشكل الذي يراه مناسباً».

فهل يعقل ذلك والنقابات مازالت مترددة في تبني هذا المطلب الضروري الذي سيكون أحد الأسلحة الضرورية في عمل النقابات اليوم.

إن الإقلاع عن وجهات النظر القديمة مسألة حاسمة وضرورية، والتي تحكمها ظروف سياسية واقتصادية، منعت بل أضعفت دور الحركة النقابية والطبقية العاملة في التصدي الآن للهجوم الذي تتعرض له الطبقة العاملة على حقوقها ومكتسباتها، فلابد للطبقة العاملة وتنظيمها النقابي أن يقول كلمته في إطار ما يجري من ترتيبات واصطفافات.

■ من مداخلة الرفيق النقابي عادل ياسين
قاسيون العدد 252 تموز 2005

أرجو منكم توظيفي في معمل «الشمينتو»!!

■ فادي نصري

كانت بداية الظهور الفعلي لفئة عمال الأسمنت في سورية عام 1928 حيث دخلت الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة، وتوسعت عمليات توليد الكهرباء باستخدام القوى المائية بشكل أكثر تطوراً.

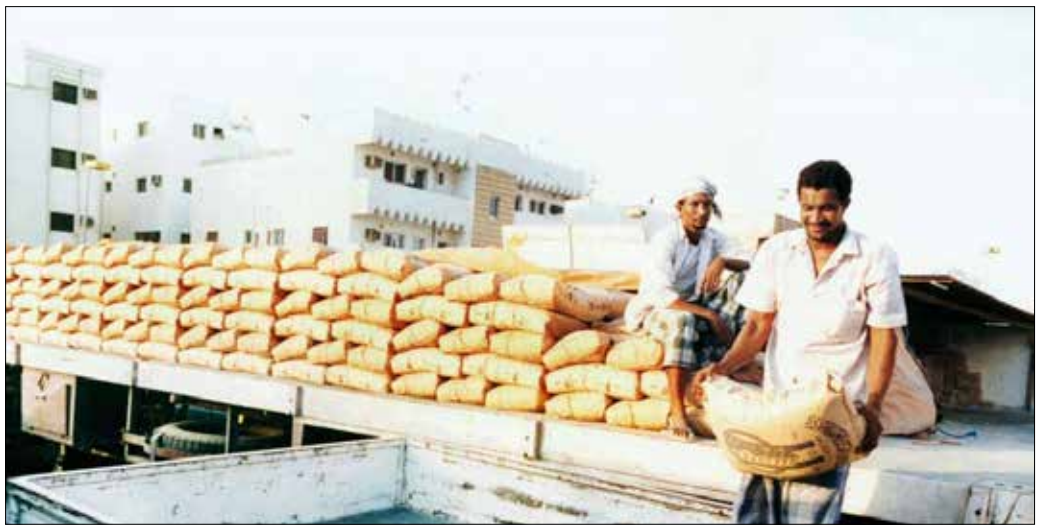
أدت هذه التطورات لمكننة الصناعات الحرفية، وإعادة هيكلتها على النحو الذي يمكنها من منافسة البضائع الأجنبية، وتأسس أول معمل للأسمنت في سورية في دمر بإحدى ضواحي دمشق عام 1928 ولا يزال المعمل ببنائه ومعداته رغم الإهمال غير الطبيعي موجوداً حتى اليوم. وبين عامي 1928 – 1936، ونتيجة تطور الرأسمال الوطني ظهرت شركة الأسمنت الوطنية التي بلغ رأسمالها عام 1936 أكثر من 144 ألف ليرة ذهبية، وضمت العديد من المصانع، وقد شكلت معامل الأسمنت مراكز لتجمع القوى العاملة السورية المتشكلة حديثاً، ولم يكن يوجد آنذاك أي قانون عمالي يحميهم بل كان يوجد عقود فردية، وكانت الشركات تجبر عمالها على التوقيع على الاستقالة وعدم المطالبة بأية حقوق قبل البدء في العمل بما فيه الإصابات، اللافت للأمر حين سرب أحد العمال نسخة عن هذه العقود وقدمها إلى اتحاد عمال دمشق حيث جاء فيها ما يلي:

«بعد التحية أرجو منكم توظيفي في معمل الشمينتو بالمركز رقم « » بأجرة عن كل ساعة « » قروش سورية، وأنني أصرح دون إكراه أو إجبار وأنا بكامل الأوصاف الشرعية بأن شركتكم غير مسؤولة عن كل حادث يطرأ عليّ أثناء العمل أو القيام بواجبات وظيفتي، وأنني مقيد بجميع التعليمات الإدارية والفنية التي تفرضها الشركة في الحال؛ وأنني مسؤول أدبياً ومادياً عما يحصل للشركة من الأضرار من جراء تقصيري أو تهاوني أو تعمدي أثناء قيامي بالعمل».

وهكذا تكون الشركة معفاة من أي مكروه يتعرض له العامل ولا يهمها أمره، حتى إن مات في حادث عمل، وذلك لعدم وجود أية نصوص قانونية تحميه، وكذلك الأمر كان استغلال العمال على أشده في ثلاثينيات القرن الماضي من ناحية عدم وجود قانون للعمل والأجور المتدنية، وساعات العمل الطويلة، والتسريح الكيفي التعسفي بمجرد حدوث إشكالية بين العامل ورب العمل، وكانت أجور عمال الأسمنت عام 1933 أربعين قرشاً في اليوم، أو ما يعادل 208 فرنكات في الشهر، حيث أعلن عمال معمل الأسمنت في دمشق الإضراب عن العمل احتجاجا على تخفيض أجورهم في 23 تموز 1933، أثناء الإضرابات العمالية الكبيرة التي شهدتها دمشق والتي شارك فيها أكثر من 50 ألف عامل، وهكذا أصبح لفئة عمال الأسمنت وجودها في سورية.

مافيا رؤوس الأموال وشركات الأسمنت الوطنية

في مصر، وفي عام 2005 قام عمال طرة الاسمنت وعددهم 5000 عامل بتهريبي بينهم -بصفتي صحفي- لدخول الشركة والاستماع إلى المفاوضات المغلقة التي كانت تجري في تلك الفترة بين أطراف العمل الثلاثة، بالتوازي مع مظاهرات العمال الرافضة لخصخصة الشركة، وقطاع الأسمنت وبيعه للأجانب.. ومنذ ذلك الوقت وأنا أتابع لحظة بلحظة ما يجري من تخريب وتدمير وإهدار لهذا القطاع الاستراتيجي!!



■ عبدالوهاب خضر

ومن هذا المقال بدأت منذ أيام قليلة حملتي الصحفية وعنوانها: كيف تصبح مصر دولة منتجة؟ بمقال سابق عن شركة النصر للسيارات في مصر، وكيف دمروها وكيف نبنيها؟ وكان ومازال هدفي هنا هو توصيل الرسالة الأهم وهي أنه لا تقدم، ولا تحقيق في الرخاء الاقتصادي للوطن والمواطن دون عمل وإنتاج وتطوير، وتشغيل شركاتنا التي تعمل بربع طاقتها أو التي أجري إهدار المال العام فيها، والتي تم خصخصتها في عمليات فساد حان وقت محاسبة مرتكبيها.

اليوم نتطرق إلى قطاع الأسمنت في مصر، ذلك القطاع الذي أدعو إلى تأميمه وعودته إلى الدولة، لأنه شهد أبشع عملية فساد وإهدار المال العام؛ وأعطت لنا الحكومات الفاسدة السابقة درساً وإجابة تحليلية على سؤال: كيف تسرق شركة قطاع عام؟ فالحكومات المصرية السابقة متورطة بـ«الصوت والصورة» في تسهيل عملية احتكار قطاع الأسمنت للأجانب، وبمساعدة هؤلاء المسؤولين جاء إلى مصر عدد من الشركات الأجنبية الكبرى التي تتحكم في أسواق الأسمنت في العالم استحوذت وسيطرت وتحكمت في أسعار السوق ومارست الاحتكار وضربت عرض الحائط بكل القوانين والتعهدات؛ واستحوذت على غالبية أسهم الشركات الوطنية وهي: شركات «لافارج الفرنسية، وسيمور البرتغالية، المجموعة الإيطالية، سيميكس المكسيكية».. إن هدفي من هذا المقال هو فتح ملفات البيع والتحقيق في المخالفات التي حدثت، والخسائر التي جرت بسبب الشبهات التي أصابت عملية البيع والخسائر التي تعرض لها المال العام، وعلى سبيل المثال لا الحصر عملية بيع أسمنت بورتلاند حلوان إلى عمر الجميعي رئيس مجلس إدارة شركة «أسيك» فقد اشترى المصنع في 2001/9/6 بما قيمته مليار و202 مليون جنيه، حصل عليها السيد عمر الجميعي بقرض من بنك مصر، غير أنه بعد نحو عامين باعها إلى «شركة القلعة» بقيمة تصل إلى حوالي 3،6 مليار جنيه، وبعد عام باعتها القلعة إلى المجموعة الإيطالية بمبلغ 4،6 مليار جنيه، والغريب في الأمر أن هذه الشركات كانت ومازالت رابحة وهو ما يتطلب التحقيق العاجل فيها. وهناك ثغرة لابد من مواجهتها بوضع ضوابط جديدة حيث يتعمد المالكون الأجانب لشركات الأسمنت رفض توزيع حصة العاملين من الأرباح استنادا إلى المادة 14 من القانون رقم 951 لسنة 1981 المتعلق بإصدار قانون الشركات المساهمة، والتي تنص على أن يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها، وتحدده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بما لا يقل عن 10٪ من هذه الأرباح؛ ولا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة!!.

والمطلوب الآن التحقيق في بعض الوقائع التي تورطت فيها حكومات سابقة، وفتح ملف نقل المصانع بلا مبرر بصورة مفاجأة تحت دعوى تلوث البيئة، وهذا ما يكشف الصفقات السرية التي كانت تتم حتى بعيدا عن التنظيم النقابي الرسمي والشرعي. إنها مماطلة و تواطؤ مع سبق الإصرار والترصد ..وللحديث بقية!!.

«قاسيون»: «من باب المقارنة فقط، وأن الشيء بالشيء يذكر، ترى ما المخفي في شركات الأسمنت السورية التي أيضاً تم استثمارها؟!!.».

■ وكالة أنباء العمال العرب بتصرّف

الحكومات المصرية السابقة متورطة بـ«الصوت والصورة» في تسهيل عملية احتكار قطاع الأسمنت للأجانب، وبيعها بأرخص الأثمان.

الاعتراف بحق التنظيم النقابي ضرورة!

طالب رجب معتوق الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات بعض الدول الخليجية وعلى وجه الخصوص الإمارات العربية المتحدة وقطر السماح ببناء تنظيمات نقابية عمالية فوراً.

■ محرر الشؤون العمالية

وهدد معتوق الدولتين بحملة دولية لفضح الممارسات غير الإنسانية التي يتعرض لها العمال الأجانب في هاتين الدولتين، مستنداً في ذلك على تجربة السيدة «سحر شيخ» بريطانية الجنسية ومن أصل باكستاني، وذلك على أثر اهتمامها بأوضاع العمال المهاجرين العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة من جنوب شرق آسيا، والذين يقدر عددهم بنحو خمسة ملايين عامل.

واستطاعت «شيخ» أن تؤسس تنظيما يرعى مصالح العمال المهاجرين وتوفير خدمات لدعم 52 ألف عامل، ويدافع عن حقوقهم، رغم أن حكومة الدولة لم تصادق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحق التنظيم النقابي، كما مازالت تحظر قيام مثل هذه التنظيمات بقوة القانون.

وقال معتوق: «لقد خضنا خلال العقدين الأخيرين مفاوضات طويلة وشاقة مع وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة قطر من أجل الاعتراف بحق التنظيم النقابي، والسماح للعمال بتشكيل تنظيمهم الذي يمثلهم أسوة بعمال العالم أجمع، وضرورة العمل على المصادقة على الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد، والعمل على احترام إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، والتي شاركت حكومة الدولة في مناقشته والمصادقة عليه.

وتساءل معتوق: كم سحر شيخ نحتاج حتى نغطي كل العمال الأجانب في الدولة؟ ثم لماذا هذا الالتفاف غير المبرر على الاتفاقيات الدولية؟ ولماذا تسمح حكومة الإمارات لهذه السيدة القيام بمثل هذه المبادرة، وأن تنشء جمعية لرعاية العمال الأجانب، وكأنها تنشء جمعية للرفق بالحيوان بالعودة إلى قصة تأسيسها التي أوردتها في لقاء صحفي، بينما تصر حكومة الدولة على عدم إعطاء حق التنظيم النقابي لكل العمال على حد سواء!!.



«الإرادة الشعبية» في مؤتمر «إعادة التأسيس الاشتراكي» في تركيا



عقد في أنقرة بتاريخ 2014/6/28 المؤتمر العام لحزب «إعادة التأسيس الاشتراكي من جديد» في تركيا، واضعاً على جدول أعماله استعراض الوضع التركي المتفاقم تحت وطأة سياسات حكومة رجب طيب أردوغان الداخلية والخارجية، وتحديد المهام المطلوبة أمام القوى الثورية التركية، وانتخاب القيادة الجديدة للحزب.

وإلى جانب المندوبين، حضر المؤتمر حشد من القوى الوطنية واليسارية والعمالية التركية المنضوية في ائتلاف المؤتمر الديمقراطي للشعوب في تركيا الذي يضم أكثر من 35 مكوناً حزبياً وتياراً سياسياً تركيا معارضاً، بالإضافة إلى عدد من ممثلي القوى الشيوعية واليسارية والعمالية العربية والعالمية، ومن بينهم ممثل حزب الإرادة الشعبية، الرفيق حمد الله إبراهيم، عضو رئاسة الحزب، الذي ألقى في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مداخلة الحزب التي استقطبت اهتمام الحاضرين، وهذا نصها:

الرفاق الأعزاء في حزب إعادة التأسيس الاشتراكي

باسم قيادة حزب الإرادة الشعبية في سورية وباسمي شخصياً، أحييكم جميعاً متمنياً لمؤتمركم النجاح لما فيه خير شعوب تركيا، وبما يعزز دور حزبكم ونضاله في سبيل التقدم الاجتماعي والاشتراكية.

الرفاق الأعزاء:

ينعقد مؤتمركم في ظل ظرف دولي وإقليمي إستثنائي، حيث الأزمة الرأسمالية التي تعصف بالمراكز الرأسمالية الدولية تلقي بظلالها وتترك تأثيراتها على جميع الساحات العالمية، وخصوصاً في منطقتنا، وذلك إما من خلال الاحتلال المباشر أو إشعال الصراعات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، كأدوات لحل أزمتها على حساب ثروات ودماء شعوب العالم، مستغلة سياسات وسلوك الأنظمة التابعة، و يسهم في ذلك صراع القوى الاقليمية على تثبيت أو توسيع أوزانها بحكم حالة الفراغ الناشىء عن التحولات الجارية في ميزان القوى الدولي خلافاً للمصلحة الامريكية التقليدية، والتي كانت إحدى تجلياتها الفيتو الروسي الصيني المتكرر بخصوص سورية في وجه الخطط العدوانية الأمريكية والصهيونية.

إن هذا الواقع يحتم على القوى الثورية في المنطقة وكل شعوب الشرق العظيم تنسيق جهودها ونضالاتها من أجل رفض الهيمنة الأمريكية، ورفض مشاريع التفتيت والتقسيم التي تحاول القوى الفاشية في المراكز الرأسمالية فرضها على دول المنطقة وتحويلها كلياً إلى كانتونات تابعة لتلك المراكز، وتنسيق الجهود مع القوى الصاعدة في العالم من أجل الإجهاز على الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي.

أيها الحضور الكريم:

لقد تحولت تركيا في السنوات الأخيرة في ظل حكومة أردوغان إلى مقر وممر لتدفق قوى الإرهاب على بلادنا سورية، بما فيها التدخل المباشر أحياناً كما حدث أثناء احتلال المسلحين لمنطقة كسب السورية، إننا نتطلع إلى تضامن القوى الثورية في تركيا في منع التدخل الخارجي ومنها التدخل التركي، في الشأن الداخلي السوري، وترك الخيار لشعبنا في حقه من أجل التغيير الوطني الديمقراطي السلمي الجذري والشامل.

إن حزبنا حزب الإرادة الشعبية المعارض في سورية ومنذ تفجر الأزمة السورية دعا إلى اعتماد الحل السياسي كمخرج نهائي وحيد عبر الحوار الوطني، داعياً إلى نبذ كل أشكال العنف من كل مصادره، وهو في هذا الإطار يدعم كل الجهود الدولية الساعية إلى عقد مؤتمر جنيف ويرى أن مهمته تكمن في: وقف التدخل الخارجي، ووقف العنف، وإطلاق العملية السياسية.

وفي هذا الإطار فإن من أولويات نضالنا الوطني هو الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، وسيادتها الوطنية ودورها الاقليمي، ونضال الشعب السوري من أجل تحرير الجولان وسائر الأراضي المحتلة.

مرة أخرى أحييكم وأتمنى لمؤتمركم النجاح، ومن خلالكم أوجه التحية إلى المؤتمر الديمقراطي لشعوب تركيا وكل الثوريين في تركيا ضد سياسات حكومة أردوغان المندمجة مع السياسات الغربية المعادية لمصلحة كل شعوب المنطقة.

عاش نضال شعوب الشرق العظيم ضد التبعية، ومن أجل الديمقراطية والاشتراكية بما يؤمن حقوق جميع شعوب المنطقة في الحرية والسيادة.

عشتم وعاشت الاشتراكية.

ينبغي أن تبقى لقمة الشعب خطاً أحمر..!

حزب الإرادة الشعبية

أقدمت الحكومة السورية ليلة الثلاثاء/ الأربعاء «2014/7/9–8» على إعلان قرارها القاضي برفع أسعار الخبز، القوت اليومي الأساسي للسوريين، من 9 ليرات للكيلو إلى 15 ليرة، بنسبة تتجاوز 66% دفعة واحدة، في تجاوز منها لواحد من أهم الخطوط الحمراء الملحوظة في الدستور السوري النافذ، والقائلة بوجوب الحفاظ على مستوى معيشي لائق للشعب السوري، حيث ينص البند الثاني من المادة الثامنة عشرة في الدستور «تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة»، في حين ينص البند الثاني من مادته الأربعين « لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها».

إن انفجار الأزمة السورية يفترض أنه قدم دروساً هامة في تحديد أبرز مسبباتها الداخلية المتمثلة بسياسات تحرير الأسعار والأسواق والاقتصاد، ولكن لم تمض إلا أسابيع قليلة على الضخ الإعلامي المشبوه الذي مهد لهذا الإجراء المبيت، حتى جاء الإعلان عنه تحت جنح الظلام ليندرج ضمن سلسلة إجراءات وتجاوزات لخطوط حمراء أخرى يرى البعض أن الظروف مؤاتية لتجاوزها، وهي تهدف حسب غالبية التوقعات والتسريبات، وضمن وقت قصير، إلى زيادة أسعار الكهرباء والمشتقات النفطية ورفع الدعم أكثر عن بقية مواد التموين المدعومة، بما تعنيه من زيادة الأكلاف المعيشية على المواطن المثقل أساساً بأعباء الغلاء والبطالة والنزوح والتشرد والوضع الأمني الميداني، المترتبة على الأزمة الوطنية العميقة والشاملة التي تعيشها البلاد منذ ثلاث سنوات ونيف، علماً بأن الدعم الحكومي المقدم للخبز يقل عن الدعم الذي تقدمه الحكومة ذاتها، وبالقطع الأجنبي، لتمويل نشاطات تجار السوق وصفقاتهم، في الوقت الذي يعد فيه ضرب الفساد المرتبط بصفقات استيراد الطحين من الخارج وعمولاتها كفيلاً بتغطية جزء هام من تكاليف الدعم الحكومي المقدم للخبز، إن لم يكن كاملها..!

إن حزب الإرادة الشعبية، إذ يدين المحاولات الحثيثة والمتسارعة على نحو غير مفهوم للإيغال بفرض الأمر الواقع الاقتصادي الليبرالي على المواطن، وعلى أية حكومة سورية لاحقة، سواء عبر الرفع المتتالي للأسعار ونفخ الروح بالخصخصة تحت عناوين مختلفة، يجدد التأكيد على أن المطارح الحقيقية الكفيلة برفد خزينة الدولة بالأموال الكافية لاستنهاض دورها الاجتماعي، والإبقاء على الدعم الحكومي للسلع الأساسية ولقمة عيش المواطن، وتمويل مشاريعها التنموية الحقيقية، إنما تكمن في قيام مكافحة فعلية وجدية للفساد الكبير واستعادة أمواله وإغلاق منافذه التي تعيث نهباً وتخريباً، وهو الذي يتجدد اليوم خلال الأزمة الراهنة على حساب دماء الشهداء والمصابين والشهداء الأحياء من السوريين المنكوبين والمتطلعين بأن معاً لإنهاء كارثتهم الإنسانية عبر حل سياسي شامل، يُعدُ الحفاظ على كرامتهم ومكتسباتهم أحد أبرز عناوينه.

إن قرار رفع سعر الخبز يضع نقطة فاصلة مع كل ما تبقى من الإجراءات التقدمية التي أنجزت خلال العقود الماضية وهو نذير شؤم يشي باتجاه الرياح الاقتصادية التي تريدها الحكومة، وهي السير ضد مصالح الجماهير بشكل واضح ومكشوف، ودون لف ودوران، وهو إعلان صريح للنوايا المرسومة للمرحلة المقبلة، ولذلك يدعو حزب الإرادة الشعبية الشعب السوري لأن يقاوم هذا النهج كتفاً إلى كتف مع كل الشرفاء في جهاز الدولة الذين مازالوا يتحسسون آلام الشعب.

■ دمشق 2014/7/10

حزب الإرادة الشعبية

بيان من حزب الإرادة الشعبية

تتعرض الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع وأراضي 48 لموجة حقد صهيوني أعمى جديد، تتركز شراسته اليوم بالقصف الفتاك على قطاع غزة الذي أوقع مئات الضحايا الفلسطينيين الجدد، بين شهيد ومصاب، جلهم من النساء والأطفال.

إن العدوان الإسرائيلي على غزة اليوم وما سبقه من حملات اعتقال وقتل وتنكيل في أرجاء فلسطين المحتلة كافة لا علاقة له كما يزعم ساسة الكيان وإعلامه بالرد على مسألة اختطاف ومقتل ثلاثة مستوطنين، بل إن ما يبيته «الإسرائيلي» من خلال إرهابه هذا هو محاولة توجيه ضربة قاسية للمقاومة العسكرية الفلسطينية كي يصبح «أوسلو» ومنطقه، القائم على الإملاءات والتنازلات وخفض سقف الحقوق التاريخية، طريقاً وحيداً أمام الشعب الفلسطيني الأعزل، إلا من إرادة صموده وتمسكه بالأرض والحقوق.

يؤكد حزب الإرادة الشعبية المعارض في سورية أن الكيان الصهيوني يمعن في عدوانه اليوم مستفيداً من غياب الاحتضان العربي بالعموم للقضية الفلسطينية، وسط وضع إقليمي ودولي معقد، تنتقل فيه الأزمات من مكان إلى آخر، بانتظار إيجاد حلول وطنية وجدية لها، وبانتظار تكرس ميزان القوى الدولي والإقليمي الجديد، والذي لن يكون في مصلحة الأمريكي والصهيوني وعملائهم الإقليميين والمحليين.

إن محاولة الكيان الصهيوني وداعميه تصوير العدوان المستمر على غزة على أنه «اشتباك عسكري متبادل مع حماس»– وليس عدواناً على الشعب الفلسطيني ككل– لا يعد اجتراراً لمجافاة الحقائق والوقائع كما دائماً فحسب، بل يحاول ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية وضرب أية مصالحة فلسطينية لأنها ستجر فشلاً سياسياً كاملاً للسياسة الصهيونية، مثلما يحاول بالعمق قطع الطريق على انتفاضة فلسطينية شعبية ثالثة، تبرز معالم اندلاعها مع تفاقم مختلف الأوضاع السياسية والمعيشية والأمنية تحت نير الاحتلال وممارسات سلطاته في طول الأراضي الفلسطينية وعرضها، ومع قنوط القواعد الشعبية الفلسطينية من أداء نخبها السياسية القائمة وتنازعها على فتات النفوذ وتحاصصه، هنا وهناك.

إن صمود الشعب الفلسطيني المتجذر في أرضه وتمسكه بخيار المقاومة الشاملة هما الكفيلان بحمايته وبوقف العدوان الصهيوني الأرعن ولجمه عن تحقيق أهدافه. ويبقى المطلوب من كل القوى الحرة حقاً في العالم غير الحر هو تثبيت حق الفلسطينيين بهذه المقاومة والحفاظ على الثوابت الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير على كامل التراب الفلسطيني بما فيه الأراضي المحتلة في عام 1948 وهي الحقوق التي تشكل أساس وحدة الشعب الفلسطيني ونضاله.

■ دمشق 2014/7/11

حزب الإرادة الشعبية



«الدردرية الجديدة» وعقيدة الصدمة

الجندي الذي يجرح في أرض معركة حامية قد لا يشعر بالألم حتى تنتهي المعركة، مثلما يمكن أن يتأخر شعور الرياضي بإصابة جسدية بليغة أثناء انهماكه بمجهود لعب عنيف. هذه الظاهرة تعرف في علم البيولوجيا باسم «خدَر الصدمة»، وتفسر بأنّ الأعصاب التي تنقل حس الألم إلى الدماغ تكون مشغولة بنقل أنواع أخرى من الإحساسات التي تسببها الصدمة مثل الضغط والاحتكاك، فيقلّ إحساس الجسم بالألم رغم وجود العامل المؤذي المسبب للألم.

■ أسامة دليقان

في علم النفس والاجتماع توجد ظواهر مماثلة، يدخل فيها الفرد والمجتمع في حالة تشبه خدر أواستكانة وضعف مؤقتة بعد التعرض إلى صدمة قوية، تهز كيانه بقوة. لكن هذه الآلية التي يبدو أنها تطورت كنوع من تكيف البشر الطبيعي لتحمّل الكوارث والمصائب، أجرى عليها الأشرار من البشر تجارب طويلة في ميادين علوم الطب والنفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة، ووصلوا إلى تطبيقات عملية تخدم أهداف الرأسمالية وتساعدها في تشديد استغلالها للشعوب والمنتجين. وظهرت أهم هذه التطبيقات مع صعود الليبرالية الجديدة وما تحمله من إفقار وخطط تقشف، بحيث تؤمن لها تمرير سياساتها هذه بأقل ألم ممكن في البداية وبالتالي بأقل ردود فعل ومقاومة أو احتجاج من قبل الشعوب المتضررة منها، ريثما يكون «من ضرب ضرب ومن هرب هرب».

«ميلتون فريدمان» وعقيدته

في العام 1951 عقد اجتماع سري لممثلي وكالات استخبارات غربية مع علماء من جامعة «ماكغيل» لدراسة نتائج تجارب نفسية عصبية أجريت حول «آثار الحرمان من الحواس» عند البشر تضمنت تطبيق صدمات كهربائية، وتكرار رسائل مسجلة مرات عدة ذات مضمون محبط، وتقنيات أخرى، وخلصت إلى نتائج استخدمتها واعتمدت عليها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA في أحد تطبيقاتها على السجناء والمعتقلين، حيث يرد في أحد كتيباتها: «إنّ تطبيق الصدمة يجعل الخاضعين لها أكثر قابلية لتقبل الإيحاءات، وللإذعان أكثر مما كانوا عليه قبل تطبيقها.»

بعد الأزمة الاقتصادية – الكساد العظيم – الذي ضرب الاقتصاد الرأسمالي في أمريكا عام 1929 ، ومع مطلع ثلاثينات القرن العشرين اعتمد الرئيس الأمريكي روزفلت على مبادئ الاقتصادي «جون مايناردكينز» في توفير الخدمات والتشغيل ودور كبير للدولة الرأسمالية في ضبط الاقتصاد والأسواق، في حين برز من معارضي هذا الاتجاه «ميلتون فريدمان» الدكتور في الاقتصاد في جامعة شيكاغو، والذي نظّر لتحرير الأسواق وأنّ «الاقتصاد سيصلح نفسه بنفسه» حسب تعبيره. في العام 2002 قام البيت الأبيض باستضافة ميلتون فريدمان للاحتفال بعيد ميلاده التسعين، و قال دونالد رامسفيلد في الاحتفال: «إن ميلتون هو تجسيد لحقيقة معينة وهي أنّ الأفكار لها عواقب.» ينطوي كلام رامسفيلد هذا على مغزى صحيح ومعروف في الماركسية وهو أهمية العقائد والأفكار، ومنها الاقتصادية، عندما تصبح سائدة وتتحول إلى قوة مادية مؤثرة.

في العام 2007 ألفت الكاتبة نعومي كلاين كتابها الشهير «عقيدة الصدمة». وبعد اندلاع الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الكبرى عام 2008 ألقت محاضرة في جامعة شيكاغو، مما قالته فيها: «فرضية عقيدة الصدمة تقوم على إقناعنا برواية خرافية تتعلق بكيفية اكتساح هذه السياسات المتطرفة للعالم. إنها لم تكتسح العالم مسلحة بالحرية والديمقراطية، بل احتاجت إلى صدمات، وأزمات وحالات طوارئ. لقد فهم ميلتون فريدمان كيفية الانتفاع من الأزمات، إذ يقول:» وحدها الأزمة الحقيقية أو المتوقعة تُحدث التغيير الحقيقي، وحين تحصل أزمة، فإنّ الخطوات المتبعة تتوقف على الأفكار الموجودة مسبقاً.“

«الدردري» والأزمة المتوقعة

بمراجعة الأزمة السورية حتى الآن نلاحظ فعلاً أنّ الخطوات التي اتبعها النظام مثلاً في محاولته حل الأزمة فقط عبر الطرق الأمنية العسكرية المعزولة عن إطار شامل مناسب ومتكامل سياسي واقتصادي–اجتماعي ديمقراطي. إنما اعتمد على الأفكار الموجودة مسبقاً في ذاكرته التاريخية البعيدة والمتوسطة. وحتى في مواجهة العواقب الاقتصادية المركّبة الناتجة عن تشابك الدمار المستجد للبنية التحتية للاقتصاد المرتبط بالحرب والأزمة، مع نتائج التراجع الاقتصادي السابق للأزمة، إنما اعتمد ومازال على الأفكار الاقتصادية «الموجودة مسبقاً»، والحقيقة أنها لم تنوجد عفوياً وبشكل بريء مطلقاً، بل أدخلت وأقحمت بشكل أجنبي وخارجي من مدرسة «الليبرالية الجديدة» العالمية، ووصفات المؤسسات الإمبريالية من صندوق نقد دولي وبنك دولي ومنظمة التجارة العالمية.. وأصبحت هي العقيدة السائدة بشكل صريح منذ العام 2005 مع عرابها النائب الاقتصادي "عبد الله الدردري"، رغم أنّ بداياتها الخجولة بزغت بالفعل قبل ذلك، على الأقل مع صدور قانون الاستثمار رقم 10 للعام 1991. ومن المعروف بأنّ الأفكار الموجودة مسبقاً لدى المعارضة الليبرالية، وخاصة المصنّعة أمريكياً وغربياً، ليست أفضل بل تنهل من النهج «الليبرالي الجديد» نفسه وهي مدانة بهذا بالقدر نفسه، لكن الكلام هنا يدور حول قوى فساد متنفذة ومؤثرة في صناعة القرار.

«الدردرية الجديدة» و«الأزمة الصدمة»

كانت المرحلة السابقة من «الدردرية» 2005 – 2011، قد هزّت اقتصاد سورية وقلبت تربة مجتمعها، في حين أن اندلاع الأزمة وتطورها بعد العام 2011 يأتي بمثابة موسم حصاد من قبل كبار الفاسدين من المستثمرين والنهابين داخل وخارج الدولة، على شكل استثمار مباشر في اقتصاد الحرب بأدواته المختلفة، من المتاجرة بارتفاع الأسعار والحصار ونهب البنية التحتية وأدوات إنتاج القطاع العام، ومنازل المهجّرين وممتلكاتهم البسيطة ومعظمهم من الفقراء والعمال، ولم تسلم من ذلك حتى المشاريع الأصغر لجزء من القطاع الخاص، هذا عدا عن السمسرة أحياناً بالمعتقلين والمخطوفين وجثامين الضحايا.. كان ذلك استثمارا مباشراً في «ردّ الفعل»، ردّ فعل المجتمع والدولة على انفجار الأزمة. الطور التالي الذي يبدو أننا نشهد بدايته الآن، هو الاستثمار في «ضعف الفعل»، أي في الحالة المؤقتة من ضعف الفعل السياسي الإيجابي من جانب المجتمع والدولة والعالم لحلّ الأزمة السورية. وهي حالة توفرها ظروف الحرب والصدمات المادية والنفسية على المستوى الجمعي والفردي التي تعرض لها الشعب السوري خلال سنوات الأزمة «صدمة الأزمة»، والتي يبدو أنها بلغت في الأشهر القليلة الماضية الظرف المؤاتي المطلوب من حيث الشدة والاتساع والتوقيت: فالإرهاب الفاشي أقام دولته «داعش»، الحل السياسي ومقتضياته الدولية في حالة تجميد مؤقت بفعل خارجي من عرقلة أمريكا وحلفائها وأدواتها الذين أشعلوا في أوكرانيا بؤرة حريق جديدة على خارطة العالم، وتجاوب داخلي مع هذا التجميد من جانب كلّ القوى التي لا مصلحة لها بحل سياسي حقيقي.

فتوفرت على أثر ذلك جميع شروط الصدمة المركّبة اللازمة لكسر وإخضاع مقاومة المجتمع والوصول به إلى حالة من الشلل والخدر«التّمساحيّة» تسمح بتمرير حزمة جديدة من «الليبرالية الجديدة» أكثر قسوة وأشد سفوراً وأعلى نهباً من كلّ ما سبق، تتجاوز خطوطاً حمراء لم يكن يجرؤ على تجاوزها أحد، وليس رفع أسعار الخبز من 9 إلى 15 ل.س. سوى البداية فقط لهذه «الدردرية الجديدة» كما يبدو، التي تثير موضوعياً كثيراً من التساؤلات والشكوك حولها وفق المعايير الوطنية، ولاسيما في تزامنها مع تصاعد موجة «الفاشية الجديدة» عالمياً، ونشاط شكلها المحلي–الإقليمي «داعش»، كما يجب أن لا نسقط من ترابط الأحداث والأهداف أيضاً الموجة العدوانية الجديدة التي تشنها اليوم إحدى الأشكال المستمرة من الفاشية القديمة «إسرائيل» ضدّ الشعب الفلسطيني بوصفه أهم أسس ورموز المقاومة الشعبية ضدّ الإمبريالية والصهيونية في المنطقة، كونه ما يزال صامداً رغم جميع الصدمات والنكسات.

وكما يبدو أنّ نجاح مهمة القوى الفاشية لا يعتمد فقط على نشاطها الخاص، الذي يدار حكماً من أجهزة الاستخبارات الأمريكية والغربية، بل باستغلال طريقة التعاطي العملي والإعلامي مع نشاطها الفاشي، والذي يخدمها أحياناً عن وعي أو غير وعي، لنتذكر أنّ التكرار المستمر للرسائل الإعلامية التي تحمل مضامين محبطة دموية ومرهبة للجمهور، يخلق بحد ذاته الصدمة في وعي الناس العاديين، وربما يصل إلى إخضاعهم وإقناعهم بتدهور مستوى حياتهم الاقتصادي بفعل النهب والفساد الممكن محاربته بقرار سياسي وفعل شعبي، وتقبلهم لمنطق مقلوب من قبيل «أهون الشرّين»، أو»قطع الأرزاق ولا قطع الأعناق»! لكن في الواقع حقائق أخرى، وهي حكماً تزعج أصحاب «عقيدة الصدمة» والمنتفعين منها من فاسدي الداخل، وأعداء الخارج، وهي أنّ ثمّة قوى شعبية ووطنية حية وواعية لهذه الألاعيب، ولا بد أن ترص صفوفها في مواجهتها، والانتصار عليها.

ثمّة قوى شعبية ووطنية حية وواعية لهذه الألاعيب ولا بد أن ترص صفوفها في مواجهة الأزمة ومن أجل حلها

من جديد.. التلاعب بـ«الورقة الكردية»



أعادت التطورات العراقية الأخيرة المسألة الكردية إلى الواجهة، وأنعشت الحديث عن «دولة كردية»، حيث بدأت الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة بتقديم إشارات وطروحات متباينة ومتناقضة، ترافقت مع تكثيف «غزوات داعش» على مناطق الكثافة الكردية في سورية «عين عرب / كوباني في الأيام القليلة الماضية»، وعلى العكس من ذلك تستمر حالة هدنة غير معلنة ومؤقتة مع داعش في إقليم كردستان في العراق، بل يجري الحديث أيضاً عن تعاون أمني مع جناح البارزاني..

■ مهند رامز

تركيا «العدو التاريخي للأكراد» ترسل إشارات متناقضة بينها إشارات بدعم قيام دولة كردية في إقليم كردستان العراق!، الكيان الصهيوني «العدو التاريخي لجميع شعوب المنطقة» يدعم علناً، وأمريكا ترسل إشارات مختلفة ومن مواقع مختلفة تحمل اشارات متعاكسة ومتناقضة بين الدعم والرفض. المتعصبون العروبيون يلقون ما في جوفهم من شوفينية قومية في وجه الأكراد مستندين إلى مواقف وتصريحات البارزاني، وإلى التأييد العلني الذي يلقاه هذا الأخير من الأمريكان والصهاينة والأتراك. تتزاحم عناصر المشهد وتتعقد باضطراد حتى ليصعب تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وينبغي لذلك الانطلاق من ثوابت اللوحة العامة للمسألة الكردية ومن ثوابت الصراع الجاري في المنطقة لوضع المتغيرات الأخيرة في سياقها..

أولاً، وقبل كل شيء، ينبغي الفصل بشكل واضح بين مواقف هذه الزعامة الكردية أو تلك، وبين المصالح العميقة للأكراد، سواء في سورية أو في العراق أو في تركيا أو في إيران. فقد أثبت التاريخ المرير للمسألة الكردية أنّ التناقضات بين تلك الزعامات نتيجة وقوعها ضمن تجاذبات المشاريع الإقليمية والدولية المختلفة قد ولّد من الصراعات الكردية– الكردية ما أودى بحياة الآلاف من الأكراد، حتى أنّ ضحايا الصراعات الداخلية الكردية أكثر بكثير من ضحايا صراعاتهم الأخرى مجتمعة!

ثانياً، إنّ بقاء المسألة الكردية معلقة دون حلول حتى يومنا الحاضر «وهي بالمناسبة واحدة من عديد المسائل المعلقة التي تخص شعوب المنطقة كلها لا بوصفها قوميات وأدياناً وطوائف، ولكن بوصفها شعوباً مضطهدة ومفقرة من أنظمتها ومن الاستعمار الغربي قديمه وحديثه»، إنّ بقاءها معلقةً يعود لعاملين متكاملين، أولهما هو شكل سايكس– بيكو الذي تقصّد إبقاء الأكراد بتوزعهم الحالي ليجعل منهم نقطة توتر وتجاذب قابلة للاشتعال بأية لحظة «وهذا لا يعني أن المشكلة كانت ستحل لو أنّ سايكس– بيكو خصص دولة للأكراد، فهذه المشكلة كانت ستبقى قائمة ولكن بأشكال أخرى، وهذا ما سيتوضح في العامل الثاني..»، وثانيهما هو طريقة تعامل أنظمة المنطقة البرجوازية وذات الطابع القومي العربي والتركي مع المسألة الكردية «وأيضاً «القيادات الكردية المتنفذة» حالياً في إقليم كردستان العراق الذي تابع سياسات الفساد والنهب والاضطهاد ضد الأكراد كما تفعل الأنظمة القومية العربية مع الشعوب العربية»، حيث تتعرض الأغلبية الفقيرة من الأكراد لما تتعرض له الأغلبية الفقيرة من شعوب المنطقة من نهب لقوتها وعملها ومن كتم لحرياتها السياسية، ويضاف إلى ذلك الاضطهاد القومي الطابع بعدم منحهم حقوقهم.

ثالثاً، إنّ حقيقة عداء واشنطن والصهاينة وحلفائهم للأكراد، هي جزء من حقيقة أكبر هي عداء الرأسمالية العالمية لشعوب العالم جميعه ولشعوب منطقتنا ضمناً، وهذا واقع لا يبدله تعامل هذه الزعامة الكردية أو تلك، بالقدر نفسه الذي لم تبدل فيه خيانة السادات «مثلاً» عداء الشعب المصري للكيان الصهيوني. ولذلك فإنّ أيّ متبجح يستغل مواقف البارزاني أو غيره ليصوغ موقفاً شوفينياً أحمق معادياً للأكراد مستنداً في الظاهر إلى «موقف وطني معاد للغرب»، إنما يخدم المصلحة الأمريكية– الصهيونية المباشرة في تأليب شعوب المنطقة بعضها على بعض في إطار إحراقها وإحراق بلدانها بالصراعات الداخلية.

افتراض دولة كردية بالمعطيات البرجوازية والرأسمالية لا يشكل حلاً حقيقياً ولا نهائياً للمسألة الكردية.. وكردستان العراق مثال بيّن في هذا السياق «البرجوازيون الأكراد يحكمون ويسومون الأغلبية الكردية الفقيرة شتى صنوف الظلم الطبقي والسياسي التي كانوا يساموننا أيام صدام وقبل ذلك»

رابعاً، إنّ الأطراف الإقليمية المختلفة، وفي إطار أزماتها الداخلية المتفاقمة التي تشكل امتداداً لأزمة النظام الرأسمالي ككل، تلاعبت مراراً بالمسألة الكردية بوصفها ورقة ضغط، وفي هذا السياق فإنّ مواقف هذه الأطراف المعلنة من المسألة الكردية تقلبت وستتقلب باستمرار وفقاً لمجريات الصراع، فهي تارة نصير لدولة كردية وتارة عدو لها، مرةً تحجب الحقوق الثقافية ومرة تمنحها، ولكن الأكيد أن الموقف الحقيقي المستمر هو تضاد هذه الأنظمة مع مصالح المنهوبين والفقراء من الأكراد، سواءً بسواء مع موقف هذه الأنظمة من إجمالي الأغلبية الفقيرة في بلدانها، فهي أنظمة برجوازية الطابع من حيث واقع التطبيق العملي أياً كان ما تقوله عن نفسها.

خامساً، إنّ تكريس الظلم القومي ضد الأكراد إضافة إلى الظلم الطبقي العام لشعوب المنطقة، يهدف إلى توليد النزعات القومية الشوفينية لدى جماهير الأكراد باستمرار، والتي تسمح بدورها للزعامات الكردية البرجوازية بالاستمرار من جهة، ومن جهة أخرى بإبقاء البحث عن «دولة كردية» ما حلماً تستخدمه الأطراف المختلفة حسب الظروف لتزج الشعوب ضمن صراعات دموية تنفس من خلالها عن أزماتها، علماً أن افتراض دولة كردية بالمعطيات البرجوازية والرأسمالية لا يشكل حلاً حقيقياً ولا نهائياً للمسألة الكردية، وكردستان العراق مثال بيّن في هذا السياق «البرجوازيون الأكراد يحكمون، ويسومون الأغلبية الكردية الفقيرة شتى صنوف الظلم الطبقي والسياسي التي كانوا يساموننا أيام صدام وقبل ذلك»، ولا غرابة في ذلك فالدول «القومية العربية» ذاتها، لم تشكل حلاً حقيقياً ولا نهائياً للشعوب العربية التي خرجت من عباءة العثماني وتحررت من المستعمر الغربي لتدخل في عباءة الأنظمة البرجوازية المستغلة.

تدفعنا هذه الحقائق إلى استنتاجين أساسيين: الأول هو أن المسألة الكردية هي جزء لا يتجزأ من مشكلات شعوب المنطقة جميعها، ولا يمكن حلّها بالتالي إلا في سياق حل مشكلات هذه الشعوب مجتمعة. أما الاستنتاج الثاني فيقول: بما أنّ مشكلة شعوب المنطقة الأساسية تتكثف في جانبين «السياسات الاستعمارية الغربية والصهيونية من جهة، وتخلف الأنظمة القائمة وظلمها الطبقي وكبتها لحريات الشعوب من جهة أخرى» فإنّ حل المسألة الكردية وحل مشكلة شعوب المنطقة مجتمعة، تتحقق في النضال على جبهتين وضمن صف واحد: ضد السياسات الغربية جملة وتفصيلاً، ولتغيير الأنظمة القائمة تغييراً جذرياً شاملاً يسمح ببناء أنظمة جديدة تلتزم جانب الطبقات المفقرة والمنهوبة وتدافع عنها وتقف بحزم ضد الغرب الإمبريالي– الصهيوني، وترسي بالتالي علاقات الإخاء والتعاون الصادق والحقيقي بين شعوب المنطقة.

بناءً على ما تقدم، فإنّ ما يجري التمهيد له حالياً هو طور جديد من الصراعات الكردية– الكردية، والكردية– العربية، الأمر الذي يشكل نقطة التقاء لأطراف إقليمية مختلفة ومن ورائهم الطرف الأمريكي– الصهيوني، كل من منظوره وفي خدمة أهدافه ومشاريعه الخاصة.

الخبز.. وماذا بعد؟!

■ محمد الذياب

لم يعد الخبز «خطاً أحمر». هي مرحلة جديدة؛ من الآن فصاعداً ستكف ماكينات الإعلام الليبرالي الموالي عن التغنّي بـ«أفضال» الدعم الحكومي على المواطن السوري. وستُخفِض الصوت عن أي إجراء ليبرالي آخر. ليس هذا فقط، بل هي تعمل الآن على تحضير «المزاج» لتقبل فكرة التخلّي عن بقية أشكال الدعم، وبالأخص مادتي المازوت والكهرباء.. تحت جنح الظلام، قرّرت الحكومة رفع سعر ربطة الخبز، من 15 ليرة إلى 25 ليرة، أي بمعدّل 66%. قرار الحكومة هذا يحمل من الدلالات السياسية أضعاف ما يحمله من دلالات أخرى، وبالأخص الاقتصادية التي تَرِد كذَرائع لا أكثر؛ فليس خافياً على أحد أن ما سيعود به هذا القرار على الخزينة «60 مليون ليرة يومياً» يمكن الحصول عليه ببساطة من الفساد الكبير، ضمناً ذاك المرتبط بصفقات استيراد الطحين من الخارج، فضلاً عن بقية أشكال الفساد التي يُغض النظر عنها، فيما يسلّط الضوء وبشدّة على جيوب الفقراء كموارد للخزينة. في الوقت الذي يزيد فيه حجم الدعم الحكومي المقدّم لنشاطات تجار السوق وصفقاتهم، وبالقطع الأجنبي، عن دعم المواد الأساسية.

الدلالة الأبرز لرفع سعر الخبز، تكمن في طبيعة المادة ذاتها، التي لطالما وُصفت في مراحل حرجة من الأزمة بأنها «خطّاً أحمر» لن يُمسّ؛ الرسالة التي يحملها هذا القرار تقول عملياً «لم يعد هناك من خطوط حمراء»، وأن زمان دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وقيامها بهموم المواطن والشرائح الأكثر فقراً قدّ ولّى، وأن المكتسبات التاريخية التي حقّقها الشعب السوري على مرّ عقود ليست خارج دائرة المصالح الليبرالية المتوحشة.

قرار رفع سعر الخبز جاء بمثابة إعلان واضح وصريح عن التخلي عن سياسة الدعم الحكومي للمواد الأساسية؛ فقد سبقه تمهيد إعلامي حثيث، ورافقه هجوم من جانب الإعلام الليبرالي الموالي على دعم الكهرباء والمشتقّات النفطية، بالإضافة إلى الدعوة إلى خصخصة هذه القطاعات علناً وجهاراً، هذا غير تقديم التبرّيرات الوقحة لقرار رفع سعر الخبز، التي تتلخّص بأن «عشر ليرات إضافية لن تشكّل ضغطاً على المواطن في ظل الظرف الراهن»!.. وكأن جيوب الفاسدين لا تحمل أضعافاً مضاعفة لما سيعود به هذا المبلغ على الخزينة؟ وكأن ما تبقّى في جيوب الفقراء هو ما سيحل الأزمة؟!..

إن قرار رفع سعر الخبز، كاستمرار للسياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة منذ أكثر من عقد من الزمان، جاء ليكون تكاملاً موضوعياً على الأقل مع منطق «الحسم العسكري»، أحادي الجانب فبدلاً من العودة إلى جذور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لحلّها، واستعادة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي كعملية تاريخية ضرورية لإنجاز الحل السياسي، يجري الإيغال بعمليتين متوازيتين: الأولى تصفية دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، والثانية تكريس الدور القمعي للدولة مع منع توجيهه ضد الفساد الكبير واستعادة أمواله المنهوبة. في حين أن المطلوب في المرحلة الحالية لتمهيد الوصول إلى الحل السياسي هو العكس تماماً.

مرةً أخرى.. واقع «الخبز» في اللاذقية

استكمالاً للتحقيق الذي بدأناه في العدد الماضي «661» من جريدة قاسيون حول مادة الخبز، قمنا بزيارة مدير الشركة العامة للمخابز الآلية في اللاذقية السيد المهندس سعيد عيسى، وحملنا إليه أكواماً من هموم ومعاناة المواطنين مع مادة «الخبز».



■ ضيا اسكندر- قاسيون

وكان ردّه: «إن مبيع ربطة الخبز في المحلات التجارية بـ35 ل.س- بعد ارتفاع سعر الخبز- لا تتحمّل مسؤوليته المخابز الآلية. وهذا من اختصاص مديرية التموين».

الإمكانيات والتبرير

وأردف قائلاً «والأمر لا يتم علاجه بزيادة عدد الأكشاك لقمع هذه الظاهرة، فإمكانات الفرع من وسائط نقل لا تسمح بتغطية كل أحياء المدينة والتجمعات السكانية المحيطة بها. ثم أن هناك بعض الأكشاك الموجودة حالياً وبالرغم من أنها لا تؤدي الريعية التجارية المحددة كسقف لمبيعات الكشك الواحد وهو «500» ربطة كحدّ أدنى. ومع ذلك أبقينا بعض هذه الأكشاك خدمةً للمواطن. مشيرين إلى أن نسب تنفيذنا بشكل عام هي بحدود «135-140%» وهي أقلّ من الفترات السابقة بسبب انخفاض الطلب على الخبز، واقتناع المواطن أن رغيف الخبز بخير، وأن الدولة متكفلة بتوفيره حتى في أحلك الظروف. وإن نوعية الخبز المنتج في مخابزنا ذو نوعية جيدة، وهو بحسب المواصفة القياسية السورية المحددة لنا وبوزن «1450غ» ضمن ثمانية أرغفة للربطة الواحدة. علماً أن هناك صعوبات تتعلق بنوعية الدقيق المورّد إلينا والخالي من خلطة الأقماح القاسية والذي يؤثر سلباً على نوعية الخبز. إضافةً إلى نوعية الخميرة فهي لا تصلنا بالنوعية والكمية المطلوبة معظم الأحيان».

الرغيف وواقع الحال

وبرأينا، ومن خلال دراسة واقع الرغيف في محافظة اللاذقية، فإننا نختلف مع السيد المدير لجهة نوعية الخبز. فهو بكل أسف لا ينال رضا الجمهور. ونعتقد أن بمقدور المخابز الآلية العائدة للقطاع العام إنتاج الخبز الجيد. والمشكلة الأساسية في إنتاج الخبز هي عدم انسجام التكلفة المعيارية لإنتاج «1 كغ» من الخبز مع الواقع الفعلي. وتحت ضغط التكلفة هذه وحتى لا تتزايد الخسائر كثيراً، يتم تحديد عدد الأرغفة في ربطة الخبز بـ «8 أرغفة»، مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين وزن ربطة الخبز وعدد الأرغفة، ويحتّم وجود سماكة في الخبز الناتج وبالتالي ارتفاع نسبة الهدر. ومن المعروف أنه كلما قلّت سماكة الرغيف، تحسّنت نوعيته.

ويعمد القطاع الخاص إلى الإنقاص من وزن الربطة، إذ يتراوح وزن ربطة الخبز في القطاع الخاص ما بين «1000-1200غ» بينما الوزن الواجب تحقيقه «1450غ» وهذا بدوره زاد في مشاكل تسويق المخابز الآلية. لأن الخبز المنتج في المخابز الخاصة قلّت سماكته وأصبح أكثر جودة وبقيت المخابز الآلية محكومة بمعادلة الوزن وعدد الأرغفة.

ومن الجدير ذكره أننا قمنا بجولة على عدة أفران خاصة وتبين أن جودة الرغيف لدى بعضها أفضل من جودة رغيف القطاع العام. ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى التلاعب بالوزن من خلال إنقاص سماكة الرغيف. وقد تم إحالة الموضوع إلى مديرية التموين، التي قامت بدورها بتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين.

المطلوب دراسة جادة

وإذا كانت الحكومة قد رفعت تسعيرة «الخبز» في هذه المرحلة العصيبة، وهو أمر غير مقبول، فلمَ لا تتم دراسة إنقاص وزن ربطة الخبز إلى «1200-1300» غ وبهذا يتحقق ما يلي:

- إن المواطن سوف يزداد رضاه عن مادة الخبز، لأن الجودة ستتحسّن. والمواطن بالنهاية لن يخسر شيئاً، لأنه لا يشتري ربطة الخبز من القطاع الخاص بأكثر من هذا الوزن حالياً. والمواطن غالباً لا ينتبه إلى الوزن ويهتم بجودة الرغيف فقط.
- إن نسبة الهدر لمادة الخبز من المواطن سوف تقلّ بسبب تحسّن النوعية. وهذا يوفر مبالغ مالية كبيرة على الدولة. آخذين بعين الاعتبار أن تكلفة إنتاج «1 كغ» من الدقيق التمويني على الدولة تصل لحدود 35 ل.س. ففي الخبز السياحي مثلاً لا يوجد هدر لاعتبارين: «جودة عالية - سعر مرتفع».
- إن إنقاص الوزن لربطة الخبز سوف يقلل كثيراً من خسارة المخابز العامة، وقد يقلب المعادلة إلى الربح. فالدولة تتحمّل أعباء كبيرة بدعم مادة الخبز.

المطالب والمقترحات

بقي أن نقول أخيراً، إن جملة من المطالب والمقترحات نعتقد أنها مفيدة فيما لو أُخِذ بها، وسينعكس على جودة الرغيف وعلى رضا المواطن وعلى راحة العامل وهي:

- إحداث معمل للخميرة في محافظة اللاذقية. إذ من غير المعقول خلوّ كامل المنطقة الساحلية من معمل للخميرة.
- زيادة عدد السيارات لكل مخبز من أجل إيصال مادة الخبز إلى أماكن ومناطق بعيدة عن مركز المدينة.
- توحيد الأكشاك من حيث الشكل والمحتوى؛ كأن تُبنى من مادة الخشب وتسقف بالقرميد فتعطي بذلك مظهراً حضارياً جميلاً. لا كما هي عليه الآن «بعضها مبني من ألواح التوتياء أو الصاج المعدني أو البلوك، وبأحجام وأشكال مختلفة..» ويعاني العامل الذي بداخلها الأمرّين في أجواء الحرّ والقرّ.
- تفعيل دور المراقبة التموينية على كافة المخابز وتشديد العقوبة على المخالفين.
- منح علاوات إضافية لعمّال المخابز، لأن مهنتهم تعتبر من الأعمال الشاقة.
- شمول كافة العاملين بالضمان الصحي.
- تأمين نقل العمال من وإلى مقرّ العمل. أو منحهم تعويض أجور النقل.

قرار رفع سعر الخبز «يثير السخرية» في الحسكة

يثير قرار الحكومة السورية الأخير برفع سعر الخبز في البلاد، رغم كل دلالاته الكارثية على مستقبل البلاد، السخرية في محافظة الحسكة، التي سجلت زيادات جنونية على كافة المواد والسلع منذ الأشهر الأولى للأزمة السورية، دون أي تدخل حكومي يذكر حتى الآن.

■ مراسل قاسيون- القامشلي

وسعر الخبز الجديد الذي بلغ 15 ليرة سورية للكيلو غرام و25 ليرة للربطة، هو سعر متبع في المحافظة بشكل رسمي منذ سنتين تقريباً، رغم تجنب وسائل الإعلام الرسمية الحديث عنه، وهو سعر ممتاز إذا ما تم الالتزام به أصلاً، حيث تتسبب أزمات الخبز المتوالية في المحافظة إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني يفوق الأسعار الجديدة للحكومة السورية بأضعاف كثيرة.

بالون اختبار

ويبدو أن الحكومة السورية «استعانت بتجربة» الحسكة قبل قرارها الأخير برفع أسعار الخبز، وهو ما يطلق عليه بالون اختبار قبل اتخاذ القرارات الصعبة، ولما كان واضحاً للحكومة أن السعر الجديد للخبز مطبق في الحسكة منذ فترة طويلة، ونال رضا السكان الذين يقارنون سعره بأسعار السوق السوداء المضاعفة، فقد كان اتخاذ القرار على مستوى البلاد أمراً سهلاً حتى من دون تقديم المبررات التي ربطت الزيادة بتغيّر سعر صرف الدولار وارتفاع تكلفة الدعم الحكومي دون الإشارة إلى أن ارتفاع سعر الصرف أثر على المواطن الضعيف قبل الحكومة.

ولجأت الجهات المسؤولة في المحافظة لحل أزمات الخبز خلال سنوات الأزمة وما تسببت به من مشاكل وصلت حد سقوط قتلى في الازدحام أمام الأفران، إلى اتباع صيغة المعتمدين في الأحياء، ورغم أن أنها صيغة ساهمت بحل أزمة الازدحام، إلا أن ربطات الخبز المتوفرة في الأسواق بأسعار مضاعفة تكشف الفشل والتآمر على هذه المادة الأساسية بين تجار السوق السوداء والمسؤولين عن التوزيع والمعتمدين.

بالون آخر «مقبل»

بشكل عام، تعيش محافظة الحسكة على ما يقدمه لها تجار السوق السوداء من المواد الأساسية لاستمرار الحياة التي كان تقديمها مقتصراً على الجهات الحكومية المسؤولة، ومنذ غياب مادة البنزين والمازوت عن المحافظة بشكل كامل بحجة مخاطر النقل على الطرقات بين المحافظات، تكفل تجار السوق السوداء بتوفير هذه المادة وبكميات تفوق الطلب ولكن بأسعار مضاعفة حتى عما تفكر به الحكومة من زيادات مستقبلية متوقعة، ولا يعرف أحد الطرق التي يستخدمها هؤلاء التجار لنقل بضائعهم.

ويصل سعر البنزين السوري كمثال على هذا الواقع إلى 250 ليرة حالياً، وهو متوفر في أغلب الكازيات، ويمكن اعتباره بالون اختبار آخر للحكومة في حال قررت رفع السعر مجدداً ضمن خطة استراتيجية على ما يبدو، تعتمد رفع الأسعار على المواطن لمواجهة فشل ذريع في عملها.

حلم بتطبيق الأسعار الحكومية

رغم كل الزيادات التي اعتمدتها الحكومة السورية خلال سنوات الأزمة السورية الثلاث، والتي شملت كافة المواد الأساسية وغير الأساسية بما فيها الخبز، الذي ظل خطاً أحمر كما اعتاد المسؤولون الحكوميون التصريح عند كل مناسبة، رغم كل ذلك فإن تطبيق هذه الزيادات في محافظة الحسكة يبدو أقرب للحلم.

فهو بالإضافة إلى كونه دليلاً على عودة مؤسسات الدولة إلى عملها وإدارتها لشؤون السكان في محافظة آمنة، فإنه أرحم بكثير من أسعار السوق السوداء التي لا تقدم حتى مبررات لما تقوم به، ففي المحافظة اليوم تباع جرة الغاز المنزلي بسعر 4500 ليرة وبوزن أقل من الوزن الرسمي المعتمد، وينطبق الحال على المازوت والبنزين، وهما مادتان أساسيتان في كل منزل بدأ يعتمد على توليد الكهرباء بمولدات خاصة بعد أن غاب التيار الكهربائي غيبته الطويلة.

في دمشق وريفها..

شح وتقنين وشكوك بتورط «حكوميين» ببيع المياه

بدأت أصوات محركات ضخ المياه الكهربائية تصدح من غير العادة في دمشق، لتأمين المياه الصالحة للشرب وايصالها إلى الطوابق العلوية بعد ما أصابها من ضعف شديد وغير مسبوق، عدا عن انقطاعها بشكل غير منتظم ودون ساعات تقنين واضحة.



■ حازم عوض- قاسيون

في أزقة دمشق القديمة، عمد بعض الشبان إلى إيصال المياه لمنازلهم وملء خزاناتهم بالمكابيل، بعد أن عجزت المياه عن الوصول إلى منازلهم، ومنهم من قام بتركيب مكنات كهربائية لضخ المياه، وفي أحياء أخرى من دمشق لم تصل المياه إليها منذ حوالي الأسبوع، ومناطق أخرى لا ترى المياه إلا ساعة أو ساعتين في اليوم، بينما تنعم بعض المناطق بها 24 ساعة يومياً.

بيع مياه الصرف الصحي!

مشكلة المياه بهذا الشكل، لم تشهدها دمشق في الماضي القريب، ولم تشهدها منذ بداية الأزمة التي تعصف بالبلاد للسنة الرابعة، بينما عانت مناطق في ريف دمشق من شح المياه منذ لا يقل عن عام ونصف، ولا تزال معاناتهم مستمرة وفي ازدياد، بظل تلوث بعض الصهاريج التي اعتمدوا عليها للشرب بعد انقطاع مياه المؤسسة العامة لأسابيع بعض الأحيان.

مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها، لم تنكر خطورة هذه الصهاريج غير المرخصة والممنوعة أصلاً، وأكدت في تصريحات لإذاعة «ميلودي اف ام»، ضبط صهاريج عبأت مياهها من آبار ملوثة بالصرف الصحي في منطقة صحنايا بريف دمشق.

ترخيص الصهاريج

وأكدت المؤسسة على لسان مديرها حسام الدين حريدين وجود دراسة لنظام استثمار جديد، يتيح ترخيص صهاريج مختومة بالشمع الأحمر من مؤسسة المياه ومعبأة من مصادر سليمة، بحيث يقوم المواطن بطلب حاجته من المياه عن طريق المؤسسة التي ترسل الصهريج إليه وسيكون السعر بحسب المدير، ليس أكثر من 50 ليرة، بينما حالياً وصل سعر البرميل إلى 800 و1000 ليرة سورية بدمشق وريفها.

«الاستهلاك الكبير أدى إلى ضعف ضخ المياه في مناطق على حساب مناطق أخرى» بحسب حريدن، وهو ما اشتكى منه كثيرون من سكان دمشق دون معرفة السبب، وهنا اضطر البعض لتركيب محركات كهربائية لرفع المياه، ما حذرت منه المؤسسة لما يزيده من أعباء على الشبكة.

ظاهرة «موتور الحرامي»

«موتور الحرامي» هو نوع من محركات سحب المياه، انتشر مؤخراً بدمشق لزيادة قوتها، لكن المؤسسة حذرت من استخدامه وأكدت أنه «ممنوع» لما يقوم به من إضعاف لضخ المياه إلى باقي المشتركين، مشيرةً إلى وجود حملة لمصادرتها.

تلوث المياه، لم يحصر فقط بصهاريج الريف، فقد اشتكى بعض سكان دمشق وخاصة في الأحياء القديمة منها، من وصول مياه شائبة إلى منازلهم، ما عزته المؤسسة إلى «موتور الحرامي» الذي يسحب الأوساخ ويرميها داخل أنابيب المياه.

في خبر كان

مياه ريف دمشق، والتي أكد سكانها أنها غير صالحة للشرب مراراً نتيجة تكلسها وتعكرها، كانت صالحة للشرب 100%، بالنسبة لحريدين، الذي أكد أن الكلس الموجود في هذه المياه مفيد لجسم الإنسان، رغم أن هذه المياه وبحسب بعض المواطنين كانت سبباً لأمراض حصى الكلية.

وبعيداً عن تلوث المياه وعكارتها، مازال الخلل الذي أصاب شبكة المياه مجهولاً بالنسبة للكثير من المواطنين، ورغم ذلك لم يوضح حريدين بحديثه السبب بحد عينه، مكتفياً بالقول إنه «خلل تقني ناجم عن اعتداء تخريبي» أدى لضياع مليون متر مكعب من المياه في نهر بردى دون فائدة، إضافة إلى «شح الأمطار العام الحالي، وتقنين الكهرباء، وهدر المؤسسات الحكومية».

مليونا متر مكعب لدوائر الدولة!

ونفى أن يكون هناك تأثير لإيقاف تركيا ضخ مياه الفرات إلى سورية، لكنه نوّه إلى ظاهرة الهدر غير المبررة للمياه لدى بعض الجهات الرسمية قائلاً «الدوائر الحكومية تستهلك كميات ضخمة من مياه الشرب حوالي مليوني متر مكعب، وشكلت لجنة خاصة للتحقيق بهذا الموضوع على أعلى مستوى».

وتابع «هناك مؤسسة حكومية «لم يسمها»، يجب أن يكون استهلاكها 300 متر مكعب وهي الآن تستهلك 1000 متر مكعب، وممكن أن يكون السبب متاجرة بعض ضعاف النفوس بها وبيعها للصهاريج».

وكمية الـ1000 متر مكعب تعتبر ضخمة جداً لمؤسسة واحدة، عندما تتم المقارنة مع 5700 متر مكعب فقط تغذي مدينة جرمانا بكثافتها السكانية حالياً على سبيل المثال.

دمشق تحتاج يومياً وعلى مدار 24 ساعة، حوالي 760 ألف متر مكعب من المياه، وحالياً يصلها بعد التقنين الحاصل مابين 480 ألف متر مكعب و530 ألف متر مكعب وذلك حسب درجة حرارة الجو، بحسب مؤسسة المياه، التي أضافت أن الاستهلاك اليومي من المياه بريف دمشق الآمن 330 ألف متر مكعب، بينما الحاجة هي 600 ألف متر مكعب على مدار اليوم.

مصدر رسمي: الدوائر الحكومية تستهلك كميات ضخمة من المياه الصالحة للشرب تصل إلى مليوني متر مكعب

تبريرات ووعود

وبحسب مدير مؤسسة المياه، فإن «مشكلة خطوط المياه الرئيسية بدمشق أوقفت المياه ليومين ونصف ما شكل صدمة بالنسبة للمواطنين، وحالياً تمت السيطرة على 75% من العطل، وخلال اليومين القادمين ستتم السيطرة على الـ25% الباقية، وسيسمع المواطنون خلال الأسابيع القادمة أخباراً جيدة».

وعن أزمة المياه في جرمانا بريف دمشق، أوضح حريدين أنه «تم تزويد الآبار بمولدات ديزل مع إدخال 5 آبار جديدة للخدمة، وخلال أيام سيكون هناك 4000 متر مكعب إضافية إلى الكمية اليومية الحالية وهي 5700 متر مكعب، وستكون المياه متوفرة كل يومين والثالث».

وأردف إن «أنبوب ضخ المياه إلى جرمانا يعتبر ضيقاً ويحتاج إلى معالجة، وهو ما يسبب ضعف المياه هناك، وتتم حالياً معالجتها».

وأشار إلى تحسن بوضع المياه في صحنايا بريف دمشق منذ أيام، وأنه هناك مشروع لإعادة تأهيل شبكة صحنايا بقيمة 80 مليون ليرة سورية، رغم أن أهالي المنطقة يؤكدون إلى اليوم أن وضع المياه لديهم تحسن لكن مازال «مأساوياً»، فقد كانت المياه لا تأتي لأسابيع، واليوم تأتي لساعات محدودة في يوم واحد فقط بالأسبوع.

وتضخ المؤسسة حالياً، المياه عبر مولدات تعمل على الديزل والمازوت لكنها لا تنتج الكمية المطلوبة التي تعطيها الكهرباء والتي تؤثر حالياً على عملية الضخ نتيجة التقنين، وبحسب تبريرات المؤسسة، فإن تعطل المولدات وعدم وجود قطع غيار كان عائقاً آخر أمام تأمين كمية المياه المطلوبة، مشيرةً إلى وجود عدد من المولدات معطلة حالياً.

جداول التقنين!

بدأت البلبلة تسود شوارع دمشق، مع بداية شهر رمضان، إثر تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية بأن مدير مؤسسة المياه وعد بتأمين المياه مدة 24 ساعة خلال هذا الشهر، ما لاحظ المواطنون عكسه مع أول يوم من رمضان.

إلا أن مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بدمشق وريفها، حسام الدين حريدين نفى هذه التصريحات من أساسها، قائلاً «لقد تمت محاسبة الصحفي الذي نشر هذه التصريحات المغلوطة، والتي أدت إلى إثارة البلبلة بين المواطنين»، مشيراً إلى عدم وجود استطاعة حالياً لتأمين المياه 24 ساعة.

لكن قريباً، وبحسب وعود حريدين، سيتم إصدار جداول تقنين واضحة للمياه بريف دمشق، وستؤمن المياه بدمشق من الـ 5 صباحاً وحتى الـ11 ظهراً أو للواحدة ظهراً، بعد إصلاح العطل الحالي.

في ظل الأزمة..
السوريون وموائد رمضان «الخاوية»..



يحاول شهر «رمضان» المرور بهدوء كي لا يثقل كاهل السوريين بهموم جديدة، فشهر «اللمة» الحلوة والتعاون والشعور بالآخرين أصبح شهراً يحمل الكثير من الذكريات التي علقت بأذهان السوريين الذين باتوا لا يؤمنون بعودة تلك الأيام في القريب المنظور، حيث تفرقت العائلات بعد أن تهدمت البيوت التي كانت تؤويهم، وبات الجوع صفة لصيقة بعدد كبير من السوريين.

■ نسرين علاء الدين- قاسيون

يقول «أبو ثائر»، وهو صاحب سوبر ماركت، «لم نشهد حركة بيع وشراء كما جرت العادة قبل الأزمة، فنحن نملك محلاً للبيع بالجملة والمفرق، وحركة الشراء التي كانت تجري عادة مع بداية كل شهر رمضان تراجعت هذا العام إلى أقل من النصف وذلك بسبب الأوضاع المالية الصعبة التي يعيشها السوريون بشكل عام».

تراجع في الإقبال والمبيعات

وتابع حديثه قائلاً «كان البعض يعول على زيادة جديدة للرواتب والأجور أو منحة مالية مع بداية شهر رمضان، لكن أي من ذلك لم يحدث، لذلك لم يكن هناك إقبال على شراء المواد التموينية كما كان متوقعاً. حيث اكتفى عدد كبير من الزبائن بشراء التمور والزيوت وبعض أصناف الأرز ولكن بكميات عادية».

في حين يبحث «أبو مازن» بين رفوف الـ«سوبر ماركت» عن المواد الغذائية التي يريد شراءها، ويقول «أنا لم أتبضع كما العادة للشهر الكريم، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار الذي طال عدداً كبيراً من السلع».

وأضاف «كنا فيما مضى نجد سلعاً تباع خصيصاً لشهر رمضان، حيث كانت تعرض المنشآت منتجاتها بأسعار مخفضة مع عروض خاصة على تلك السلع، لكننا اليوم نلاحظ اختفاء عدد كبير من السلع التي كان لها جودة جيدة وأسعار مقبولة من رفوف المحال».

النزوح وغياب البهجة

وتابع أبو ثائر «فيما سبق كنا نقيم عزائم في رمضان لكن للأسف عدد كبير منا تهجّر وفقد منزله وفقد أحبة له لذلك لم يعد رمضان يحمل ذات البهجة التي كان يتمتع بها فيما قبل».

وتحدثت «أم مهند» عن مدى معاناة عائلتها من نزوح وتشتت وظروف معيشية صعبة قائلة «لم أشتر مواد خاصة لرمضان كما كنت أفعل قبل الأزمة، لأن شهر رمضان تغيّر علينا بعد عامين من النزوح. حيث تدمر منزلنا وهاجر أبنائي الثلاثة مع عائلاتهم ولم يبق لنا في سورية سوى عدد قليل من الأقارب الذين يعانون ظروف معيشية صعبة.

وتتابع «في أول يوم من أيام رمضان اجتمعنا مع الجيران على مائدة طعام واحدة لكن الدموع منعتنا من تناول طعامنا».

«لمة عائلية» افتراضية

يلاحظ المتتبع لصفحات «التواصل الاجتماعي» أن السوريين ومع بداية شهر رمضان بدأوا يتداولون فيما بينهم صوراً للموائد التي يقيمونها أينما كانوا في هدف لإيجاد «لمة» عائلية وإن كانت افتراضية.

يقول «هيثم»، المقيم في لبنان مع شقيقته وعائلتها، «تطالبني والدتي أن اهتم بطعامي بشكل جيد وهي تحدثني بشكل يومي، لذلك قررت شقيقتي أن تحضر مائدة الطعام في كل يوم وتقوم بتصويرها وإرسالها إلى والدتي كي تطمئن علينا».

أما «أم سعيد» فإنها تحضر طعام الإفطار وتقوم بتصويره، وترسل الصور إلى أبنائها الذين سافروا خارج البلد. وتقول «فرقتنا ظروف الأزمة وحرمتنا من الاجتماع في مكان واحد وعلى مائدة واحدة. وكان أبنائي يجتمعون مع عائلاتهم في بيتنا في أول أيام رمضان، لذلك قررت أن أطبخ الطعام وأشارك صوره مع أبنائي على مواقع التواصل الاجتماعي علّنا نحس بشيء من الألفة التي كانت موجودة أيام زمان».

حركة لا بأس بها!

يشهد عدد من المطاعم الواقعة داخل العاصمة السورية حركة جيدة في ساعات الإفطار.

غيّرت الأزمة الراهنة بتداعياتها الكارثية الكثير من الطقوس والعادات الاجتماعية التي يعيشها المواطنون فغابت البهجة والفرح عن أغلب العائلات السورية

وفي هذا السياق يقول «رامز»، وهو مدير صالة في أحد مطاعم دمشق القديمة، «تحسّن الأوضاع الأمنية في مدينة دمشق انعكس إيجاباً على حركة الناس وإقبالهم على المطاعم»، وأضاف «صحيح أن هذا الإقبال لازال إقبالاً خجولاً لكنه أفضل من الأيام التي كانت قبل شهر رمضان».

وعن الأسعار قال رامز «هناك عروض كثيرة في شهر رمضان مما يسمح بوجود أسعار مقبولة على وجبات الإفطار والسحور». متابعاً «أن الطلبات التي ترد إلى المطاعم هي لتأمين وجبات خارجية أكثر منها إقبال على التواجد في المطعم».

التقصير والتقاعس

تمتلئ صفحات الجرائد الرسمية وغير الرسمية بعدد الضبوط التموينية التي تحررها لجان التموين في مختلف المحافظات السورية، لكن عدداً كبيراً من المواطنين يجدون أن الجهات المختصة مازالت مقصرة ومتقاعسة في موضوع ضبط الأسعار، التي مازالت تشهد تفاوتاً كبيراً بين منطقة وثانية، خاصة وأن عدد الأفراد العاملين في هذا المجال قليل جداً نسبة إلى عدد الأسواق المنتشرة في المحافظات السورية.

«سكبة» رمضان

اعتاد السوريون في شهر رمضان منذ زمان بعيد على وجود طقوس خاصة فيما بينهم حيث جرت العادة أن يتبادل الجيران في شهر رمضان الطعام فيما بينهم «سكبة رمضان»، لكن الظروف الحالية قللت من هذا الطقس الخاص بشهر رمضان.

وعن هذا تقول أم علي «كنا فيما مضى لا نأكل من الطعام الذي نطهوه بقدر ما نأكل من سكبة الجيران، لكن الأوضاع المالية الصعبة وتفرق الأهل والجيران جعل هذه الظاهرة تتراجع، لكن الخير مازال موجوداً في أهل الشام».

في حين تقول «أم زياد»، وهي أرملة لديها أربعة أطفال فقدت زوجها في الحرب الدائرة في البلاد، «منذ أول يوم في رمضان ونحن نتلقى من الجوار أطباق من الطعام، حيث لم نحس بأننا أغراب»، وأضافت «رغم الأوضاع الصعبة التي نعيشها فإن الخير مازال موجوداً بين الناس».

مبادرات شعبية

وتحدث «أبو خالد» عن معاناته في ظل ظروف الأزمة وتداعياتها قائلاً «اعتدنا أن نقوم في كل رمضان بتوزيع حصص غذائية للمحتاجين، لكننا للأسف منذ رمضان الماضي لم نتمكن من إخراج أية حصة غذائية وذلك بسب صعوبة التنقل بين الأحياء والمناطق وكذلك هناك تشديدات أمنية واعتبارات أخرى منعتنا من القيام بمثل هذا النشاط».

على الجانب الآخر نشط عدد كبير من الشباب المتطوع في رمضان هذا العام من أجل تأمين أكبر كمية من وجبات الإفطار للسوريين الصائمين، بمبادرات عدة عبر جمع التبرعات العينية والطبخ وتوزيع وجبات الإفطار وتوزيعها على الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً في أكثر من 18 حياً من أحياء دمشق ومحيطها.

الدور الحكومي الغائب

غياب الدور الحكومي الفعّال على أرض الواقع دفع السوريين للتعاضد فيما بينهم من أجل تأمين لقمة «الإفطار» إلى أكبر عدد من المحتاجين في بلاد اعتاد أهلها على إغاثة الملهوف وإطعام المحتاج والفقير، على أمل أن تعود أيام رمضان حيث كانت النفوس والقلوب نقية ويعود الخير الذي كان يظلل بلاد الشام وأهلها.

ولسان حال كل من التقتهم «قاسيون» هو الرغبة في استعادة الحياة الطبيعية، ولكن الأزمة الراهنة التي تمر فيها البلاد بتداعياتها الكارثية «النزوح والتهجير والدمار وفقدان الأحبة والممتلكات والصراع المسلح الدامي والظروف المعيشية الصعبة وارتفاع الأسعار والبطالة...الخ» غيّرت الكثير من الطقوس والعادات الاجتماعية التي يعيشها الشعب السوري بما فيها طقس شهر رمضان لهذا العام، وأثرت فيها بشكل سلبي، فغابت البهجة والفرح و«اللمة» الاجتماعية عن أغلب العائلات السورية.

حلب..سمسرة في دوائر حكومية!

في الماضي كان من العسير أن تظفر بموظف فاسد «بالجرم المشهود» في دائرة من دوائر الدولة، لارتباطه بسلسلة الفساد الكبير، اليوم بات اللعب من فوق الطاولة وعلى الملأ، حتى تحولت دوائر بعض المؤسسات التي مازالت قيد العمل في المحافظة، بفعل الأزمة إلى مراكز سمسرة كبيرة تطال جيوب المواطنين.



■ مراسل قاسيون

وفي هذا السياق ورد إلى «قاسيون» شكويان، الأولى من المواطن «جابر»، الذي جاء من ريف حلب إلى المدينة للحصول على البطاقة الشخصية لابنته، حيث بيّن فيها مدى المعاناة التي يعانونها عند مراجعتهم الدوائر الحكومية لاستكمال معاملة من المعاملات التي تخصهم. جاء فيها ما يلي:

فساد علني

«كان على باب دائرة النفوس ألوف من المواطنين، وهو اكتظاظ بالبداية أرجعته إلى تحول الدائرة من مكان لآخر ولأنه المركز الوحيد الذي يخدم المحافظة وريفها. لكن الآتي كان مذهلاً أكثر، فحين تقدمت للموظف طالباً الاستحصال على إخراج قيد من دائرة نفوس مدينة منبج– مع العلم أن دائرة النفوس هناك نقلت منذ أكثر من عام لداخل مدينة حلب ولا مقرات حكومية الآن– دون أن يسمع أو يفهم ذلك، ليشير علي موظف آخر لمسيّر معاملات فهو القادر على القيام بكل ما يلزم ونصحني بأحدهم، لتتفاجأ بعد ذلك بأن لكل ورقة سعر ولكل موظف ثمن هكذا دواليك. فكان ثمن حصولي على البطاقة الشخصية ما يقارب 1500 ل.س، هذا ولم نتكلم بعد عن الاستحصال على جواز سفر و.. و.. كل ذلك ودون أي رقيب أو حسيب».

مرارة «الإثبات»..

والثانية من المواطن «مرهف»، الذي كان لشكواه مرارة أخرى، فهو شاب وحيد لعائلته، فحين بلغ السن القانوني للالتحاق بخدمة العلم بدأ مشواره الشاق في شعبة التجنيد مع إجراءاتها الروتينية التعسفية. وجاء فيها مايلي: «في البداية كانت الأمور روتينية بسيطة، لكن مزاجية الموظفين أرهقتني بطلباتهم التعجيزية، حيث استصدرت بيان قيد عائلي لأكثر من مرة لإثبات أن لا أشقاء ذكور لي، وكل قيد كان بحاجة للوقوف أمام أبواب دائرة الأحوال الشخصية ساعات عدة والتعامل مع مزاجية موظفيها وسرقة سماسرتها، كما تم إيقاف المعاملة عدة مرات حتى استصدار شهادة وفاة لشقيقي رغم أن بيان القيد العائلي يذكر ذلك.

وبعد جهد جاهد سكنت معاملتي أدراج مكاتبهم بحجة أنها لم تأت بعد من المركز من دمشق، حتى اضطررت لدفع ما يلزم وإلا سيضيع علي العام الدراسي لعدم استيفائي أوراق التأجيل من خدمة العلم، وهو ما يعرضني في كثير من الأحيان للزوم المنزل بسبب المضايقات التي يقوم بها بعض الأفراد على الحواجز لعدم حصولي على ورقة التأجيل بعد». فهل من مجيب؟

حماة.. تخفيف معاناة المواطنين المهجرين واجب وطني

■ مراسل قاسيون

ما تزال تفاعلات الأزمة تتعقد، وبالتالي تزداد معاناة المواطنين ككل، والمهجرون منهم خصوصاً، وأهمها المعيشة والسكن. ففي مدينة حماة التي هُجّر إليها حوالي مليوني مواطن من المحافظات الأخرى، يعتبر إيجاد مأوى للأسر المهجرة مشكلةً كبيرة.

وفي هذا السياق وردت إلى «قاسيون» مؤخراً الشكوى التالية:

«نحن المهجرون في محافظة حماة، نريد منكم نشر معاناتنا من خلال موقعكم وجريدتكم..

حي «تشرين» هو عبارة عن تجمع لجمعيات سكنية، استمر العمل فيه طيلة ثلاث سنوات، وعند بدء الأحداث في سورية توقف العمل فيه، مع العلم أنّ ما يقارب 80٪ منه أصبح جاهزاً، كالعمار والتنظيم، ولم يبق سوى تمديد خزانات الكهرباء الداخلية إلى هذا الحي، حتى يتسنى للمواطنين السكن فيه. وتمديد الخزانات الرئيسية للكهرباء في هذا الحي يعود بفوائد عديدة أهمها:

- يحوي الحي على ما يقارب 10000 شقة سكنية، حيث يمكن الاستفادة منه لتخفيف الضغط السكاني في الأحياء الأخرى.
- يخفف من ارتفاع الأجور وأرقامها الخيالية نتيجة جشع تجار الأزمة، ويسمح حتى بشراء الشقق فيه.

نرجو منكم إعطاء الموضوع أهمية ونشره في جريدتكم وموقعكم، ولكم جزيل الشكر».

و«قاسيون» إذ تنشر هذه الشكوى فهي تقف مع مطلبهم المحق وتطالب بضرورة إيجاد حلول سريعة، وخاصةً أنّ هذه الحلول ليست مستحيلة، بل وليست صعبة وكان يمكن إنجازها منذ بداية الأزمة ولا مبرر لتأخيرها.

«السقيلبية».. بلا كهرباء



■ مراسل قاسيون- حماة

منذ أكثر من شهر ومدينة السقيلبية وما يحيط بها من بلدات تعاني الأمرين من انقطاع التيار الكهربائي حيث لا ضابط ولا نظام لعمليات قطع التيار.

فإذا أخذنا من اليوم الفترة الزمنية من السادسة صباحاً وحتى العاشرة ليلاً أي ست عشرة ساعة، فإن المدينة لا يصلها التيار خلال هذه الفترة إلا بحدود الساعتين والنصف موزعة على فترتين.

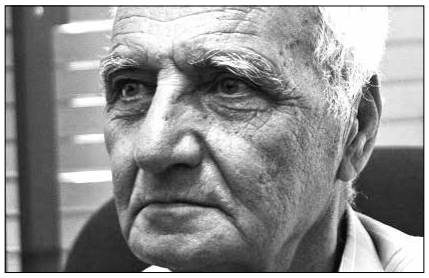
وحتى هاتين الفترتين مواعيدها غير منتظمة، ففي الفترة الصباحية مرة تصل الكهرباء في الثامنة وحتى التاسعة والنصف، ومرة أخرى في التاسعة وحتى العاشرة والنصف ومرة تكون ساعة فقط.

إن هذا الانقطاع وعدم الانتظام في القطع والوصل، خاصة ونحن في فصل الصيف، يزيد من التوتر فوق ما هو موجود وأكثر. ولدى توجيه السؤال عن هذا الموضوع للمسؤولين في مؤسسة الكهرباء لا أحد يجيب أو يحدد سبب قطع التيار. وعندما نسألهم عن محطات التوليد في «محردة» و«زيزون» يقولون إنها تعمل. إذاً أين «الكهرباء»؟ علماً أن هناك بلدات في المنطقة، القطع فيها منتظم، ساعتان في الصباح وثلاث ساعات بعد الظهر؟!

نحن ندرك أن البلاد تمر بأزمة كبرى، ولكن على الأقل يجب أن يكون هناك إدارات على مستوى إدارة الأزمة، وعلى وزارة الكهرباء أن تضع المواطنين بصورة الوضع بكل وضوح وشفافية، وأن تقترح الحلول المناسبة.

ولسان حال الأهالي يقول: إن وجود «محرك» في كل منزل أصبح حلماً غير قابل للتحقيق بسبب تآكل دخول المواطنين. ودخول القطاع الخاص إلى هذا القطاع سيزيد من تفاقم الوضع أكثر وأكثر.

من الذاكرة



■ محمد علي طه

الشرف والواجب الأقدس

الكلام في لغتنا العربية نوعان «خبر وإنشاء» والخبر هو الكلام الذي يصح أن نقول لقائله: إنه صادق فيه.. أو كاذب وصدق الكلام يأتي من مطابقته للوقائع والحقائق، ومثال على ذلك قولنا ونحن على عتبة ذكرى غالية: «لقد خاض أبطالنا الوطنيون بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة معركة ميسلون الخالدة في الرابع والعشرين من تموز عام 1920 دفاعاً عن الوطن في وجه الغزاة الفرنسيين» وصدق هذا الكلام مدعم بالشاهد والبرهان والدليل، ويؤكده التاريخ الموثق كتابة وبالصور، ويتحدث به القريب والبعيد والصديق والعدو. والذي استدعى كل هذه المقدمة هو «تنطع» بعضهم ولا سيما في أيامنا هذه، من على شاشات المحطات الفضائية لتشويه الوقائع وحرف الحقائق عن مواضعها وآخر هذه «التنطعات» تجاهل دور الحزب الشيوعي اللبناني في المقاومة والتحرير، وهذا التجني أعادني بالذاكرة إلى حزيران عام 1982 أيام كان الاحتلال الصهيوني قد جثم على صدر بيروت.. فقد تذكرت قصيدة للشاعر سعدي يوسف بعنوان «حماسة» وبخاصة المقطع الأخير:

«نقول: نقاوم... ونقول: ستبقى بيروت... ونقول: هنا نسقط قتلى... ونقول هنا ننهض قتلى... ونقول: لنا لبنان».

ويمر شهران ويحمل الأثير نداء الحزب الشيوعي اللبناني: «أيها اللبنانيون إن واجب الدفاع عن الوطن هو أقدس واجب وإن شرف القتال ضد المحتل هو الشرف الحقيقي الذي ينبغي لكل لبناني أن يفاخر به... إلى السلاح تنظيماً للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال وتحريراً لأرض لبنان من رجس الاحتلال الصهيوني».

وفي صباح يوم الجمعة 17 أيلول يعلن الحزب قيام جبهة المقاومة اللبنانية «جمول»، ولتبدأ العمليات الفدائية البطولية، وفاتحتها عملية منطقة الصنائع ببيروت في 20 ايلول 1982 التي صدر إثرها أول بيان عن الجبهة... وتكر «المسبحة» فالزهرة الأولى بدأت تتفتح براعم، لتضيء ليل بيروت الحالك، وتتوالى مواكب الشهداء الرفاق وطليعتهم قاسم الحجيري وجورج قصابلي ومحمد مغنية، ثم جمال وفادي الحايك وعوض وحسن جمال الدين وأبو سهى نجدي وجمال ساطي ويحيى الخالد وفرج الله فوعاني وإنعام سليم حمزة وأسطة وطوني حداد ولينا مزرعاني ولولا عبود ووفاء نور الدين وميرفت عطوي ويسرى فياض اسماعيل ومحمد معروف درويش وعلي فارس سليمان وعلي مروة وغازي ترو وسعدو ويوسف وعلي المقداد وعساف أبو رحال وعلي فاعور. إن الرصاصات الأولى في الصنائع التي كانت بداية لتحرر بيروت، انتشرت في كل لبنان وشملت الأحزاب الوطنية وقوى كثيرة متعددة الأفكار، وحررت معظم الأراضي المحتلة وأسقطت الاتفاقات، و طردت القوات الأطلسية التي جيء بها لحماية الاحتلال، وقد شارك الكثير من الشيوعيين السوريين مشاركة فعالة في هذه المقاومة ضمن صفوف الفصائل الفدائية الفلسطينية، وكان لي شرف التعرف إلى أكثرهم من خلال حضوري عدداً من دورات إعدادهم السياسي قبل الالتحاق بالعمل الفدائي.. وقد مهر بعضهم ثرى لبنان بدمائهم الطاهرة وهم الشهداء نضال آل رشي وناصر عيسى وحكمت قطان وفاخر عليوي وعارف عبدو وعمر عابو.

ولن تحجب «الغرابيل» أيا كانت شمس الحقيقة الساطعة!

الخبز: أرقام تثير كثير من الأسئلة

■ محرر الشؤون الاقتصادية

سيحصّل رفع ربطة الخبز الواحدة بمقدار 10 ليرات سورية، مبلغ 12 مليار ليرة لخزينة الدولة، بينما تشير متابعة التصريحات والتفاصيل المرتبطة بموضوع الخبز، واستيراد الطحين خلال العامين الماضيين، إلى وجود تناقضات في التصريحات الحكومية تسير إلى خلل في كميات الاستيراد، وأسعارها، ما قد يخبئ وراءه هدراً كبيراً.
كيف ذلك سنوضح في المادة الآتية، عن طريق عمليات حسابية بسيطة ضرورية، ترتبط بعملية إنتاج الخبز، وباستيراد الطحين تحديداً.

الطحين المستورد: تصريحات واستنتاجات: الحاجة - الكلف الهدر



سنعود إلى تصريحات مرتبطة بمسألة الخبز وبشكل أدق بمسألة استيراد الطحين التي تعتبر المشكلة الرئيسية في ارتفاع تكاليف إنتاج الخبز لنطرح تساؤلات ونبحث عن إجابات.

سعر الطن: رئيس الوزراء- 12-2013

صرح رئيس مجلس الوزراء في الشهر الأخير من عام 2013 أمام مجلس الشعب:
« إن سوريا اضطرت لاستيراد اغلب احتياجاتها من الدقيق بتكلفة 580 دولارا للطن لتلبية الطلب المحلي اليومي الذي يقارب 6110 أطنان». وما نريده من هذا التصريح هو نقطة رئيسية وهي:

سعر طن الدقيق المستورد: 580 دولار/ طن

ينبغي الإشارة إلى أن أياً من أسعار الطحين على المستوى الدولي لم تتجاوز 325 دولار للطن خلال عام 2013 وفق بيانات منظمة الفاو «منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة» ، وأن أسعار تصدير روسيا للقمح المطحون كانت في شهر 11-2013: 286,8 $/للطن، وأسعار اوكرانيا الاتحادية: 287,8 $/للطن. وهي الدول التي لم تلتزم بالعقوبات الاقتصادية وكانت وجهة استيراد الدقيق في تلك المرحلة. والتي تلاها الخط الائتماني مع إيران الذي يعتبر استيراد الدقيق بموجبه مؤجل الدفع. أي ان الدقيق المستجر من إيران لم تدفع الحكومة بموجبه مبالغ نقدية خلال الازمة حالياً.
يتم استيراد الطحين قبل الخط الائتماني الإيراني عن طريق عروض مناقصات، ثم عن طريق تعاقد مباشر مع وسطاء تجار لاستيراد الطحين من الاموال السورية المجمدة في الخارج، وقد صرح رئيس مجلس الوزرء حول ذلك:
«وجدت سوريا صعوبة في شراء المواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق والقمح والسكر والارز عن طريق المناقصات في الأشهر الأخيرة. وأبرمت بعض الصفقات عبر وسطاء دون طرح مناقصات، بسبب العقوبات، حيث لا تشمل العقوبات المواد الغذائية ولكنها تطول القطاع المصرفي وتشمل تجميد أصول مما يصعب عمليات طرح المناقصات». ويعود هذا التصريح إلى تاريخ 12-2013، وهو يوضح ان عمليات استيراد الدقيق كانت تتم عن طريق المناقصات، تلتها عمليات شراء عبر وسطاء أي مباشرة ودون مناقصة تفاضل بين الأسعار المعروضة، بحجة ان هؤلاء الوسطاء يستطيعون تحرير المال العام المجمد ولكن بسعر ضعف السعر العالمي!!

وهنا سنضع التساؤل الأول:
لماذا تستورد سورية طحيناً بقيمة 580 $/طن تفوق أعلى سعر عالمي في عام 2013، والبالغ 325 $/طن، بمقدار 255 $/طن. أي من أين تاتي هذه التكلفة الإضافية الكبيرة في سعر الطن والبالغة نسبة 43% من السعر الذي تدفعه الدولة؟ ومن المسؤول عن توقيع عقود بهذه الشروط والتكاليف المجحفة؟

الكميات الضرورية: وزير التجارة الداخلية -07-2014

«حالياً تقوم المطاحن العاملة بإنتاج 3930 طن طحين في حين تبلغ حاجتنا اليومية 4200 طن طحين، ما يدل على أن الفارق ضئيل بين الطحين المنتج وبين الحاجة اليومية من هذه المادة. وفي حال عادت مطاحن تشرين والغزلانية والكسوة للعمل في وقت قريب سيكون الوضع ممتازاً جداً».
أتى هذا في تصريح بتاريخ 6-7- 2014 لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محمد قاضي أمين، وما سنأخذه من التصريح هو تقدير لحاجة سورية من استهلاك الطحين في عام 2014 بالاعتماد على كمية الحاجة اليومية التي صرح عنها الوزير المختص، واستنتاج تغطية إنتاج الطحين محلياً من حاجات الاستهلاك الضروري المتراجعة في عام 2014، ومنها استنتاج كميات الاستيراد الضرورية في عام 2014.

● كمية الطحين الضرورية لعام 2014:
4200 طن يومياً × 365 يوم = 1,53 مليون طن.

● قدرة الإنتاج المحلي لعام 2014:
3930 طن يومياً × 365 يوم= 1,43 مليون طن.

● كمية استيراد الطحين الضرورية لعام 2014:
1,53 مليون – 1,43 مليون = 100 ألف طن طحين.

ونضع التساؤل الثاني:
طالما ان: إنتاج المطاحن المحلي يشكل 3930 طن يومياً من حاجة 4200 طن، وحاجة الاستيراد لا تتعدى 100 ألف طن طحين، وكلفتها: 9,2 مليار ل.س بناء على استيراد الطن بسعر 580 دولار/ طن. بناء على كل ذلك: من أين يأتي مبلغ 138 مليار ليرة لكلف استيراد الطحين التي صرح عنها وزير التجارة كما سنذكر لاحقاً؟

كلف الاستيراد: وزير التجارة الداخلية-3-2014

«إجمالي المبالغ المالية المرصودة لصنع رغيف الخبر في سورية عام 2014 بلغت 178 مليار ليرة سورية»
أتى هذا التصريح لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 5-7-2014، وهو يتحدث حول كلفة عملية إنتاج الخبز بالكامل.
«المبالغ المخصصة لاستيراد مادة الدقيق هذا العام ستكون 138 مليار ليرة نظراً للحاجة إلى كميات أكبر من القمح لتلبية حاجات المواطنين، في حين لم تتجاوز المبالغ خلال العام الماضي 68 مليار ليرة.»
أما هذا التصريح للوزير ذاته فيعود لتاريخ 11-3-2014، متحدثاً عن كلف استيراد مادة الدقيق.
ويمكن من التصريحين استنتاج أن كلف استيراد الدقيق «138 مليار ل.س» في عام 2014، تشكل الجزء الأعظم من فاتورة الخبز الإجمالية «178 مليار ل.س». وهي نسبة 77,5%. وبناء عليه: تكاليف شراء القمح محلياً وعملية الطحن المحلية، والخبز، والوقود والنقل وغيرها تبلغ: 40 مليار ل.س. فقط

● تكاليف استيراد الطحين لعام 2014: 138 مليار ل.س.

● تكاليف الخبز والنقل والطحن المحلي: 40 مليار ل.س.

سنعتمد على الأرقام الأساسية المستنتجة والمأخوذة مباشرة من التصريحات الحكومية، حول سعر استيراد الطن، حاجة الاستيراد الضرورية، كلف الاستيراد الفعلية. والتي تضع أمامنا أرقاماً لا تفسرها التصريحات الحكومية، وتشير إلى هدر كبير واستيراد كميات إضافية، وبأسعار مرتفعة، تحتاج إلى تفسير، وتبقى برسم الجهات المسؤولة.

الخبز : نقلة نوعية في تجاوز الخطوط الحمر..



■ عشتار محمود

تم رفع سعر الخبز، وتجاوز الخط الأحمر الذي تكلم عنه العديد في السلطة التنفيذية في تصريحاتهم..
خلال أعوام الازمة الثلاث ومع انقضاء جزء هام من عامها الرابع، وعلى الرغم من الصعوبات الجمة، استطاع رغيف الخبز السوري، أن يبقى قوت السوريين الأساسي، واستطاعت ربطة الـ 15 ليرة اليومية أن تقي عائلة من الجوع، وأن تشكل على الرغم من فقرها الغذائي عمود التغذية الأساسي، فزادت الأسرة استهلاكها للخبز مع تراجع كميات الزيت او السمن، وصعوبة ملئ الرغيف الكبير باللبن أو الجبن على وجبات الفطور والعشاء، وتحولت ربطة الخبز لمرافق دائم على موائد الغداء، لأن «الشبع» من أكل الأرز والبرغل بالملاعق هو من زمن ولى، بعد خطط تقشف غذائي فرضتها الأسعار على الأسر السورية.
مع كل ذلك بقي الرغيف الكبير الرحيم الرخيص هو مصدر شعور بالأمان، حيث يملأ طحين القمح فراغ اللحوم والبيض والخضروات، ليستطيع فقراء السوريين أن ينهضو إلى كدهم وتعبهم في اليوم التالي.
يقول البعض اليوم أن فرق 10 ليرات في سعر ربطة الخبز، ليس هاماً، ويقول آخرون «ما وقفت عالخبز»، ويقول آخر تملؤه الغيرة على المال العام :«الدولة تدعم والمواطن يكب» في تعبيره عن دعمه لقرار الحكومة وتفهمه له!، أما من تبقى من «المرتاحين» فيناقشون قرار رفع سعر الرغيف الحكومي، بطريقة مستفزة، لتجري إحداهن مقارنات بين البسكويت وربطة الخبز، وتقول: «مو معئول البسكويتة أغلى من ربطة الخبز!! بيكفي.. حرام الدولة» !!.
ليس المهم ما يقول هؤلاء القلة، فأغلبهم قد جندته الظروف والاستقطابات ليجد نفسه مضطراً للتبرير للحكومة أياً يكن، وبعضهم تجندهم قوى الفساد ليعبروا عن «الموقف الشعبي المتفهم والمساند» للهجوم الحكومي على رغيف خبزنا! أما البعض الآخر فهو قوى الفساد ذاتها.
الأهم من هذا وذاك هو ما قاله أصحاب القرار، وما تشاوروا حوله، لأنه ينبئ بما تخبئ لنا الأيام القادمة. فالحكومة التي ستسحب 12 مليار ليرة مباشرة منا تعويضاً لكلفة رغيف الخبز، تغطي على هدر كبير كسحوب من المال العام، سواء في أسعار عقود الاستيراد، أو في كميات الاستيراد، والمحملة جميعها على رغيف الخبز.

مسألة رياضية بسيطة..
كم طن طحين يستورد ولماذا ؟!



إذا كان لدينا دولة في حرب ولتكن سورية، تراجعت حاجات استهلاك الطحين الضرورية فيها إلى 1,5 مليون طن في عام 2014، وتستطيع مطاحنها المحلية أن تنتج 1,4 مليون طن «بحسب تصريحات رئيس وزرائها، ووزير تجارتها الداخلية». وتحتاج بالتالي إلى استيراد 100 ألف طن طحين.

أعلنت هذه الدولة أن كلف استيرادها للطحين 138 مليار ليرة، وأعلن رئيس وزرائها عن رقم كبير لكلفة استيراد الطن 580 $ «بينما أعلى سعر عالمي بلغ 328$». بافتراض أن الاستيراد يتم فعلياً بمبلغ 580 $ للطن. فلنجب على الأسئلة التالية:

ما هي كميات الاستيراد الفائضة عن الحاجة؟ وما تكلفتها؟ لتبقى الإجابة على سؤال لماذا مهمة المعنيين بالأمر؟

138 مليار ل.س تستورد 1,1 مليون طن!

سنضع بالبداية فرضية لكلف النقل والتأمين: يمكن تسهيل الحل باعتبار أن 138 مليار ليرة توزع على كلفة الطن 580$ لنعرف كم طناً تنتج الحكومة، إلا اننا سناخذ بعين الاعتبار ان تكاليف الاستيراد إلى سورية مرتفعة نتيجة ارتفاع تكاليف التأمين والنقل ونتيجة العقوبات وغيرها. وسنفترض ان نسبتها من الكلفة 20% معتمدين على بيانات وزارة النفط في عام 2013 ، التي أشارت إلى ان مستوردات سورية من المازوت والبنزين تكلف عمولات ونقل 10 ليرات على الليتر وهي نسبة 11% تقريباً. وسنقوم بفرضيتنا بمضاعفة النسبة «مراعاة للصعوبات الحكومية» أي سنعتبر أن 20% من الكلفة هي للتامين والنقل الدولي وغيرها.

● تكاليف النقل والتامين 20%:
138 مليار × 20%= 28 مليار ل.س تقريباً.

● تكاليف الاستيراد دون النقل والتأمين :
138 مليار – 28= 110 مليار ليرة.
110 مليار ل.س= 687 مليون دولار بسعر صرف وسطي «160 ل.س/$ وفي هذا مراعاة أيضاً للحكومة لأن سعر الصرف يفترض ان يؤخذ وفق السعر الرسمي».

● الكميات المستوردة بمبلغ 687 مليون $
مجمل مبالغ الاستيراد 687 مليون دولار موزعة على كلفة استيراد الطن 580$/طن
687 مليون $ ÷ 580 $/طن= 1,18 مليون طن طحين مستورد.

629 مليون دولار تكاليف غير مفسرة!

تبلغ الحاجة المحلية 100 ألف طن طحين، بينما تشير التصريحات إلى أن المبالغ المصرح عنها لكلف الاستيراد، تدل على استيراد يصل إلى مليون و100 ألف طن طحين

● الكميات المستوردة الإضافية: 1100 ألف طن – 100 ألف طن = مليون طن طحين مستورد فوق الحاجة الضرورية.

● تكلفة الاستيراد الضروري: 100 ألف طن × 580$/طن= 58 مليون دولار.

بينما تصل فاتورة الاستيراد الإجمالية إلى 687 مليون دولار، أي هناك مبلغ من التكاليف يعادل 629 مليون دولار= 94 مليار ل.س تقريباً غير مفسر؟!

في حال كانت الكميات المستوردة دقيقة، وهي المحسوبة على أساس التصريحات الحكومية، فإن الهدر والفائض في عمليات الاستيراد الحكومي، يفوق مليون طن، قيمتها تفوق 90 مليار ل.س، وسواء كان يتم استيراد هذه الكميات باكملها أم لا، فإن مبالغها تنفق من المال العام، ومن يتحمل المسؤولية؟!

وفي حال لم تكن الكميات المستوردة بهذا الحجم، فإن التصريحات الحكومية حول التكاليف والأسعار هي موضع شك، وكلف الخبز ليست بهذا الحجم الكبير، ولا يوجد أي سبب لرفع السعر!

جميع المؤشرات والاحتمالات تؤكد وجود تناقضات في بيانات استيراد الطحين تحتاج إلى تفسير..

تساؤلات إجابتها واحد من اثنين: تدقيق التصريحات.. أو تفسير الهدر!

● من المسؤول عن استيراد الدقيق بسعر 580 $/طن، بينما السعر الأعلى عالمياً في التوقيت ذاته لم يتعدى 328 $/طن. والسعر في اوكرانيا وروسيا الدول التي استوردنا منها لم يتعدى: 287 $/طن، أي العقود الموقعة تكلفتها الضعف.

● هل المطاحن المحلية في عام 2014 لديها القدرة على إنتاج ما نسبته 77% من الحاجة المحلية كما صرح وزير التجارة الداخلية؟ فإن كان صحيحاً فإن حاجتنا للاستيراد لا تتعدى 100 الف طن، فما الذي نستورده بمبالغ تصل 138 مليار ليرة سورية كما صرح وزير التجارة الداخلية، إن الإجابة الاولى تقول بأن هذا المبلغ يؤمن استيراد مليون ومئة ألف طن؟ لذلك فإن الحكومة مسؤولة عن التالي: إما توضيح حجم الطحين المستورد، أو تدقيق التصريحات الحكومية؟

● ماذا عن تصريحات وزير التجارة الداخلية التي اكدت في الشهر الثالث من عام 2014 أن استيراد الدقيق سيتوقف. لأن الحكومة تقوم بصيانة العديد من المطاحن المتوقفة وبانتهاء الصيانة سيتوقف الاستيراد؟!

● ماذا عن تاكيدات رئيس مجلس الوزراء في شهر 12–2013 بأن العقود مع إيران ستبدأ بتوريد دفعات 50 ألف طن طحين وفق الخط الائتماني؟ ومن أين تاتي الفواتير الكبيرة لتكاليف دعم الخبز إذا كان الاستيراد مؤجل الدفع؟

● اما السؤال الاهم لماذا أخذتم بكل الاحوال 12 مليار ليرة من جيوب مستهلكي الخبز، بينما تبقى جوانب هامة من عملية تكلفة إنتاج الخبز، في أسعار الاستيراد واكمياتها غير واضحة، ومفتوحة على احتمال هدر قد يفوق 90 مليار ل.س.

كلفة كغ الخبز بطريقتي استيراد!



تتوزع تكلفة كغ الخبز بين تكلفة الطحين، وبين كلفة عملية الخبز والنقل والوقود المطلوب لها.

ولحساب كلف الكغ الخبز المنتج بطحين مستوردسنأخذ سعري استيراد:

الاول 580 $/ طن وهو السعر الذي تستورد وفقه الحكومة عن طريق وسطاء من الأموال المجمدة، والثاني: 278 $/ طن السعر الذي تصدر وفقه روسيا على سبيل المثال.

كلفة كغ الخبز بالاستيراد عن طريق الوسطاء:

كلفة كغ الطحين المستورد: 0,5 $= 75 ل.س وفق سعر استيراد طن الطحين 580 $/طن، وسعر صرف 150 ل.س/$.

كل كغ طحين ينتج: 1,2 كغ خبز، بالتالي كلفة الطحين المستورد بكغ الخبز: 62,5 ل.س

يضاف إليها: كلفة عميات الخبز والنقل والوقود التي بلغت في عام 2013: 10,6 ل.س/للكغ وفق تصريح المدير العام للمطاحن في عام 2013 لقاسيون. وبفرض تضاعف التكاليف بنسبة 100% خلال عام، فإن هذه الكلف تبلغ: 21 ل.س/للكغ.

كلفة كغ الخبز بطحين مستورد: 62,5 «استيراد» + 21 «خبز–نقل–وقود»= 83,5 ل.س/للكغ

كلفة كغ الخبز بالاستيراد بأسعار الدول المصدرة «روسيا 278$/طن»

كلفة كغ الطحين المستورد: 0,2 $= 30 ل.س وفق سعر استيراد طن الطحين 278 $/طن، وسعر صرف 150 ل.س/$.

كل كغ طحين ينتج: 1,2 كغ خبز، بالتالي كلفة الطحين المستورد بكغ الخبز: 25 ل.س

يضاف إليها: كلفة عميات الخبز والنقل والوقود: 21 ل.س/للكغ.

كلفة كغ الخبز بطحين مستورد: 25 «استيراد» + 21 «خبز–نقل–وقود»= 46 ل.س/للكغ.

لتنخفض تكاليف إنتاج كغ الخبز بمقدار 44%، وينخفض الدعم بنفس النسبة.

وفي حال كان إنتاج الخبز يبلغ 1,8 مليون طن في العام يستورد طحينه كاملا بأسعار منطقية فإن تكلفة الإنتاج الإجمالية: 83 مليار ليرة سورية. يغطي ما يدفعه المواطنون منها بسعر 9 ليرات سابقاً: 16 مليار ل.س. ويبقى دعم بمقدار: 67 مليار ل.س.

إلا ان هذا لم يتم، بل سيغطي المواطنون مبلغ: 27 مليار ل.س من تكاليف الخبز، التي تهدردها أسعار عقود الاستيراد المرتفعة، وكميات الاستيراد المبالغ بها.

أقوال «الشارع» حول «الصدمة الثلاثية»!..

فاجأت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوم الخميس بقرارها رفع سعر مبيع كيلو الرز والسكر بالقسائم التموينية إلى 50 ليرة سورية، المواطن السوري الذي ما زال يحاول تلقي خبر رفع سعر ربطة الخبز إلى 25 ليرة سورية، ويجهد لإيجاد المبررات لهذه القرارات، التي طالما أكدت الحكومة ووعدت التزامها دعم مادة الخبز، والحفاظ على سعر 15 ليرة للربطة!!



■ أروى المصفي

وفي استطلاع أجرته جريدة قاسيون، حول قرار رفع سعر الخبز، أجمع الناس الذين تم أخذ رأيهم بالقرار، على وجود اشارات استفهام حول أسباب صدور القرار، وفي هذا الوقت الحرج، الذي يعيشه المواطن السوري بسبب الغلاء.

التطيمنات .. «فافوش»

وقالت أم عمار إن «رغم أننا بتنا نتوقع ارتفاع الأسعار في كل فترة، إلا أن ربطة الخبز كانت خارج الحسابات، بسبب تطمينات الدولة الدائمة على أن الخبز خط أحمر، ولا يمكن المساس بلقمة عيش الشعب والمواطن».

فيما بين أحمد، يعمل على بسطة لبيع الدخان، إن «كنا نتذمر عند اضطرارنا لشراء الخبز من الباعة المنتشرين على الأرصفة بجانب الأفران بسعر أغلى من السعر النظامي، في حال الازدحام الشديد، لكن هذا القرار سيدفع هؤلاء الباعة لرفع أسعارهم أكثر، واستغلال ارتفاع السعر النظامي».

ومن دوره عبر أبو ماجد رب أسرة مؤلفة من 6 أشخاص عن استيائه من القرار، وخاصة تزامنه مع أنباء عن رفع سعر المازوت والبنزين، قائلاً «يجب إيجاد حل لهذه السلسة من المآسي التي تتالى على المواطن السوري، والآن بعد أن كنا نطالب الحكومة بمعاقبة التجار الذين يرفعون أسعارهم وضبط السوق، قامت برفع سعر ما كانت تنادي بحمايته من تجار السوق السوداء».

القرارات.. دقة في السعر والنوع!

وأصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عدة قرارات حددت بموجبها سعر ربطة الخبز لدى الشركة العامة للمخابز ولجنة المخابز الاحتياطية ومخابز القطاع الخاص ب25 ليرة سورية و15 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد على أن تدخل هذه القرارات حيز التنفيذ اعتبارا من الدقيقة الأولى من صباح يوم الأربعاء في 9-7-2014.

وحدد القرار رقم 1253 وزن ربطة الخبز المرقد العربي التمويني 1450 غ والمنتجة لدى الشركة العامة للمخابز بسعر 25 ليرة سورية للربطة الواحدة معبأة بكيس نايلون وذلك عند البيع للمعتمدين والمستهلكين من كوى ومنافذ وأكشاك المخابز التابعة للشركة العامة للمخابز شاملة أجور النقل.

وألزم القرار الشركة العامة للمخابز ولجنة المخابز الاحتياطية ومخابز القطاع الخاص بإنتاج الخبز المرقد وفق المواصفة القياسية السورية وكافة التعليمات الخاصة بمواصفة إنتاجه وأن لا يقل عدد الأرغفة في الربطة الواحدة عن ثمانية أرغفة وبقطر لا يقل عن 37 سم للرغيف الواحد مشيرا إلى مراعاة وضع خطوط المخابز غير المحدثة التي تبقى مواصفات إنتاجها كما هو قائم لحين الانتهاء من كافة خطوط التحديث.

وحدد القرار الذي حمل رقم 1252 سعر مبيع الخبز المرقد العربي التمويني بمبلغ 15 ليرة سورية للكيلو غرام الواحد بدون عبوة وذلك عند البيع للمستهلك.

«رغم أننا بتنا نتوقع ارتفاع الأسعار في كل فترة إلا أن ربطة الخبز كانت خارج الحسابات بسبب تطمينات الدولة»

«الموجة الثانية».. 2 بواحد!

وحول قرار رفع سعر بيع كيلو الرز والسكر التمويني، أفصحت أم سامح عن خوفها من نتائج القرار التي اعتبرتها «كارثية»، قائلة إن أسعار السكر والرز الحر والمعبأ سيرتفع كذلك إثر هذا القرار، لافتة إلى أنها كانت تعتمد على الرز والسكر التمويني نظراً لكثرة حاجتها الشهرية لهاتين المادتين، وغلاء الحر منهما.

ومن جهته قال أبو فوزي معيل لثلاث عائلات، إن «الحصول على الرز والسكر التمويني ليس بالأمر السهل على الإطلاق، حيث يتطلب ذلك الانتظار لعدة أيام على أبواب صالات الاستهلاكية، وتمديد فترة استلام الكميات يأتي بسبب وجود العديد من العائلات ممن لم يتمكنوا من الحصول على مخصصاتهم من الرز تحديداً، بسبب قلة الكميات التي تصل إلى المنافذ، نسبة إلى عدد العائلات»، مشيراً إلى عدم معرفته ما إن كان سيحصل على مخصصاته من الرز للأشهر السابقة بالسعر القديم أم الجديد!.

وأصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قرارا حددت بموجبه الحد الأقصى لأسعار مبيع السكر الأبيض الناعم المستورد والمحلي والرز المستورد بـ50 ل.س بموجب البطاقة التموينية في جميع المحافظات على أن يبدأ العمل به اعتبار من 1-8-2014.

كما حدد القرار الذي حمل الرقم 1271 أسعار مبيع السكر الأبيض الناعم المستورد والمحلي والرز المستورد عند البيع من المؤسسة العامة الاستهلاكية تسليم مستودعاتها إلى باعة المفرق والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومن في حكمها وذلك للكميات التي تسلم لقاءها قسائم البطاقة التموينية بـ46 ألف ل.س للطن الواحد من السكر والأرز بما في ذلك ثمن العبوة.

أمام «الحصار الصحفي»..«دعاية مجانية» لشركة «كنار» العامة!

على أبواب إقرار الشراكة بين القطاع العام والخاص، والترويج لها كآلية استثمار وإنقاذ وتطوير و... إلخ وحيدة قادرة على رفع مستوى القطاع العام، لا بد من متابعة حال شركات القطاع العام الصناعي التي تنتنج سلع استهلاك محلي ضرورية، والتي استطاعت مع تغافل «عين التخسير» أن تستمر نسبياً في ظروف عمل صعبة. والتي يتضح ان صعوبات عملها لا ترتبط بها بل بالمخصصات الضعيفة والمرونة القليلة المسموحة لها في عملها.

■ قاسيون

تعاني شركات ومعامل القطاع العام بالإجمال، من ضعف تسويقها، ما يجعل من قدرتها التنافسية محدودة، بالرغم من كون منافستها لمنتجات القطاع الخاص، وضبط الأسعار، من الأهداف الأساسية لتواجد تلك المعامل والشركات، وبالرغم من وجود منافذ تسويقية ضخمة متمثلة بصالات ومنافذ البيع المتنوعة، التابعة لعدة وزارات وجهات عامة.

«كنار»..المنتجات غير منظورة!

وفي الآونة الأخيرة، اشتكى المواطن السوري، من ارتفاع ثمن معظم السلع والمنتجات، ومن بينها المحارم وفوط الأطفال، التي تعتبر عبئاً ليس بقليل على الأسرة السورية، ورغم وجود شركة تابعة للقطاع العام، مختصة بالصناعات التحويلية، وتنتج مختلف أنواع المحارم وفوط الأطفال كذلك، إلا أن قلة قليلة من الناس والمستهلكين حديثي السن تحديداً، على دراية بهذه الشركة ومنتجاتها، رغم مطابقة منتجاتها للمواصفة القياسية السورية رقم 712، وجودتها...

«إعلان مجاني».. لمنتجات عامة!

شركة «كنار» التي تلتزم بتعليمات وزارة الصناعة، بمنع أي شركة او معمل تابع لها بالتصريح خارج السرب، لا تستطيع ان تجيب على أسئلة «قاسيون» دون الرجوع إلى المكتب الصحفي المركزي في وزارة الصناعة ليجيب حول واقع معامل وشركات مستقلة ومنتجة!. لذلك من خلال المعلومات المتاحة سنقدم عرضاً تستطيع وزارة الصناعة أن تعتبره «دعاية مجانية» لمنتجات تعود إلى شركة عامة.



أعلنت الشركة العامة للصناعات التحويلية «كنار» عن تخفيض بنسبة 30% على أسعار منتجاتها كافة، بعد أن لجأت الشركة إلى اعتماد الكلفة المعيارية، بدلاً من الطرق القديمة في احتساب تكاليفه، بحسب معلومات حصلت عليها جريدة قاسيون.

كما طبقت الشركة حسومات بنسبة 6%، ليصل مجموع التخفيض في السعر إلى 36%، وتنتج الشركة محارم الوجه والمحارم الصحية وفوط الأطفال والمناشف النسائية، التي تنتج وتسوق بشكل أساسي للقطاع العام، كما تباع في صالات مؤسسات التدخل الإيجابي.

قائمة أسعار «كنار»

وفيما يلي قائمة أسعار السلع من الشركة، قبل أن يضاف لها من 5-10% هامش ربح عند بيعها للمستهلك النهائي:

فوط أطفال الطفل السعيد «44 فوطة» 470 ليرة سورية، علبة محارم كرتون 78 ليرة سورية، كيس محارم نايلون 600 محرمة 126 ليرة سورية، علبة محارم كرتون بفتحتين 500 محرمة 156 ليرة سورية، ورق تواليت «4 رول» 127 ليرة سورية، علبة محارم كرتون مكتبية 150 محرمة 53 ليرة سورية، مناشف نسائية عادية 50 ليرة سورية تحوي 10 فوط. ويطبق حسم 6% على فوط الأطفال والمناشف النسائية.

وبجولة على السوق كانت أسعار المنتجات المنافسة كما يلي:

فوط الأطفال 575 ليرة،علبة محارم كرتون 100 ليرة، فوط نسائية 225 ليرة تحوي 8 فوط، كيس محارم نصف كيلو 175 ليرة، ورق تواليت 6 رول 190 ليرة، رول المحارم الفرط يباع بـ25 ليرة سورية.

ضعف التسويق والعام لا إلزام!

ومن خلال جولتنا تبين قلة وجود منتجات شركة «كنار» في السوق، ما يجعل تأثيرها في المنافسة ضعيفاً، رغم تأكيد الشركة على جودة منتجاتها وتطبيقها للمواصفات القياسية رقم 712.

إلا أن تسويق منتجات الشركة من خلال مؤسسات التدخل الإيجابي هو في حدود دنيا، ويضاف لذلك أنه لا توجد اتفاقيات تلزم القطاع العام بشراء منتجات شركة «كنار»، رغم أنه كاف لضمان استمرار عمل الشركة.

«الخطوط الحمراء»

تتساقط واحدة تلو الاخرى..



لم يعد يوصف سعر الخبز بالخط الأحمر، وإلا لِمَ تطاول اصحاب وصانعو القرار الاقتصادي عليه؟ ورفعوا سعره بنسبة 66% «من 15 إلى 25 ل.س للربطة الواحدة»، ولا نقصد هنا الحكومة منفردة، لأنها ليست بصانع للقرار الاقتصادي بمفردها، إن لم نقل إن دورها هامشي يقتصر على إصداره فقط، فالخطوط الحمراء «الخبز» - كما أسماها بعض المسؤولين الحكوميين - سقطت، وسقطت معها شرائح جديدة من السوريين في حالة أشد فقراً، فمن هو أكثر من الخبز ارتباطاً بتدني معيشة السوريين بعد الرفع الحالي لسعر ربطة الخبز؟!

■ حسان منجه

من محرك العجلة الاقتصادية؟!

في عجقة الانفتاح الاقتصادي، والتوجه الليبرالي، والسياسات الاقتصادية للحكومة السورية خلال العقد الماضي، وخلال عملية التحول الاقتصادي، كما كان يحلو للبعض تسميتها، تضخم الخلل البنيوي القائم في تركيبة المجتمع السوري من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لأن تلك السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة أدت لتآكل الطبقة الوسطى في البلاد، وزيادة معدلات الفقر بعد سلسلة من القرارات الاقتصادية التي تتصل بإلغاء الدعم، وهذا ما اعترف به محللون اقتصاديون لاحقاً، على الرغم من تجاهلهم وإنكارهم هذه الحقيقة لسنوات طويلة من قبل، ومن هذا المنطلق نسأل: ما هو حال هذا الفرز الطبقي اليوم؟! وعلى أي الطبقات الاجتماعية يعوّل أصحاب القرار الاقتصادي ممن يتخذون القرار تلو الآخر ليكون المحرك للعجلة الاقتصادية؟!

20% يعانون فقر الغذاء!

الخارطة الاجتماعية تنبئ بأن رفع سعر الخبز سيؤثر بشكل مباشرة على ذوي الدخل المحدود، وهم الاكثرية الساحقة في المجتمع السوري، خاصة وأن أخر التقارير الدولية والمحلية تحدثت عن وصول نسبة الفقر إلى 54% في البلاد، في الوقت الذي كانت تقول فيه الحكومة إن النسبة لا تتعدى 12% في عام 2010، بالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة إلى 50%، بعدما كانت تتحدث الأرقام الرسمية عن نسبة 8,4 في عام 2010!!.

قد ينظر البعض إلى زيادة الليرات العشر على الربطة الواحدة من الخبز بالزيادة الهامشية، وغير ذات أهمية، ليصل إلى نتيجة مفادها، أن القرار لا يحتاج لضجة إعلامية أو استياء شعبي، على قاعدة أن الغلاء هو سيد الموقف في هذه الأيام، انطلاقاً من تحليلات بعيدة عن الواقع، إلا أن ما كشفه تقرير صادر عن الامم المتحدة عن أن أكثر من نصف السكان يعيشون في فقر شديد، وبأن الاسوأ هو معيشة نحو 20 في المئة من السكان والذين يعيشون في فقر مدقع «فقر الغذاء» يوضح الصورة، وينبئ بأن هذا القرار سيكون الكارثة على رؤوس هؤلاء، فليس هذا القرار وحده، وإنما هو في سياق سلسلة من القرارات السابقة واللاحقة التي اتخذت في مجال رفع أسعار المشتقات النفطية «مازوت، بنزين، غاز، المواد التموينية»، والتي يضاف إليها الغلاء الحاصل في أسعار المواد الغذائية والخضار والفواكه، التي ستشدد الخناق على كفاية هذه الشريحة العريضة من الغذاء بالدرجة الأولى، لتضيق معها مساحات الحد الأدنى من العيش الكريم.

أخر التقارير الدولية والمحلية تحدثت عن وصول نسبة الفقر إلى 54% في البلاد في الوقت الذي كانت تقول فيه الحكومة إن النسبة لا تتعدى 12% في عام 2010

الحل السهل.. جيب المواطن!!

لم تكن قرارات إلغاء الدعم التي تتخذها الحكومة واحداً تلو الاخرى، والتي كان رفع سعر ربطة الخبز إلى 25 ل.س أخرها، إلا امتداداً طبيعياً لمخطط سارق ثروات الشعوب «البنك الدولي وصندوق النقد»، والمنسجم مع الساعين للحفاظ على مصالح طبقة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال، والذين لا تتأثر مستويات معيشتهم بالغلاء، ولا يعنيهم رفع سعر ربطة الخبز إلى 25 ل.س..

هناك من يسوّق لرؤية حكومة تقول برفع سعر الخبز، وإلغاء الدعم عن المواد المدعومة لتأمين الموارد، وتخفيف عجز الموازنة العامة للدولة، وهذا ما يصفه البعض الآخر بالحل الأسهل، والبعيد عن أي ضغوط على أصحاب رؤوس الأموال والثروات، وهذا ما دفع بالبعض للتساؤل، ألا يوجد من حلول بين أيدي الحكومة سوى جيوب المواطنين لتأمين الموارد؟! فنحن من قلنا أكثر من مرة بضرائب مرتفعة على الأغنياء، واستشهدنا بالداعين لفرض ضرائب إضافية على الأغنياء، على نقيض السعي الحكومي لإقرار خطط تقشفية سيدفع ثمنها شرائح واسعة من محدودي الدخل في تلك المجتمعات، في أعقاب الأزمة العالمية التي هزت أركان الاقتصاد في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا على حد سواء، وهذا ما دفع بعض الحكومات إلى فرض ضرائب مباشرة على الثروات، إلا أن دعوتنا لم تلق آذاناً صاغية من جانب صانعي القرار الاقتصادي، إلا أن هناك من لا يريد الحديث عنها أو نقاشها، حفاظا على مصالحه أولاً، وعلى مكتسبات الشريحة التي ينتمي إليها ثانياً..

زائد ناقص

1700 طفل وصلوا الغور!

أعدت «مؤسسة إنقاذ الطفل» بالتعاون مع «منظمة اليونيسف» دراسة حول أطفال اللاجئين السوريين إلى منطقة غور الأردن، ليتبين ان 1700 طفل يعملون في المنطقة ولا يلتحقون بالمدارس. هذا وتصل تقديرات الأطفال السوريين في سوق العمل الأردنية بحوالي 30 ألف طفل. تقديرات الحكومة الأردنية لعدد الأطفال العاملين 60 ألف طفل، ةفي لبنان 50 ألف طفل عامل من أطفال اللاجئين سورية. هذا وتقوم المنظمات الدولية الراعية بدفع مبالغ نقدية كمساعدات تصل في الأردن إلى 90 دينار بالحد الأقصى، ولكنها لا تقي الأسر من زج أطفالها في سوق العمل، حيث يتوقف الدعم بعد إثبات عمالة الأطفال!.

■■■

عالوعد يا كمون

قال وزير العمل حسن حجازي: "إن هناك توجهاً حكومياً جديداً يقوم على إنشاء مشروعات متناهية الصغر في مختلف المناطق السورية، ولاسيما المناطق الآمنة المستقرة لتأمين فرص العمل للعمالة السورية".

ونفى الوزير كل ما يشاع عن أن نسب البطالة في سورية تصل إلى 70% من إجمالي قوة العمل السورية.

■■■

قلع شوكك بإيدك

طلبت "وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك" من أصحاب الفعاليات التجارية الانتباه من وجود عناصر تنتحل صفة مراقب تمويني وتجول على أصحاب الفعاليات التجارية.

■■■

375 مليون ليرة أرباح

بلغت قيمة إنتاج الفعلية لـ"الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية" خلال النصف الأول من 2014، حوالي 375 مليون ليرة، من رقائق البلاستيك والرقائق الزراعية والأحذية المتنوعة وغيرها من المنتجات التي تنتجها الشركة.

■■■

مرونة زائدة

أوضح "مصرف سورية المركزي" في تعميم له، أنه في إطار منح المزيد من المرونة للمصدرين في التعامل بمسألة تعهد إعادة قطع التصدير، تم السماح للمصدرين بتسديد هذه القيمة من خلال الحوالات الواردة إلى حساباتهم، عن طريق إحدى شركات الصرافة.

■■■

رفع سعر الخبز هو الحل!

أكد وزير التجارة الداخلية سمير قاضي أمين أن الحكومة تتمنى لو كانت تستطيع توزيع الخبز بالمجان، إلا أن الفوارق أصبحت مع الأسف كبيرة جداً، ورغم ذلك ما زلنا مستمرين في تقديم الدعم، «ومن أجل استمرار عملية الدعم فإننا بحاجة إلى موارد مالية كي تسند ولو بشكل قليل التكاليف المنظورة أمام أعيننا».

الهبّة الشعبية والسلاح... متلازمتان في الكفاح

لم تكن الأسابيع الأربعة الفائتة، وما ستحمله الأيام والأسابيع القادمة، خارج السياق العام للمواجهة المستمرة على مدى أكثر من قرن، بين الشعب العربي الفلسطيني وموجات الغزاة المستعمرين لأرض فلسطين التاريخية. أحدثت جريمة اختطاف وحرق الفتى الفلسطيني، محمد أبو خضير، بسكب البنزين بفمه وعلى جسده وحرقه حياً حتى الموت، الشرارة التي أشعلت النار تحت أقدام الغزاة على امتداد أرض الوطن المحتل كله.



■ محمد العبد الله

لقد أضافت الجريمة الأخيرة رقماً جديداً في سجل الإرهاب اليهودي الصهيوني على مدى السنوات التي رافقت، ومازالت، استعمار واحتلال الوطن. وقد أضاف العدوان الوحشي، ومازال حتى كتابة هذه السطور، على قطاع غزة صفحة سوداء جديدة في كتاب المذابح اليهودية / الصهيونية، تكشف عن حرق المدنيين العزل في بيوتهم بصواريخ وقنابل متفجرة، لا تبقي سوى الدمار والأجساد المحترقة وأشلاء الجثث، وهذا مانستنتجه من حديث أحد كبار ضباط العدو للإذاعة العامة: «سلاح الجو قصف قطاع غزة خلال اليومين الماضيين بنحو 400 طن من القنابل والصواريخ، ونحن مستمرون».

الهبة الشعبية ودلالاتها

شكلت الجريمة الوحشية صاعق التفجير الذي حرك بركان الغضب في شعفاط أولاً. فالظروف الموضوعية وممارسات الاحتلال الوحشية من اعتداءات على المواطنين يقوم بها جنود وأجهزة قمع أمنية وقطعان المستعمرين، مع قطع الأشجار وهدم البيوت وطرد أصحابها ، وسقوط وانكشاف الكذبة الكبرى عن «المفاوضات» وتعرية السياسة التي راهنت على وهم «السلام الاقتصادي» وبؤس التبعية الكاملة لدورة النهب الإمبريالية، وتفاقم مؤشرات البطالة المترافقة مع ارتفاع بالأسعار، وتحويل المواطنين إلى رهائن لدى البنوك، كل ذلك دفع بالمئات من جيل الشباب ليقتحم الميادين ويواجه بالسواعد والحجارة وقنابل المولوتوف، هراوات ورصاص عناصر الشرطة وقوات القمع الصهيونية.

وخلال ساعات، بدأت أحياء مدينة القدس الشرقية المحتلة وقرى المدينة، تشهد مواجهات عنيفة مع المستعمرين المحتلين، لتلحق بها بعض مدن الضفة ومخيماتها «نابلس وقلقيلة وبيت لحم وجنين و... إلخ» بمظاهرات تفاوتت بعدد المشاركين بها، وبحجم إتساعها نتيجة عدة عوامل من أبرزها: ترهل وبيروقراطية وأزمات، معظم القوى السياسية وارتباط العديد منها «القمة والقاعدة» بالتمويل المالي الذي ترسله دول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الدائرة في فلكها. التخريب السياسي والمجتمعي الذي أحدثته المنظمات غير الحكومية «تشكيلات الأنجزة». لكن كل ذلك لم يمنع امتداد التظاهرات لتشمل مدن ومخيمات قطاع غزة، أيضاً، التي كان مواطنوها يستشعرون اقتراب ساعة العدوان عليهم.

وقد أضافت التظاهرات الشعبية الواسعة في المدن والبلدات المحتلة منذ عام 1948، وللمثال وليس الحصر «حيفا ويافا والناصرة وأم الفحم وطمرة وسخنين وبئر السبع»، بعداً جديداً لوحدة الشعب الفلسطيني في معركته التحررية، وإسقاطاً لحدود عام 1967 وجدار الفصل العنصري والضم الجغرافي الاحتلالي، وإحياءً للذاكرة الوطنية بما قدمه شعبنا في الداخل المحتل عام 1948 من شهداء وجرحى هبة تشرين أول/ أكتوبر عام 2000 مع انتفاضة الأقصى .

حديث الإنتفاضة الدائم

لم يكن مفاجئاً، تأكيد العشرات ممن قادوا، على أرض ميدان الصراع، المواجهات مع العدو، نقدهم لمسيرة السنوات السابقة لدور السلطة والفصائل في إدارة الصراع مع العدو. وهذا ما أوضحته اللقاءات التي تحدث بها العديد من المتظاهرين مع وسائل إعلامية مختلفة وعلى الهواء مباشرة. لقد أصر الجميع على ديمومة واستمرارالنضال، ورفض المفاوضات، وإدانة «دور وسلوك وسياسة» سلطة المقاطعة التي «تتابع الهجمة الوحشية التي يقوم بها العدو على الشعب الفلسطيني ، وكأنها تراقب ما يجري في جزر الفوكلاند أو المالديف» فهي تعلن تضامنها مع «شعبها!» لكنها تقمع أي حراك شعبي يطالب بالدفاع عن الأهل في غزة، كما حصل في الخليل ورام الله المحتلتين. قادة المظاهرات شددوا في أحاديثهم على ضرورة العمل على بناء أطر وأشكال تنظيمية جديدة قادرة على الحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية في تحرير الوطن، لأن الأشكال والقوى والأطر القائمة، أصبحت غير قادرة على الفعل والتأثير فهي في غالبيتها قد «تكلست وتيبست واضمحلت»، وأصبح معظمها عقبة بوجه إدامة الاشتباك مع المحتل، بل أن «سلطة المقاطعة» جعلت من التنسيق الأمني مع العدو «الثابت والمقدس»، وهو مايتناقض بالمطلق مع مواقف المتظاهرين، لأن «ثابتهم ومقدسهم» هو الكفاح من أجل تحريرالوطن والحفاظ على كرامة المواطن.

منذ سنوات والحديث عن ضرورة «الانتفاضة» يفرض نفسه على النشاط السياسي في كل تحرك احتجاجي، يتراوح ما بين السلمية والعنف. ويساعد على حرارة الحديث توفر الشروط الموضوعية. لكن الكابح لعدم الانتقال من الهبات الجماهيرية التي تشهدها مدن وقرى الوطن باستمرار، من حالة الحراك إلى الانتفاضة، كان سببه المباشر، غياب البرنامج والإطار التنظيمي والقيادة الموحدة. لكن اللافت في الحراك الراهن، أن مبادرات جماهيرية، قاعدية، بدأت تشكيل إطاراتها من أجل توفير الحماية الذاتية وإدارة شؤون حياتها.

صمود غزة وحرب استنزاف الكيان

أمام كل عملية فدائية يتم إنجازها في مناطق الوطن المحتل، تقوم حكومة العدو بمحاولة «الثأر» من القطاع الصامد بشعبه وقواه المقاتلة، من أجل تنفيس ردود فعل التجمع الاستعماري/الاستيطاني تجاه تقصير الجيش وأجهزة الاستخبارات. لكن «دروس العقاب والتأديب» التي يحاول فرضها المستعمر الغازي على القطاع الصامد، ترتد على الائتلاف السياسي الحاكم، وعلى درجة التماسك «الهش» داخل الكتلة الاستيطانية المستعمرة. فبعد أقل من 36 ساعة– في العدوان الأخير عام 2012، بعد أربعة أيام تقريباً– من بدء العدوان قامت القوى المقاتلة بالرد الصاروخي العنيف على مستعمرات غلاف القطاع، أولاً. فارضة شروطها: كل تصعيد يتم مجابهته بتوسيع دائرة النار على تجمعات ومدن المستعمرين. في اليوم الثاني ترجمت المقاومة تهديدها. فضربت عشرات الرشقات «الصليات» الصاروخية، القدس ومنطقتها، وتل أبيب وجوارها، وحيفا والخضيرة وديمونا، مع عمليات كوماندوس بحرية استهدفت قاعدة عسكرية قرب عسقلان.

في اليوم الثالث للعدوان، مازالت المذبحة مستمرة ومتصاعدة. أكثر من ثمانين شهيداً ، غالبيتهم من المدنيين، وأكثر من ستمائة جريح، ومايزيد على ستين منزلاً تم تدميرها. ويترافق كل ذلك بحشد من الدبابات والمدافع وعشرات الآلاف من العسكريين، في استعراض للقوة، تشير كل التحليلات لعدم قدرة الحكومة التي اختلف إئتلافها على محدودية الضربة العسكرية أم على اقتحام بري واسع للقطاع بعد إنهاكه بقصف الطائرات والمدفعية. خبراء المال والاقتصاد في الكيان يشيرون إلى فداحة الخسارة مع كل خطوة باتجاه الاستنفار العسكري ومباشرة العدوان. إن تكلفة خدمة كل جندي في أوقات الاستنفار والخدمة الاحتياطية تبلغ يومياً170 دولاراً. ولهذا فإن ماتطلبه الخدمة الاحتياطية لأربعين ألف جندي تبلغ 7 ملايين دولار في كل يوم. ومن هنا، كان جيش العدو في فترة سابقة، قد أوقف استدعاء الجنود والضباط للخدمة الاحتياطية بسبب عدم توفر أموال لتمويل دخولهم الخدمة الفعلية.

بدأت أحياء القدس الشرقية المحتلة وقرى المدينة مواجهات عنيفة مع المحتلين، لتلحق بها بعض مدن الضفة ومخيماتها «نابلس وقلقيلة وبيت لحم وجنين...» بمظاهرات تفاوتت بعدد المشاركين بها.

إن التذكير بالإنفاق المالي في الحروب السابقة يضعنا أمام حالة القلق والرعب التي يعيشها التجمع السكاني الاستعماري بما تفرضه عملية استنزاف ميزانية الكيان. في الحرب العدوانية عام 2009، التي حملت اسم «الرصاص المسكوب» وصلت التكلفة اليومية إلى 50 مليون دولار. ويضاف لكل ذلك، حجم الخسائر في البنية التحتية والأملاك العامة والخاصة للمدن والمواقع التي تضربها صواريخ المقاومة.

استخلاصات

أعادت المشاركة اللافتة– لم تكن كذلك أثناء عدوان 2012– في العمليات القتالية للقصف الصاروخي وعمليات الكوماندوس لكتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، العودة لصدارة المشهد النضالي، مما يشير إلى منعطف جديد في الدور السياسي القادم الذي تأمله وتخطط له الحركة في تظهير مواقفها. خاصة، مع اختفاء دور «حكومة الوفاق الوطني» وعدم تحمل مسؤولياتها– كما سلطة المقاطعة– تجاه شعبها في غزة والضفة، باستثناء القمع الوحشي للمتظاهرين الزاحفين نحو مستعمرة «بيت إيل» قرب رام الله المحتلة. كما تسعى الحركة لإعادة التأكيد على تمسكها بنهج المقاومة المسلحة، في محاولة واضحة على خصوصية تواجدها فوق أرضها .

في بحر الدماء الفلسطينية، غابت وتلاشت، أدوار العديد من المؤسسات «سلطة المقاطعة وجامعة الدول العربية والقمة العربية وملحقاتها». أما الحركة السياسية الشعبية العربية فهي غارقة في مشكلاتها وأزماتها ومآسيها التي فرضتها «الفوضى التدميرية» المتدحرجة.

العراق باق وأعمار «الدواعش» قصار

اليوم، وبعد خراب البصرة، واحتلال الموصل وتكريت وإعلان «الخلافة» على يد رجل استخبارات عسكرية في النظام الساقط بالاحتلال، والذي أطلق سراحه من سجن بوكا الأمريكي عام 2006، والخاضع مع مجموعة من العملاء لدورات تدريبة خاصة في الكيان الصهيوني، تكشفت خيوط المؤامرة التي اشتركت تركيا والسعودية وقطر والأردن في الإعداد لها، بإشراف صهيوني مباشر.



■ صباح الموسوي

كانت أداة التنفيذ مجموعات إجرامية ناشطة في الموصل والمنطقة الغربية، وشكلّ إرهابيو «داعش» رأس حربتها، ناهيكم عن تواطئ القوى العنصرية والطائفية معها. وكان الطابور الخامس من الكتّاب مدفوعي الثمن جاهزاً لبث روح الهزيمة في صفوف الجيش والشعب وإرهاب المجتمع، كتّاب من مختلف الأصول الفكرية كانوا قد خانوا الوطن والتحقوا بجيش الاحتلال الأمريكي عشية احتلال العراق 2003، وأسسوا، بتمويل منه، الصحف ومراكز الأبحاث في بغداد وأربيل وبيروت. أخذوا يستعدون لـ «دفن» العراق لصالح توسيع الاقطاعيات العنصرية الطائفية، التي توهمت حالة «الدولة- الإمارة» على بئر نفط يصدر مباشرة للحامي- الكيان الصهيوني- والتسويق بواسطته. نعم إن العراق الجريح المغدور يمر في لحظة وجودية، لكنه لايزال حياً وسيبقى مدى الدهر، فها هو يضمد الجراح ويستعيد زمام المبادرة بتضحية أبنائه الذين تنادوا من أجل إنقاذه ضد الهجمة الهولاكوية الجديدة. وفي خضم مخاض الألم، ولدت جبهة ثقافية إعلامية وسياسية وطنية تطوعية تصدت لجبهة الخونة المأجورين بكل جدارة، وحشرتهم في بؤر الارتزاق النتنة، كما تنادت عشائر الموصل والمنطقة الغربية، مدعومة من عشائر الوسط والجنوب، لاستعادة مشهد ثورة العشرين الوطنية المتوجة بثورة 14 تموز 1958 الوطنية التحررية، يساندها صوت كردي يعتز بكرديته قدر اعتزازه بوطنيته العراقية، رافضاً لوهم التعويل على دعم الكيان الصهيوني المغتصب، رافعين شعار التآخي التاريخي.

في خضم مخاض الألم، ولدت جبهة ثقافية إعلامية وسياسية وطنية تطوعية تصدت لجبهة الخونة المأجورين بكل جدارة، وحشرتهم في بؤر الارتزاق النتنة.

نحن نشهد تفجر الطاقات الشعبية الكامنة التي توهم الأعداء الدوليين والإقليميين والمحليين أنها نفذت في عقود من الحروب والحصار والجوع والاحتلال والإرهاب. فالجبهة الشعبية الوطنية العراقية، المعبرة عن الإرادة الشعبية في الحرية والتقدم قد ولدت ولادة ذاتية وموضوعية وفق قوانين الصراع الطبقي والوطني، ولا راد لها مهما كانت امكانيات العدو.

كنا ولا نزال نؤمن من أن الانتفاضة الشعبية آتية لا محال، وها نحن نشهد تطور الاحتجاجات المطلبية باتجاه المطالب السياسية الوطنية، خصوصاً بعد المشهد البائس الذي قدمه ما يسمى بالبرلمان العراقي «الذي يذكرنا بمشهد الجمعية الوطنية عام 2005 المنشغلة بتشريع قوانين الامتيازات في وقت يعاني فيه الشعب من مقدمات فتنة طائفية دموية»، ها هم نواب أنفسهم يختلفون على كل شيء، دون الإشارة إلى ضياع الموصل، ليتفقوا في الأمر الوحيد الذي لم يختلفوا عليه، التوجه إلى بنك البرلمان لاستلام الرواتب والمخصصات ...الخ. ولا يمكن لهذه الانتفاضة أن تنتصر دون تحرك «الدينامو»، أي الطبقة العاملة العراقية ونواتها عمال النفط. لقد ارتد سلاح توظيف تنوع أطياف الشعب العراقي لتدمير العراق على حملته، من المتاجرين بالشعارات العنصرية والطائفية، وانطلق المخزون الحضاري والاجتماعي والوطني للتعايش في وطن ناضل أبناؤه وقدموا الدماء الزكية من أجل أن يكون حراً. مما أثار إعجاب الشعوب المحبة للسلام وتضامن الدول الصديقة معه، وفي المقدمة منها روسيا والصين والذي تمثّل بالدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي.

نعلن بوضوح كيسار وطني عراقي، لم يتلوث ببدعة «الديمقراطية الأمريكية»، يسار تمتد جذوره عميقاً في التربة العراقية الخصبة المعطاء، بأن من يقف مع الوطن أيا كان فنحن معه، ومن يقف في خندق تقسيم العراق أيا كان فنحن ضده.. ففي كل معركة تاريخية خندقان لا ثالث لهما: خندق الدفاع عن الوطن، وخندق المعتدي واتباعه من الخونة والعملاء، وما بينهما جحر للانتهازيين والجبناء. وشعارنا الجامع في معركة الوطن التاريخية: العراق باقٍ وأعمار «الدواعش» قصار.

الكويتيون يتظاهرون... لتطهير القضاء

انطلقت مظاهرات الكويت لأربعة أيام متتالية، وكان أهمها المظاهرة التي انطلقت من أمام المسجد الكبير في السادس من الشهر الجاري، باتجاه قصر العدل رفع فيها شعار «الشعب يريد تطهير القضاء».

■ شيرين الذياب

وجرى تفريق المظاهرة من قبل قوات الأمن باستخدام القنابل الصوتية والغازية والقنابل المسيلة للدموع، مما أدى إلى إصابات عديدة واعتقال حوالي 30 شخص، ورغم تحذير وزير الداخلية من مغبة التظاهر وأن الحكومة ستتعامل بحزم مع كل أشكال التظاهر، استطاع المتظاهرون الوصول إلى قصر العدل.

الحكومة بين الشدة والتخفيف

تأتي عملية تصعيد الاحتجاجات من قبل المعارضة الكويتية إثر إعلانين من قبل الحكومة على لسان الأمير أحمد الصباح اتهم فيها المعارضة بالتآمر على أمن الدولة ومؤسساتها، ومحاولة النيل من سمعة القضاء، واحتجاجاً على حملة الاعتقالات التي شنتها وزارة الداخلية ضد عدد من قادة المعارضة، بحجة التحقيق معهم بخصوص ما أعلن عن فساد يطال مؤسسات الدولة وممتلكاتها، ومن جهة أخرى، أصدرت الحكومة عفواً عن بعض المسجونين وتخفيف عقوبة آخرين وإعفاء البعض من الغرامة المالية، بحجة قدوم شهر رمضان وبهدف التخفيف من احتقان الشارع الكويتي كما فعلت بعد احتجاجات عام 2012 عندما قامت برفع الأجور.



خلافات تتجاوز العائلة الحاكمة

فيما يرجح محللون أن الأزمة الكويتية تعبر عن خلافات داخلية تجري في أوساط الأسرة الحاكمة، أعلن النائب الكويتي، نبيل الفضل، المقرب من الحكومة أن: «قوى الإخوان المسلمين تتآمر على الدولة منذ زمن، وقد كانت تحضر للنيل من الكويت دولة ومؤسسات بدعم من قطر». وقد تزامنت هذه الاتهامات مع زيارة الأمير القطري تميم بن حمد آل ثاني للكويت، بوصفها تقود الوساطة لحل الأزمة السياسية بين كل من قطر والسعودية والبحرين والإمارات. من جهة ثانية أكد نائب مساعد وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، في مؤتمر صحفي عقده في مقر السفارة الإيرانية في الكويت، أن زيارة الأمير الكويتي لطهران «شكلت انعطافه في العلاقات بين البلدين»، تكللت بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات، فيما يخص التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين وتسهيل تقديم التأشيرات لرجال الأعمال بين البلدين.

يصنف الكويت في المرتبة الأولى عالمياً من حيث الغلاء المعيشي، ورغم محاولة الحكومة التعتيم على مطالب شعبية محقة، من غلاء معيشي وفساد إداري وقضائي وسطوة أميرية على مؤسسات الدولة، وعمليات هدر وتهريب أموال الكويت، عبر شخصنة الاحتجاجات ومحورتها حول حالة منفردة كالبراك أو اللجوء إلى اتهام المعارضة بمخالفة الدستور والشرعية ومحاولة زعزعة أمن البلاد. تبقى القضية الاقتصادية الاجتماعية السياسية قاعدة كل حراك شعبي وهي التي ستوجه دفة الكويتيين نحو واقع جديد.

بيان المثقفين المصريين ضد الغلاء ورفع الأسعار

نحن الموقعين أدناه من مثقفين وكتاب وفنانين وصحفيين نعلن هنا أن رفع حكومة محلب للأسعار هي جريمة في حق الشعب المصري بكل المعايير، وهي جريمة لا يمكن لمثقف أو كاتب خرج من بين الناس ويعرف معاناتهم أن يسكت عنها.

إننا نطالب محلب – ربيب نظام مبارك – بالتراجع عن خطوته الإجرامية التي تنتزع بقايا الرغيف الأخير من بيوت الفقراء والفلاحين والمثقفين الذين لا ينتسبون لأجهزة الدولة ومن الموظفين والطلاب والعمال. إننا ندعو لممارسة كل أشكال الاحتجاج الشعبي، ونهيب بالأحزاب السياسية أن تقف – أبعد من البيانات – وقفة حازمة في مواجهة تجويع الشعب الذي تحمل طويلاً وقدم الشهداء من أجل العدل والكرامة.

تمر مصرالآن بلحظة فرز تاريخية ستحاسب عليها كل القوى وكل الأقلام وكل المنابر والصحف، وكل القصائد، والمقالات، وكل التعليقات العابرة. إنهم يبيدون الشعب أمام أعيننا تجويعا وتجهيلاً وتعطيشاً ويحاولون أن يحنوا رأس مصر بكل جلالها ليمرغوها في التراب لصالح حفنة من الأثرياء المجرمين الذين يشكلون شريحة تصل دخولها إلى أرقام خرافية.

إننا نؤكد على ضرورة التراجع عن تلك الخطوة الإجرامية، والبحث عن بدائل أخرى قدم الخبراء الاقتصاديون عشرات منها. كل من قرأ التاريخ يعلم أن أحداً لم ينجح على مدى سبعة آلاف عام في إحناء رأس مصر، ولن تنجح في ذلك الآن حفنة من المجرمين والأثرياء، لا بالتجويع ولا بالإرهاب ولا بالسجون. سترحلون ويبقى الشعب الذي يتلمس الطريق إلى الحرية بدمه وبصدره العاري وقبضات أبنائه.

■ القاهرة 2014/7/5

بعيداً عن الضوضاء والتهويل.. كيف حال «الأمريكان»؟!

يطالب زبغنيو بريجنسكي، كبير مستشاري السياسة الخارجية للرئيس باراك أوباما ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بين 1977-1981، يطالب الرئيس الأمريكي والإدارة الأمريكية بمصارحة الشعب الأمريكي بصعوبة الوضع في أوكرانيا، وضرورة أن يفهم الشعب الأمريكي أهمية الدعم الأمريكي لأوكرانيا «بالوسائل الضرورية كافة»..!



■ فيصل يعسوب

هذه المطالبة تكررت في مجموعة من اللقاءات والتصريحات خلال الشهرين الماضيين، ومن اللافت أن تأتي على لسان صاحب التنظيرات الكبرى للسياسة الأمريكية الخارجية العدوانية خلال العشرين سنة الماضية.

محاربة «الإمبراطورية» الروسية

كان بريجنسكي ذاته قد شرح مطولاً في كتابه «رقعة الشطرنج الكبيرة» الصادر عام 1997، أهمية السيطرة على أوكرانيا أمريكياً، وفي جوهر ما يقوله أن أوكرانيا إن عادت إلى الكنف الروسي بأي من الأشكال، فإن روسيا سيكون لديها الإمكانية الحتمية لتعود «إمبراطورية» قوية تمتد بين أوربا وآسيا. لذا، وحسب رأي بريجنسكي، على الولايات المتحدة الإبقاء على السيطرة على أوكرانيا، ومنع روسيا بكل الوسائل من استعادة أوكرانيا، بما تمثله من منفذ واسع على البحر الأسود، ومنجماً من الثروات الباطنية والزراعية وغيرها.

إذاً.. كيف حال الأمريكان..؟

انضمت شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي، المنفذ البحري المهم والقاعدة العسكرية المتقدمة. ولم تنجح الحكومة الأوكرانية في إخماد المطالبات في مدن جنوب شرق أوكرانيا للانضمام إلى روسيا، ورغم كل الضغط العسكري الذي استخدمته القوات الأوكرانية في دونتسيك وغيرها، ومحاولات الولايات المتحدة للزج بالروس في معركة مفتوحة تسمح للأمريكان بالتدخل علناً ومباشرة، إلا أن روسيا لم تنجر إلى التدخل العسكري بالحجم والشكل المطلوبين أمريكياً لفتح أبواب الحرب الجهنمية على الروس.

دون أن ننسى حجم الضغط السياسي والعقوبات الاقتصادية التي دفعت الولايات المتحدة حلفاءها الأوربيين إلى استخدامها للضغط على الروس، إما بقبول الصفقة وفق الرؤية الأمريكية، أو باتجاه الاستفزاز لتحصيل المواجهة الضرورية أمريكياً، لكن النتائج من ذلك كله كانت، تضرر الاقتصادات الأوربية أضعاف ما تضرر الاقتصاد الروسي.

نجد اليوم قادة الاتحاد الأوربي يعقدون جلسات الحوار بين الروس والأوكرانيين لإيجاد حل سياسي للأزمة، في الوقت الذي تستمر فيه استفزازات الأمريكان للروس إعلامياً وسياسياً، وعسكرياً عبر التجاوزات والخروقات العسكرية والأمنية من الطرف الأوكراني، الأمر الذي يسمح لنا بالقول أن المهمة المطلوبة أمريكياً من المجموعات الفاشية الجديدة في أوكرانيا لم تنجز كما يجب، وتدريجياً يتم إفشال كامل الحلة، حتى ولو ببطء شديد.

رغم محاولات أمريكا، إلا أن روسيا لم تنجر إلى التدخل العسكري في أوكرانيا بالحجم والشكل المطلوبين أمريكياً لفتح أبواب الحرب الجهنمية على الروس.

الواقع الدولي والضرورات الأمريكية

يعرّف بريجنسكي المحاور الجيوسياسية بأنها القواطع التي تسمح بسيطرة طرف، أو تمنع سيطرة طرف، وبالتالي يجب أن تبقى مجمل المحاور الجيوسياسية في العالم تحت سيطرة الولايات المتحدة لضمان سيطرتها العالمية، وإلا، في حال عدم إبقاء السيطرة، فإن الأمريكيين سيكونون مضطرين للتفاوض والمساومة والتنازل في العديد من الملفات الدولية، خصوصاً في ظل تغيرات التوازن الدولي.

من هنا، يمكن تقدير أهمية ما يجري الآن في العراق، وهي أحد المحاور الجيوسياسية التي يذكرها بريجينسكي في كتابه، وبالتالي تقدير ماهية المهمة المرهونة بالشكل التكفيري للفاشية في المنطقة– متجسدة بـ «داعش» وأشباهها.

لكن أيضاً من حالة الترابط بين المهام ذاتها، نجد أن مهام الفاشية المصنعة أمريكياً عموماً باءت بالفشل، ولم تحقق النتائج المرجوة إذ لم تغيّر واقع الحال في التوازن الدولي، وبالتالي يمكن لهذا الواقع أن ينسحب على التجربة الفاشية في منطقتنا أيضاً، فيكون التنبؤ النظري عجز الأدوات الأمريكية وحلولها عن تغيير مسار المنحى العام لتغيّر التوازن الدولي عموماً، دون أن ننسى أهمية العوامل الوطنية والجبهات الداخلية لكل دولة ولكل منظومة إقليمية.

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

1811/7/5 فنزويلا تعلن استقلالها عن إسبانيا لتكون أول دولة محررة في أمريكا اللاتينية.

1943/7/5 بداية معركة «قوس كورسك» بين الجيش الأحمر السوفيتي وجيش ألمانيا النازية، وتعد هذه المعركة أكبر معركة دبابات في التاريخ، والتي استمرت إلى غاية 13 تموز 1943 أثناء الحرب العالمية الثانية.

1799/7/6 مسيرة 25000 من مقاتلي الحركة الفلاحية المعادية للإقطاعية، بقيادة رانجيت سينغ، باتجاه لاهور في باكستان.

2003/7/7 إعلان الحزب الشيوعي الموحد في أرمينيا، بعد توحيد التنظيمات الشيوعية التي تأسست في أرمينيا عام 1992 إثر انهيار الاتحاد السوفييتي.

1937/7/8 إبرام اتفاقية «سعد أباد» بين كل من العراق وتركيا وإيران وأفغانستان، وبرعاية فرنسا وبريطانيا ضد حركة التحرر الوطني الكردية.

1816/7/9 استقلال الأرجنتين عن إسبانيا.

1645/7/10 بدء معركة «لانغبورت»، في إطار الحرب الأهلية الإنجليزية، وذلك بين أنصار الملك تشارلز الأول وأنصار البرلمان، وهي المعركة التي دشنت الثورة البرجوازية الانكليزية.

1924/7/11 انتفاضة شعبية في مدينة دلهي الهندية ضد الاحتلال البريطاني.

تونس: الانتخابات القادمة والبناء على الهاوية

حتى هذه اللحظة، لم تتجاوز نسبة التونسيين المسجلين للانتخابات التشريعية والرئاسية مائة ألف شخص. وكان من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حدود المليون، علماً أن مواعيد إغلاق التسجيل ستكون يوم 22 تموز/يوليو الحالي. في حين أن الانتخابات التشريعية المزمع عقدها ستكون يوم 26 تشرين الأول، أما الرئاسية في 23 تشرين الثاني.

■ حاتم التليلي-تونس

يشهد الشارع التونسي جدلاً واسعاً محوره دخول هذه الانتخابات والمشاركة فيها من عدمه، إذ يسود النقاشات السياسية الحالية موقفان متضادان، وتكاد تكون معظم الأصوات المتنافرة بعيدة كلّ البعد عن الشرائح الشعبية التي عبّرت عن لامبالاتها، كما تدلّ على ذلك نسب التسجيل الضعيفة.

مشاركة.. مقاطعة.. عدم إيمان

تنتصر إلى الموقف الأوّل الداعي إلى المشاركة معظم الأحزاب السياسية، يمينها ويسارها، ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات، وهي نفسها الهيئات التي شاركت في انتخابات المجلس التأسيسي حيث كانت نتيجتها صعود حكومة الترويكا، وعلى رأسها الإسلاميون، الذين لم يتورّعوا إطلاقاً في صناعة طاغوت إرهابي، على المستوى السياسي والاقتصادي، حيث تم اغتيال كلّ من شكري بلعيد ومحمد البراهمي. كما تمّ التنكيل بانتظارات الشعب عبر الزيادة في الأسعار، وتضييق الخناق على المقدرة الشرائية للمواطنين.

أمّا الموقف الثاني، القائل بعدم المشاركة، فتنتصر إليه نخبة سياسية غير متنظمة حزبياً في أغلبها، وحجتها في ذلك أن نتيجة الانتخابات محسومة سلفاً، وأنها غير مستعدة لدخولها مع أحزاب بعضها يمثل النظام القديم– كحزب «نداء تونس»– وبعضها يمثل خطراً إرهابياً لا يجوز الحسم معه انتخابياً، بل عن طريق أشكال نضالية أخرى أكثر ثورية.



وأمام هذين الموقفين نشأ الموقف الثالث القائل بأن دخول الانتخابات من عدمه لن يغيّر شيئاً، وأن المعادلة لا تستقيم انتخابياً على الإطلاق، وهذا الموقف تمثله حركات لا سلطوية لها قراءة أخرى للواقع التونسي، ففي نظرها، لا بد من تفكيك النظام بأسره. والمقاطعة هنا رفض لشروط اللعبة وليس للعبة ذاتها، لذلك كان شعارهم «لا للانتخابات لأنها لا تحقق السيادة على القرار».

الناس والأحزاب المتنافسة: أزمة ثقة

يشهد الوضع الأمني منذ فترة تدهوراً كبيراً، وهو ما أفضى إلى وجود مخاوف متعددة من العمليات الإرهابية التي قد تكثر وتزداد باقتراب موعد الانتخابات، فهي وكما علّمت التجربة، سلاح قوي قد يغير مجرى اللعبة الانتخابية والسياسية بين الأطراف المتنافسة، وخاصة حركة «النهضة» المشهود لها بذلك، والراعية الأولى، بمباركة الرئيس الحالي، في إحداث أكثر من وكر لصناعة الإرهاب وتصديره إلى بلدان المنطقة، كما حدث مع التونسيين المقاتلين في سورية. بالإضافة إلى النظام القديم وهو قوة سياسية لا يستهان بها الآن، وتتمثل في حزب «نداء تونس» الذي يسعى بشكل أو بآخر إلى إعادة دولة البوليس، بينما تظل الجبهة الشعبية ذات المنحى اليساري قوة ثالثة، تدّعي أنها الأقرب إلى طموحات الشعب وانتظاراته، لكنها لم ترتق حتى الآن إلى طموحات الشارع التونسي الذي ينتظر توضيح التخوم بينها وبين باقي القوى السياسية.

هذا الأمر، لم يولّد غير خلخلة الثقة بين المواطنين والأحزاب المتنافسة، وهو ما يمكننا القول بأن نتيجة الانتخابات القادمة لن يحسمها الشعب، بل ستحسم بالمال السياسي، أو عبر اتفاقات مسبقة، أو ربما تتحكم فيها عمليات إرهابية قادمة، بمباركة الإعلام وبعض عصابات المخابرات والمافيا التي تعمل لأجندات أجنبية.

لكن تجدر الإشارة إلى أن كلّ ما يجري الآن هو خارج عن الإرادة الشعبية، وخارج معادلة واتجاه المسار الثوري الذي خلقته الجماهير والحشود، فالوضع الاجتماعي يزداد احتقاناً والتناقضات تشهد حدة أكثر مما كانت عليه سابقاً. أما أمنياً فالمخاوف تكاد تكون حقيقة، وما من شيء أصحّ في وصفنا لهذه الانتخابات المقبلة إلا منطق البناء على الهاوية، أي أن ما سيحدث في الأيام المقبلة قد يمثل طعنة قاتلة للانتفاضة التونسية، والحسم مع مساراتها بشكل جذري.

تنشر قاسيون هذه المادة المنشورة في موقع «فورين بوليسي» بتاريخ 12 حزيران 2014، ويركز الكاتب سيمون هندرسون على دور السعودية في تمويل «داعش» ورعايتها ودفعها للواجهة ضد إيران لتوتير المنطقة بالفالق "السني- الشيعي" مما قد يوصلها للتقسيم على أساس طائفي.

إن ما أورده الكاتب يمثل أحد وجوه مايتم العمل عليه اليوم أي دفع داعش التنظيم الإرهابي من قبل السعودية وذلك للتأجيج الطائفي لا شك، لكن ما أغفله الكاتب هو الدور الأمريكي الذي يرعى داعش سواءً بشكل مباشر عبر التدريب والتمويل الذي تم بالأردن، أو عبر النظام السعودي المرتبط تاريخياً بالأمريكي، وهو لا يدعم داعش اليوم لمآربه فقط بمقدار ما يجيء هذا الدعم تلبية للتوجه الفاشي التي تفرضه الولايات المتحدة على المنطقة.

وبكل حال تؤكد هذه المقالة بناء على مصادر غربية التورط السعودي والخليجي الوقح وبالتالي التورط الأمريكي، ولذلك لايمكن اليوم القبول بفرضية تعاون الولايات المتحدة مع أي جهة في المنطقة ضد الإرهاب طالما أن الولايات المتحدة هي مصدره الرئيسي.



الحرب على العراق.. وتناقضات المنطقة

-«كن حذراً مما ترغب به»، كان من الممكن أن تكون، أو ربما ينبغي أن تكون، النصيحة التي تقدمها واشنطن للسعودية وغيرها من دول الخليج ، التي تدعم الجهاديين في سورية.

■ سيمون هندرسون
ترجمة: هزار محمود

إن مثل هذا الإخفاق لرئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، قد كان حلماً للملك السعودي لسنوات. فهو لم يعتبر المالكي أكثر من أضحوكة إيرانية، رافضاً إرسال سفير إلى بغداد. وبدلاً من ذلك، قام بتشجيع نظرائه من حكام مجلس التعاون الخليجي «الكويت و البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان» أن يتخذوا موقفاً مماثلاً. وبالرغم من تراخيها تجاه النماذج المشابهة لتنظيم «القاعدة» في داخل بلادها، فإن هذه الدول «وخاصة الكويت وقطر» لطالما أعمت عيونها عن مواطنيها الذين يمولون المجموعات المتطرفة، من أمثال جهاديي «النصرة» والتي تعد من أكثر المجموعات الإرهابية في سورية.

حرب وتقارب دبلوماسي

التزم الملك عبد الله الصمت مؤخراً، أثناء قضائه لعطلة في المغرب، فيما يتعلق بتلك التطورات. في سن يتجاوز التسعين عاماً، لم يظهر أي رغبة بالانضمام إلى جيل التويتر، إلا أن التغييرات على الأرض قد ساعدت بتسريع قطع إقامته والعودة إلى بلاده. لقد أدرك، وبدون شك، أن سياسته بفرض تراجع استراتيجي على إيران، من خلال دعم الحرب في سورية، والتي لم تظهر أية مؤشرات للنجاح قد باءت بالفشل. وأن الأحداث في العراق بمثابة فرصة جديدة.

وجهة النظر تلك من الممكن أن تكون مربكة تماماً بالنسبة للعديد من المراقبين. ففي الأسابيع الأخيرة، كانت هناك عاصفة من التقارير التي تظهر التقارب الدبلوماسي «ولو كان متردداً» بين السعودية التي ترأس مجلس التعاون الخليجي وإيران، وذلك بفضل الزيارة الودية ظاهرياً إلى طهران من قبل أمير الكويت، وزيارات من قبل وفود تجارية ووزراء اقتصاد من الجانبين. هذا بالرغم من الأدلة الداعمة لوجهة النظر المناقضة، بما فيها العرض الأول الذي قدمته المملكة العربية السعودية للصواريخ الصينية القادرة على ضرب طهران، وإعلان الإمارات العربية المتحدة فرضها التجنيد العسكري على شباب البلاد.

و«الميزة»، إن صح القول، للمذبحة التي تجري في العراق بأنها تقوم بتوضيح المشهد بشكل كامل على الأقل، فهناك غطاء قبلي وهويات محلية متناحرة، ولكن الضغط المهيمن هو الاختلاف الديني بين «أغلبية وأقلية». هذه الظاهرة الواسعة الانتشار قد وصلت إلى أقصى حدودها من قبل أمثال «داعش».

حول «داعش» ودول الخليج

بالنسبة لأولئك المشوشين بسبب التقسيمات في العالم العربي، والذين يجدون مقولة «عدو عدوي صديقي» ذات فائدة محدودة، من المهم أن يلاحظوا بأن الانقسام «الشيعي–السني» قد تصادف، على أقل تقدير مع الانقسام الحاصل بين العالمين العربي والفارسي، ومن وجهة نظر جيوسياسية فإن العراق يعد صلة الوصل بين هذين العالمين. وهناك بعد إضافي آخر، وغالباً ما يكون مربكاً، بالرغم من أنه تاريخياً، أمرٌ أساسي بالنسبة للسياسة السعودية: رغبة في دعم المتطرفين في الخارج، بينما يستمرون بنشاطاتهم داخل البلاد. ومن هنا فقد كان للرياض اليد الطولى في دعم أسامة بن لادن، عندما كان يتزعم الجهاديين في أثناء الحكم السوفيتي لأفغانستان، والتسامح مع الجهاديين في الشيشان والبوسنة وسورية.

عندما بدأت الأحداث السورية في العام 2011، وتصاعد قلق الرياض من برنامج إيران النووي، أعادت الاستخبارات السعودية فتح قواعد اللعبة التي تجيد ممارستها، وبدأت بدعم القسم المتشدد دينياً من المعارضة، وخصوصاً عناصرها الأكثر تطرفاً، وهي استراتيجية تقاد من قبل رئيس استخباراتها، السفير السابق في واشنطن، بندر بن سلطان. تغيرت قيادة العملية في شهر أبريل/نيسان عندما استقال بندر في إحباط واضح، من خلال التعامل مع منهج إدارة أوباما المتحفظة، ولكن دعم السعودية للمقاتلين الجهاديين يبدو مستمراً. إن عملية «داعش» في العراق تبدو غالباً نوعاً من المفاجأة التكتيكية التي قد حلم بها بندر.

في المعركة التي تتحرك بوتيرة سريعة شمالي العراق، هناك العديد من المتغيرات. بالنسبة لواشنطن، إن خيار التراخي ينبغي أن يكون متوازناً مع مصير ما يقدر بـ 20 ألف مواطن أميركي ما يزالون متروكين في البلاد «على الرغم من أن الجيش الأمريكي قد غادر منذ فترة طويلة». تقوم قطر، وهي البلد المستغل لأزمات المنطقة، على الأرجح بموازنة خياراتها من خلال إزعاج منافستها الإقليمية السعودية، في حين تحاول عدم إثارة غضب الإيرانيين.

ليس هناك أثار بصمات قطرية علنية وواضحة حتى الآن، وما زال تميم بن حمد آل ثاني يحتفل باكتمال عامه الأول في الحكم بعد تنازل والده في 2013، ربما تراجع بسبب التوبيخ العلني الذي تلقاه من بقية زعماء مجلس التعاون الخليجي، بعد اتهامه بالتدخل بالشؤون الداخلية لأشقائه الحكام.

إضافة لذلك قد تكون الدوحة حذرة في المخاطرة بإغضاب إيران من خلال مغامرة في العراق. لقد حددت قطر موقعها تماماً، وبشكل فعال بعد القيام بمنح اللجوء لخمسة من قادة «طالبان»، كجزء من صفقة «بيردغال». من المحتمل وجود سابقة تاريخية مهمة لأزمة السعودية الحالية، من خلال العمل لمد جذور «داعش» من دون الرغبة بتقدمها، بحيث تشكل تهديداً للمملكة. كان المقاتلون المتدينون من الأصوليين في العشرينيات من القرن الماضي يمدون يد العون لابن سعود للسيطرة على الجزيرة العربية.

من الصعب تخيل مثل هذه النهاية الهادئة للفوضى المتصاعدة في وادي نهر الفرات. إذ تبدو المواجهة المباشرة في هذه المرحلة بين القوات الإيرانية والسعودية غير محتملة أبداً، بالرغم من أنه، وكما في سورية، لا يمكن استبعاد الانخراط الإيراني. ما هو واضح أن الحرب الأهلية السورية تبدو كما لو أنه سيتم دمجها بالحرب الأهلية في العراق. «داعش» تحمل الآن اسماً واحداً هو الإرهاب، وربما على واشنطن أن تتخذ لها اسماً خاصاً للعهد الجديد، وكذلك سياسة خاصة.

أعادت الاستخبارات السعودية فتح قواعد اللعبة التي تجيد ممارستها وبدأت بدعم القسم المتشدد دينياً من المعارضة وخصوصاً عناصرها الأكثر تطرفاً

في المعركة التي تتحرك بوتيرة سريعة شمالي العراق، هناك العديد من المتغيرات. بالنسبة لواشنطن، إن خيار التراخي ينبغي ان يكون متوازناً مع مصير ما يقدر بـ 20 ألف مواطن أمريكي.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org



خصخصة التعليم

تزايدت في العقد الماضي في العديد من دول العالم الدعوات إلى السياسات التي تنطوي على عدد من مستويات خصخصة التعليم، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأصبحت الدعوات إلى الرسوم المنخفضة لتسهيل تمرير المدارس الخاصة، بارزة على نحو متزايد في المناقشات والسياسات التعليمية العالمية.

وجاءت الحاجة الملحة لتحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية كشماعة تعلق عليها أسباب تمرير الخصخصة، فضلا عن آثار الأزمة المالية في مختلف أنحاء العالم، وأصبحنا نرى الحكومات والمنظمات الدولية أكثر استعدادا لتقديم أشكال مختلفة من الخصخصة في التعليم، على حد سواء في الخصخصة الخارجية «الخصخصة الصريحة للتعليم العام» والخصخصة الداخلية «تعزيز السلوك التنافسي أو نظام السوق في إطار نظم التعليم العام».

وفي الوقت ذاته، يستهدف القطاع الخاص بشكل متزايد نظم التعليم العام كأسواق مربحة، ويرى فيها أعمالاً مربحة على الأقل من خلال فرصة بيع الكتب المدرسية، والخدمات الاستشارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب المعلمين، ونظم التقييم والاختبارات، وما إلى ذلك مما يشكل دفعاً جديداً لإشراك القطاع الخاص في التعليم، مما يقلص فضاء القطاع العام في رسم السياسات والحوار حولها، ومما يؤدي إلى تهميش المواطنين بوصفهم القوة المحركة للسياسة بينما تصبح الشركات الخاصة والمنظمات أكثر هيمنة على سياسات التعليم.

ويتم الإبلاغ بشكل مستمر عن الآثار السلبية للخصخصة في العديد من دول العالم، وخاصة من حيث تأثيرها على المساواة وتعزيز التعليم الذي يتوافق مع حقوق الأطفال الأساسية والمصلحة العامة. إن التعليم العام المجاني والإلزامي والجيد مسؤولية أساسية للدولة.

إن دوراً واضحاً للمعلمين ونقابتهم في صنع السياسات التعليمية والقرارات التربوية على مختلف المستويات، يساهم في فضح سياسات الخصخصة وما يجري من ورائها من تخفيض لنسب الإنفاق على التعليم وهو بداية الطريق للوقوف في وجهها.



تجارب مؤلمة في استغلال الصدمات

تتناول نعومي كلاين المفكرة والكاتبة الكندية في كتابها «عقيدة الصدمة» الأسس النظرية وتاريخ التطبيقات العملية لسياسة الاستغلال الأقصى للصدمات التي تتعرض لها الشعوب سواء كانت هذه الصدمات بفعل الكوارث الطبيعية «تسونامي ونيو أورليانز» أو مفتعلة «انقلابات، حروب، غزو، تعذيب» هذه السياسة التي ولدت في كلية الاقتصاد في جامعة شيكاغو على يد المفكر الاقتصادي ملتون فريدمان وتبنتها الإدارة الأمريكية على مدى السنوات ال 35 الماضية. تعرض المؤلفة للتجارب المؤلمة التي أخضعت لها الشعوب من أجل تحقيق مصالح طبقة النخبة الرأسمالية المتحكمة بمفاتيح الثروة ابتداءً من الانقلاب الذي قاده بينوشيه عام 1973 في تشيلي بدعم من وكالة الاستخبارات الأمريكية ضد حكومة سلفادور أليندي المنتخبة، والذي جرى في 11 سبتمبر للمفارقة، وانتهاء بالاستغلال الفاحش لمواطني نيو أورليانز بعد كاترينا فضلاً عن الممارسات المفرطة في الظلم والوحشية والفساد التي شهدها العالم أجمع في العراق.

■ إعداد قاسيون

جميع هذه الأحداث لم تكن عشوائية ولكنها كانت ثمرة منهج مؤصل وموثق في شيكاغو يؤمن بأن النخبة الاجتماعية التي تقبض على الثروة هي وحدها المؤهلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وأن جميع العراقيل التي من شأنها أن تعوق مسيرة هؤلاء يجب أن تزال، ولو كانت هذه العوائق تتمثل في حق المواطن العادي أن يعيش حياة كريمة تتوفر له فيها مقومات العيش الكريم الأساسية.

أبو غريب وغوانتانامو

وتقوم المؤلفة في ثنايا الكتاب بربط الأحداث والممارسات التي ترد في وكالات الأنباء على أنها أحداث متفرقة باقتدار وتوثيق متناهيين وتسلط الضوء على أن ممارسات التعذيب في أبو غريب وغوانتانامو وغيرهما من سجون السي أي إي المنتشرة عبر أوروبا الشرقية والشرق الأوسط ليست إلا جزءاً لا يتجزأ من مبدأ عقيدة الصدمة والذي يجري تطبيقه على الأفراد والشعوب على حد سواء.

تقول المؤلفة إن من الأشخاص الذين رأوا أن فيضانات نيواورلينز المدمرة تشكل فرصة سانحة، ميلتون فريدمان، المرشد الأكبر لحركة الرأسمالية المنعتقة من أي قيود، الذي يعود إليه الفضل في وضع قواعد لعبة الاقتصاد العالمي المطاط المعاصر.

وتضيف المؤلفة، إن فريدمان، الذي كان يومئذ في الثالثة والتسعين من العمر، وفي صحة متهالكة، وجد في نفسه القوة الكافية ليكتب مقالة رأي لصحيفة «وول ستريت جورنال» بعد ثلاثة أشهر من انهيار الحواجز والسدود في نيواورلينز. وجاء في مقالته: إن معظم مدارس نيواورليز قد دمرت، مثلما منازل التلاميذ الذين كانوا يدرسون فيها. وقد تفرق هؤلاء التلاميذ في أرجاء البلاد. وتلك مأساة، ولكنها كذلك فرصة لإجراء إصلاح جذري لنظام التعليم.

وتقول المؤلفة: إن فكرة فريدمان الجذرية هي انه بدلاً من إنفاق جزء من مليارات الدولارات المخصصة لإعادة البناء، في إعادة بناء وتحسين نظام المدارس العامة القائم في نيواورلينز، ينبغي على الحكومة أن تزوّد العائلات بصكوك يمكن إنفاقها في المؤسسات الخاصة، التي يتوخى العديد منها الربح، والتي ستتلقى دعماً مالياً من الولاية. وقد كتب فريدمان، أن من المهم جداً ألا يكون هذا التغيير الأساسي مؤقتاً ولسد الفراغ بل أن يكون «إصلاحاً دائماً».

التعليم المجاني تدخل جائر في شؤون السوق

وقد انتهزت شبكة من بيوت الخبرة اقتراح فريدمان وتقاطرت على المدينة بعد العاصفة. ودعمت إدارة بوش خططها بملايين الدولارات من أجل تحويل مدارس نيواورلينز إلى مدارس خاصة يمولها الجمهور وتديرها هيئات خاصة وفق الأسس والقواعد التي تراها ومثل هذه المدارس تخلق شروخاً عميقة في المجتمع الأمريكي، ويتجلى ذلك في نيواورلينز أكثر من سواها، حيث ينظر إليها العديد من أولياء أمور التلاميذ الأمريكيين من أصل أفريقي، باعتبارها وسيلة للتراجع عن مكاسب حركة الحقوق المدنية، التي ضمنت لجميع التلاميذ مستوى واحدا من التعليم. أما بالنسبة إلى فريدمان، كما تقول المؤلفة، فإن المفهوم الكلي لنظام المدارس التي تديرها الدولة ينضح بالاشتراكية. وينحصر دور الدولة في نظره في «حماية حريتنا من أعدائنا المتربصين وراء بواباتنا، ومن زملائنا المواطنين والحفاظ على القانون والنظام، وفرض تطبيق العقود الخاصة، وتعزيز الأسواق التنافسية». وبكلمات أخرى توفير رجال الشرطة والجنود أما كل شيء آخر، بما في ذلك توفير تعليم حر ومجاني، فهو تدخل جائر في شؤون السوق.

خصخصة التعليم

وفي تباين حاد مع السرعة الفاترة التي تم بها إصلاح الحواجز والسدود، وإعادة الحياة إلى شبكات الكهرباء، جرى بيع نظام المدارس في نيواورلينز بالمزاد العلني بسرعة ودقة لا مثيل لهما إلا في الجيش.

ففي خلال تسعة عشر شهراً، وبينما كان معظم سكان المدينة الفقراء لا يزالون خارجها، كان قد تم استبدال نظام المدارس العامة في نيواورلينز بصورة تامة تقريباً، بمدارس خاصة يديرها القطاع الخاص. فقبل إعصار كاترينا، كان مجلس التعليم يدير 123 مدرسة عامة، أما الآن فهو يدير 4 مدارس عامة فقط. ولم يكن في المدينة قبل تلك العاصفة سوى سبعة من أمثال تلك المدارس الخاصة، أما الآن فيوجد منها 31 مدرسة، وكان المعلمون في نيواورلينز ممثلين في العادة في اتحاد قوي، أما الآن فقد انفرط عقد ذلك الاتحاد وتم إنهاء خدمة جميع أعضائه البالغ عددهم 4700 عضو. واستؤجر بعض المعلمين الأصغر سناً للعمل لدى المدارس الخاصة المذكورة، وبرواتب أقل، أما الغالبية العظمى من المعلمين فلم تُستخدم.

وهكذا أصبحت مدينة نيواورلينز المختبر البارز في المجتمع الأمريكي، لاستخدام المدارس الخاصة المذكورة، على نطاق واسع. وقد ذكر بحماس معهد المشروع الأمريكي، وهو بيت خبرة يؤمن بفكر فريدمان، أن «إعصار كاترينا قد أنجز في يوم واحد.. ما عجز مصلحو نظام المدارس في لويزيانا عن فعله بعد سنوات من المحاولة».

«اغتصاب أراضٍ تربوي»

أما معلمو المدارس العامة، الذين رأوا الأموال المخصصة لضحايا الفيضان تُحوّل لمحو معالم نظام عام واستبداله بنظام خاص، فقد كانوا يصفون خطة فريدمان بأنها «اغتصاب أراضٍ تربوي».

وتقول المؤلفة إنها تدعو هذه الغارات المنسقة على المجال العام في أعقاب الأحداث الكارثية المدمرة، مضافة إلى التعامل مع الكوارث باعتبارها فرصاً مثيرة بالنسبة إلى السوق، «رأسمالية الكوارث».

وتعود المؤلفة إلى الحديث عن فريدمان، فتقول إن مقالته عن نيواورلينز كانت توصيته الأخيرة في مجال السياسة العامة، فقد توفي قبل أقل من سنة على ذلك التاريخ أي في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 في الرابعة والتسعين من العمر. وتبدو خصخصة نظام المدارس في مدينة أمريكية متوسطة الحجم، من المشاغل المتواضعة لرجل كان ينعم بالثناء عليه ويوصف بأنه رجل الاقتصاد الأهم في نصف القرن الماضي.

وكان فريدمان وأتباعه المتنفذون، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، يستكملون ترسيخ استراتيجية محددة، مفادها انتظار وقوع كارثة كبرى، ثم بيع أجزاء من الدولة بالمزاد العلني لجهات في القطاع الخاص، بينما يكون المواطنون لا يزالون مذهولين من الصدمة، ثم الإسراع في جعل هذه «الإصلاحات» دائمة.

«الواهب».. و«التاجر».. و«السوق الحمراء»

تبدو قلة الكلام عن هذا الموضوع مثيرة للاهتمام، فعلى الرغم من «مزارع الدماء» في الهند، و«سوق البويضات الخصبة» في قبرص، والطفرة غير المسبوقة في تجارة «الكلى» البشرية بعد التسونامي الكبير في أندونيسيا، يبقى موضع «الاتجار بالقطع البشرية» أمراً عادياً ومشروعاً في الكثير من الأماكن، لكن، في كل سنة، تشكل هذه «التجارة» منظومة اقتصادية متكاملة تتواءم مع مستلزمات القطاع الصحي حول العالم بما يقارب مليارات الدولارات من القطع والسوائل البشرية، يبدو الأمر عادياً وضرورياً إذا حافظنا على نظرتنا التقليدية للأمر : «يعطي المعافى ما يستطيع الاستغناء عنه من جسمه للمريض» لكن الحقيقة مختلفة تماما :«يمص الغني دماء الفقير..»، بالحرف، وليس كتشبيه إنشائي..!



■ سمير حنا

أثارت دراسة عملية حديثة هذا الموضوع وأعادته إلى الواجهة، حيث نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» نتائج دراسة قام بها القسم الطبي في جامعة هارفرد، تمت على مجموعة من فئران التجارب، حيث تم «تبديل» دماء مجموعة طاعنة في السن من تلك الفئران بدماء المجموعة الفتية، فكانت النتيجة مطابقة لما توقعته أفلام مصاصي الدماء التي نعرفها، أصبحت الفئران المعمرة نشيطة بشكل غير اعتيادي بعد أن تم تنشيط خلاياها العضلية والعصبية، كما لو أنها استعادت شبابها من جديد، «يبدو أن» إكسير الحياة «هو الدماء الشابة تلك!» يقول الباحث المشرف على المشروع مبتسماً، لكن هل يعلم هو كيف سيتم تطبيق هذه النتيجة على البشر؟ ومن أين سيحصل الراغبون في إطالة أعمارهم على الدماء النقية كل حين؟!

النفط الجديد

سبقتنا أفلام الخيال العملي في تصوير ذلك، سيتحكم بالأرض مجموعات متنفذة من تجار الدماء، وستصبح هذه السلعة «النفط الجديد» الذي ستتسابق عليه شركات توزيعه، سيصبح المرء عبداً لتلك المؤسسات تزوده بالدم الفتي كل حين، وتحرمه منه عند تخلفه عن الدفع ليذوي ويموت، لكن، يبقى هذا الخيال حبيس الشاشات حتى هذه اللحظة، على الرغم من الأصوات المنادية بضرورة إماطة اللثام عن شركات الظل في القطاع الصحي العالمي، والتي تعمل على التربح من تجارة تلك المواد الحيوية دون أي حدود واضحة لأفعالها، كما أننا جميعا اعتدنا على إطلاق اسم «متبرع» على مانح العضو السليم، دون أن ندري بأن التسمية الصحيحة هي : «بائع» لذاك العضو، هذه كانت خلاصة الكتاب الجديد المثير للجدل للكاتب «سكوت كارني» بعنوان «السوق الحمراء»، والذي كشف حقائق مروعة حول كواليس هذه المنظومة الربحية الجشعة، فكانت كشوفه زوبعة تتناقلها الصحف والمواقع اليوم بكثير من الاهتمام.

مخزون الدماء الاستراتيجي

فلنعد قليلاً إلى الوراء، إلى الأيام الأولى التي اكتشفت فيها التقنية المناسبة لنقل الدم من شخص لآخر، ففي تلك الأيام، برز توجهان رئيسيان للتعامل مع الأمر، اقترح الأول أن يتم شراء كميات كبيرة من الدماء وتخزينها، وذلك عن طريق بيع المعوزين والفقراء لدمائهم مقابل حفنة من الدولارات، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في البداية، لكن ذلك أثار مشكلة كبرى، وهي الأمراض المنقولة عبر تلك الدماء والتي قد «تسمم» مخزون الدماء الاستراتيجي، ففي النهاية، يتم شراء الدماء من مجموعة من اليائسين المشردين والمعرضين للكثير من الأمراض السارية، فكان الحل باعتماد نظام «تبرعي» يقدم فيه «المتبرع» طواعية كمية من دمه كل حين، هذا المتبرع ليس بحاجة ماسة للمال، ولن يعمل على الاحتيال على النظام وإلقاء دمه الفاسد في المخزون من أجل نصيبه من المال، وهذا قد اعتمدته المملكة المتحدة منذ البداية.

وهنا عقدة الاحتيال الكبرى، حيث اعتدنا على إطلاق اسم «واهب» أو «متبرع» لهذا الشخص، أي أن ما يقدمه هبة يشكر عليها، ولا ندفع له مقابلها أي شيء، فتبدو العملية بالمجمل «ملائكية» الطابع وعلى درجة كبيرة من الإنسانية، لكن الحقيقة مختلفة للغاية، حيث تدخل الشركات الصحية كوسيط بين «المتبرع» و«المتلقي» وتعمل على إزاحة تلك الكلف المادية إلى جهة المتلقي، فتبقى موجودة على فاتورة المستشفى، أي أن المال يجمع هناك، وبصمت، كما أن فقدان الصلة بين المتبرع والمتلقي يعني انعدام أي رقابة لما تستطيع تلك الشركات فعله، فتبرعك بدمك لمركز الصليب الأحمر في بلدتك لا يمنع تلك المؤسسة أو وسطاءها من بيع دمك للطرف الذي يدفع أكثر، ربما لمشافي الحرب الميدانية، أو للبحوث الطبية العسكرية، أو لمؤسسات الغوث الإنسانية، لكن بالسعر المناسب، فتظن نفسك بأنك «واهب»، لكنك في الحقيقة ومن دون مؤاخذة: «بقرة حلوب» في مزرعة التاجر!

الأم البديلة

يتحدث الكثيرون عن «دماء اصطناعية» أو «أعضاء» بشرية يتم تصنيعها بوساطة تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد، وهي تبدو بالفعل بدائل واعدة تغني عن هذه السلسلة الشريرة السوداء تلك – أو الحمراء في هذه الحالة – لكنها ما زالت بحاجة إلى الكثير من الدراسة والتجربة، وفي المقابل، نرى الكثير من الأمثلة «المخيفة» عن حالات مشابهة من الاستغلال، فمبدأ «الأم البديلة» شائع للغاية في الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، حيث تدفع الأم الغنية للشابة الفقيرة بعض المال لتحتضن جنيناً في أحشائها بعد زرعه اصطناعيا باستخدام سوائل الأبويين الثريين، هذا يعني ببساطة، طبقة غنية من الأمريكيين لا تعاني أبدا من مخاطر الولادة، وطبقة أخرى من الفقراء تعمل كحاضنة لأجنة الأثرياء تعاني كل يوم من ملايين الاخطار الصحية الجسدية والنفسية، تخيلوا هذا الأمر على نطاق واسع، على نطاق عالمي، إنه بالفعل مخيف للغاية!

بالعودة إلى الأفلام، لا ضير من متابعة الفيلم الأمريكي «Repo Man»، حيث ينقلنا إلى عالم مستقبلي ليس بالبعيد، يعمل فيه أحد الحراس الأمنيين في مجال تجارة الأعضاء، له مهمة وحيدة، تحصيل الأموال من المتخلفين عن الدفع، حيث يقتحم البيوت ويعتدي على صاحب القلب الجديد لأنه تمنع عن تسديد فاتورته، سالباً له قلبه دون شفقة، في ذلك العالم هناك شركة واحدة تسيطر على سوق «قطع الغيار البشرية» تدعى «الاتحاد»، في تصوير منطقي لسطوة شركات القطاع الصحي على سوقنا الحالية، ويعمل حراسها على تنظيم عملية التسديد تلك دون رحمة، يقول أحد أولئك الحراس بسخرية في أحد المشاهد : «ينتهي كل عمل أقوم به يومياً بالطريقة نفسها.. البعض يبكي. البعض يتوسل. حتى أن البعض يضحك. لكن الجميع يرقص في النهاية الرقصة المجنونة ذاتها. القليل من الارتعاش ثم يزفر أنفاسه صاعداً إلى السماوات...!»

أخبار العلم



سلالة انفلونزا تستطيع القضاء على البشرية

استطاع عالم من جامعة ويسكونسين ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية إيجاد سلالة جديدة من فيروس الانفلونزا، تستطيع أن تقضي تماما على النظام المناعي لجسم الإنسان.

الفيروس الجديد معدل وراثيا من فيروس انفلونزا الطيور، الذي كان من الممكن أن يقضي على أكثر من 500 ألف إنسان في السنوات الخمس السابقة.

ويقول العالم الذي أوجد الفيروس، وهو البروفيسور يوشيهيرو كاواوكا، إن الفيروس يمكنه التلاعب بأجسام المناعة المضادة داخل جسم الإنسان و«تحييد» عملها، بحيث تمتنع عن مهاجمته تماما، مما يمكنه من الفتك بجميع خلايا الجسم للعالم بأسره.

وأخبر العالم جريدة The Independent أن الغرض في الأساس من بحوثه كان تعديل جينات فيروس انفلونزا الطيور وإرجاعه لحالته «قبل الوبائية»، لتحليل التغييرات الوراثية التي طرأت عليه ومحاولة الوصول لتطعيمات أكثر فعالية.

ويقول كاواوكا إنه انتهى بالفعل من تجاربه، وسوف يرسل نتائجها إلى إحدى المجلات العلمية لتطلع عليها الأوساط الطبية.

أجرى العالم كاواوكا تجاربه في معهد فيروس الانفلونزا في مدينة ماديسون الأمريكية، وهو ليس نفس المعهد الذي أجريت فيه التجارب على بحوث فيروس الإيبولا.

وبالرغم من أن المعمل الذي أجرى فيه العالم تجاربه يصنف في المستوى الثاني من حيث الأمان البيولوجي، إلا أن جامعة ويسكونسين أكدت على عدم وجود مخاطر من هروب الفيروس من المختبرات.

■■■



«غلوناس» يجاري «جي بي إس» في كشف المواقع

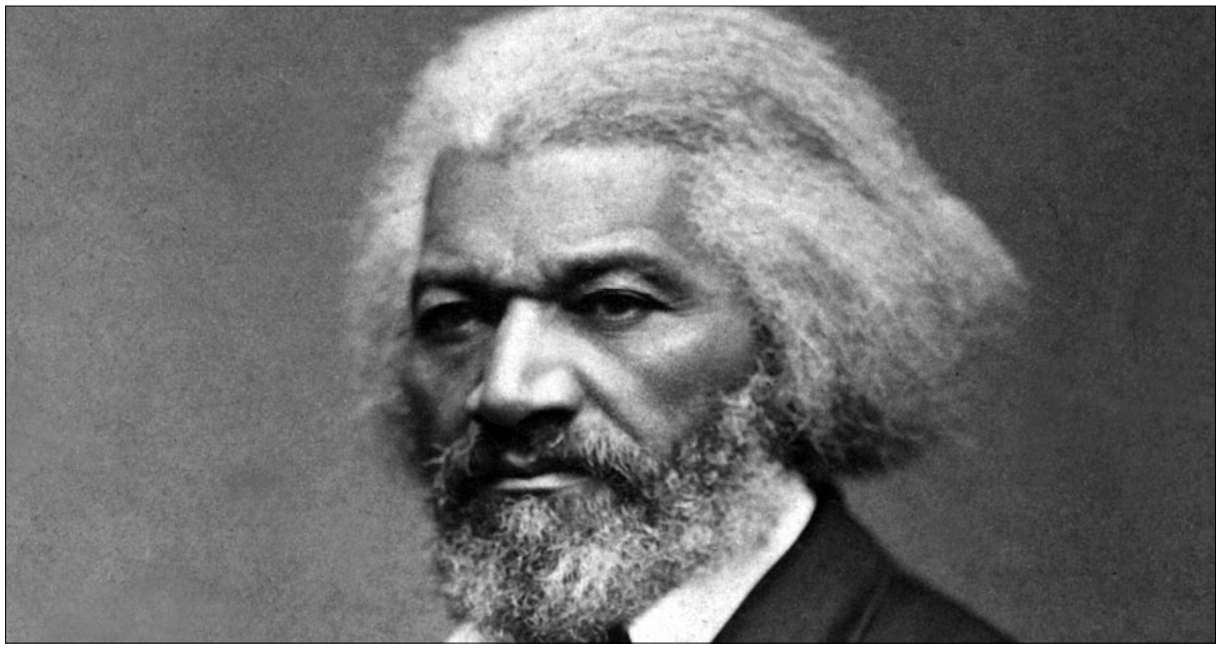
تستمر روسيا في تطوير نظام الملاحة الإلكترونية وتحديد المواقع عن طريق الأقمار الصناعية الذي يدعى «غلوناس»، متطلعة إلى رفع دقته من 2,8 متر حالياً إلى 0,6 متر، ويكشف «غلوناس» الآن تفاصيل تصل إلى 2,8 متر. وارتفعت دقته إلى 2,8 متر من 35 مترا، ويجب أن تتطور لتصل بحلول عام 2020 إلى 0,6 متر.

وقال دميتري روغوزين، نائب رئيس وزراء روسيا، في كلمته بندوة تستطلع قدرات روسيا الصناعية في مدينة نوفوسيبيرسك إن نظام «غلوناس» يؤدي وظيفته بشكل أمين، وإن مشغليه يركزون الآن على تطويره وزيادة دقته.

وكان روغوزين ألمح في وقت سابق إلى احتمال أن توقف روسيا عمل 11 محطة أرضية تابعة لنظام «جي بي إس» تقع في الأراضي الروسية في حال استمرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في حظر التعامل مع مؤسسات الاقتصاد الروسي. ثم قالت وكالة الفضاء الروسية «روسكوسموس» إن محطات «جي بي إس» في روسيا ستواصل عملها ولكن بدون استخدامها لأغراض عسكرية.

■ وكالات

«حرية.. مساواة.. استقلال»؟!



صعد على المنبر، ونظر إلى وجوه العشرات من الناقمين والغاضبين، كان يعلم بأن كلماته لن تلقى أذناً صاغية بين الحضور، لكنه يعلم أيضاً بأنه سيسجل موقفاً يذكره التاريخ إلى الآن رغم محاولات طمسه كل سنة، فالحشد الواقف أمامه يكره كل شيء فيه، من وقفته ومشيته وصولاً للون بشرته السوداء، أمسك بلحيته البيضاء الخشنة وبدأ هذا الرجل الأسود المسن بالحديث: «أيها الإخوة.. نجتمع اليوم في الرابع من تموز من العام 1852 لنحتفل بتوقيع «إعلان الاستقلال»، كما أسميتموه، الإعلان الذي سيضمن حقوق الناس على هذه الأرض الجديدة، لكني لا أرى فيه سوى غطاء قماشي سنغطي به الجرائم البشعة للسنين الكثيرة القادمة، فهذا الإعلان، يشرع وبصراحة استعباد السود من الناس، وإبادة السكان الأصليين حتى آخر رجل وامرأة، في سياق الجهد لخلق أمريكا الرأسمالية الجديدة..»!

■ يسار صالح

من الطبيعي إذا ألا يسمع أحد بخطاب هذا الرجل المطول عن يوم الرابع من تموز منذ ذلك الوقت، إنه النقد الأكثر دقة وصراحة لهذا اليوم الكبير بالنسبة لجميع الأمريكيين، تجري فيه الاحتفالات الكبرى كل عام كيوم «الاستقلال» للولايات المتحدة الأمريكية، وتسترجع ذكريات جميع خطب «المؤسسين الأوائل» لتلك البلاد، التي تتحدث عن قيم «الحرية» و«الاستقلال» و«المساواة».

الكذبة الكبرى

لقد فضح «فريديريك دوغلاس»، المفكر والكاتب الأسود، والذي كان يوماً هارباً من عبودية الرجل الأبيض في الحقول، وبكلمات مختصرة حقيقة الأمر، وأكد على أن تلك الكلمات مجرد أفكار مجردة لا أساس لها على الواقع، فكتبة «إعلان الاستقلال» هم من البيض أصحاب المئات من العبيد، لإعلان «استقلالهم» من سطوة التاج البريطاني، والهدف من وراء كل هذا بسيط، بناء نظام استعماري استيطاني رأسمالي للسيطرة على كل تلك الأراضي دون أي تبعية للتاج وقيوده الكبيرة على نشاطاتهم.

ومن هنا يأتي حرص «توماس جيفرسون» و«جورج واشنطن» وبقية «المؤسسين الأوائل» من أصحاب رؤوس الاموال على إعلان الاستقلال، بعد أن فرضت الملكية البريطانية أمراً إجبارياً بإغلاق مستعمرات العبودية للسود يسري على الجميع، كان ذلك ضربة موجعة للنظام الرأسمالي المتكون حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية، فرأى الجميع هناك بأن من الأفضل إعلان «الاستقلال» عنهم!

لكن «ماذا يعني يوم الرابع من تموز للأمريكي الأسود أيها السادة؟!»، بهذه العبارة تابع «فريديريك دوغلاس» خطابه، «إنه اليوم الذي يرى فيه بوضوح أكبر من أي يوم آخر في السنة، بالنسبة له، احتفالكم هذا عار، وحريتكم المزعومة شيطانية، ووطنيتكم الكاذبة غرور فاقع، وأصوات بهجتكم فارغة بلا قلب، مناداتكم بالحرية والمساواة سخرية مرة، صلواتكم وترانيمكم واحتفالاتكم و«أعياد الشكر» التي تفتخرون بها هي بالنسبة له زوبعة من الأصوات لا معنى لها، هي احتفاء بقيم الاستغلال والخداع والاحتيال والهرطقة»، ويبدو بأن قراءة الرجل للأمر صحيحة ومتبصرة، فحال الأمريكيين السود اليوم ليس أفضل مما مضى على الإطلاق، وغطرسة الإمبريالية الأمريكية لم تهدأ منذ تاريخ إعلان «الاستقلال» بل أصبحت أكثر قوة ووقاحة.

السود والعهد الأسود

يعيش السود الأمريكيون اليوم ، كبقية شركائهم، تحت سطوة الدولة البوليسية التي تقف في وجه مصالحهم على الدوام، وهم يتلقون معاملة خاصة من رئيسهم الذي يشاركهم لون البشرة ذاتها، ويتعرضون للاعتقالات غير القانونية والمعاملات الاستغلالية مع فشل واضح في ضمان حقوقهم، كما يعاني المهاجرون غير الشرعيين من أسوأ استغلال لحقوقهم في العمل، ويجبرون على «خدمة» مشغليهم بأبخس الأثمان، كما أن عدداً منهم قد تم ترحيله بأعداد كبيرة بلغت رقماً قياسياً في عهد الرئيس الأسود «بارك أوباما»! أي أن النظام الأمريكي الحالي هو المرحلة الأكثر تقدماً من الحالة الاستعمارية الوقحة التي ألهمت خطاب «فريديريك دوغلاس» ذاك.

بمعنى آخر، تغيرت الأشكال لكن المضمون لم يتغير أبداً، تحولت الدولة الاستيطانية إلى دولة إمبريالية، مما يضمن استغلال الملايين من البشر حول العالم، بدلاً من مئات الآلاف في تلك البقعة الصغيرة في أمريكا الشمالية، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أكثر من ألف قاعدة عسكرية حول العالم، وتنفق المليارات كل سنة لعملياتها العسكرية في كل مكان على الأرض، تجاهلت 1,6 مليون عراقي الذين قضوا أيام «تحرير» العراق، وتناست دعمها للمجموعات المتطرفة التي تعيث اليوم فساداً في العراق، وليبيا، واليمن، والسودان، والعديد العديد من الأمكنة حول العالم.

العبور وحق البقاء

كما يطالعنا الكثير من كبار الساسة في أمريكا وفي كل حين بتصريحات تدل بشكل واضح بأن العنصرية لم تمت والتفرقة على أساس اللون أو العرق بقيت طوال تلك السنين، ففي حديث أخير لـ«هيلاري كلينتون» على قناة سي إن إن، أجابت وزيرة الخارجية السابقة بحزم على سؤال يتعلق ببرنامج وطني للتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين لضمان حقوقهم، كان رد «هيلاري» واضحاً: «إذا تسنى لطفل ما أن يعبر سياج الحدود، لا يعني ذلك بأن له الحق في البقاء»!

على كل حال، سيبقى يوم الرابع من تموز عيداً وطنياً مميزاً للأمريكيين، فالعديد منهم على جهل تام بما حدث في تلك الأيام، إنه أسلوب متعمد من الإمبريالية الأمريكية لطمس كلمات «فريديريك دوغلاس» الفاضحة، ستصدح أصوات الاحتفالات في كل سنة، لكن احتفال من؟ وعلى حساب من؟ وبأي ثمن؟ لتبقى هذه الأسئلة رهن الأجيال المستقبلية في أمريكا والعالم.

احتفالكم هذا عار وحريتكم المزعومة شيطانية ووطنيتكم الكاذبة غرور فاقع ومناداتكم بالحرية والمساواة سخرية مرة وصلواتكم وترانيمكم واحتفالاتكم هي زوبعة من الأصوات لا معنى لها واحتفاء بقيم الاستغلال والخداع والاحتيال والهرطقة

باختصار



تونس تودع «عمّ علي» شاعر المقاومة

غيّب الموت أحد أهم المجددين في الشعر الشعبي في تونس عن عمر يناهز خمساً وسبعين سنة الشاعر الكبير علي الأسود المرزوقي. الذي ارتبط اسمه بالقضايا القومية وبفلسطين، وبهجائه اتفاقية كامب ديفيد. انتصر للفقراء وندّد بالاستعمار وبالهيمنة على مقدرات المنطقة ومحاولات التقسيم والحروب الأهلية.

ورغم شهرته الكبيرة، إلا أنّه عاش حياة بسيطة في الصحراء مع البدو والفلاحين في الواحات التي تغزل بالحياة، واعتبرها أجمل فضاء للسكينة والهروب من الكذب والنفاق الاجتماعي.

بدأت شهرة علي الأسود المرزوقي في أواخر السبعينيات، وأول الثمانينيات بعد عودته من هولندا، فكتب قصيدة ما زال الشارع التونسي يتداولها وجاء فيها: «تلاقوا في مخيم دفيد بغين، السيد يحكي والسادات يميد يحب التمجيد ومقابل تمجيده حدود».

ارتبط اسم علي الاسود المرزوقي بالشاعر المصري أحمد فؤاد نجم، وتجول بين لبنان وليبيا ومصر وسوريا واليمن والجزائر، وصدرت أعماله في أشرطة كاسيت جرى تداولها بآلاف النسخ.

■ ■ ■



روسيا تفرض حظراً على أفلام الرعب والعنف

أعلنت وزارة الثقافة الروسية أنها فرضت حظراً على عرض أفلام الرعب التي تروّج للقسوة والعنف. ووصف عشاق تلك الأفلام الحظر الذي بدأ مطلع الشهر الحالي بأنه تحد للسينما الغربية، فيما اعتبره آخرون رداً على العقوبات الغربية ضد روسيا.

يذكر أن القانون الفيدرالي الروسي الذي تبناه مجلس الدوما مؤخراً يفرض حظراً على استخدام شتائم وألفاظ نابية في الأعمال الفنية، ويحدد كذلك طريقة منح تراخيص العرض السينمائي. ويندرج الكثير من أفلام الرعب تحت القانون المذكور لأنها بحكم طبيعتها تروج للعنف وتكاد لا تخلو من تلك الألفاظ.

■ وكالات

رَجُلٌ اسمُهُ غَسَّانْ كَنَفْاني

صباح يوم السبت 18 تموز عام 1972 كان غسان كنفاني يشرب القهوة مع أفراد أسرته وآمنة ياسين، البطلة الحقيقية لرواية أم سعد التي كتبها كنفاني سنة 1969. وما هي إلا دقيقتان بعد خروجه متوجهاً إلى مكتبه، حتى دوّى انفجار مريع هزّ أركان البيت.



■ عبدالرزاق دحنون

تَصفُ أم سعد تلك الدقائق المرعبة قائلة: كنتُ إلى جانب النافذة المطلة على الحديقة، فجأة دوّى انفجار رهيب، تحطم زجاج النوافذ وتناثرت شظاياه.. هرولت دون وعي نحو الشارع. كان المشهد يدمي القلب، فقد استحالت سيارة غسان كنفاني الصغيرة إلى أشلاء متناثرة. بحثت عنه فوجدته بين ألسنة النيران مفتوح العينين، تفحصته، قلبه كان ينبضُ، والوجه وحده بقي سليماً تلوح من قسماته ابتسامة حزينة.

وفي مساء يوم الفاجعة قالت ابنته ليلى لأمها: «ماما، لم تكن تلك غلطة بابا، الإسرائيليين هم الذين وضعوا القنبلة في سيارته».

فمن هذا الفلسطيني الذي مزقت إسرائيل جسده بالمتفجرات؟

وُلد غسان كنفاني في عكّا سنة 1936، ودخل إلى المدرسة في يافا، قطعت الأحداث التي جرت في فلسطين تلك الأيام سير الحياة الطبيعي لأسرته. ففي أواخر عام 1947 بدأت الاشتباكات بين أهل فلسطين واليهود المدعومين من الحركة الصهيونية العالمية. وكان أول هذه الاشتباكات في حيّ المنشية في يافا حيث سكنت أسرته. تعطلت المدارس، وانتقلت عائلته إلى عكّا. المدينة التي خُصصت للسُكان العرب حسب خطة تقسيم الأمم المتحدة.

ذكرى لا تنتهي..

غير أن عكّا، أسوة بالكثير من المدن والقرى الفلسطينية خضعت لاحتلال القوات الإسرائيلية، وهُجِّر سكانها بالقوة الجسدية والنفسية. أصيب عرب فلسطين بالذعر الشديد بعد المجزرة، فقد ذبح مائتين وأربعة وخمسين امرأة وطفلاً ورجلاً بوحشية وعن سابق عمد، ورميت جثث الكثير منهم في إحدى الآبار.

وصفتْ السلطات الإسرائيلية الرسمية تلك المجزرة بالحادث. بينما كان فيه قرويّو دير ياسين الأسرى الذين بقوا أحياء، يُستعرضون عراةً أمام سكان الأحياء اليهودية في القدس لكي يبصقوا عليهم. فيما راحت السيارات المجهزة بمكبرات الصوت تجول القرى العربية معلنة: إن لم تغادروا بيوتكم، فسوف يكون مصيركم كمصير أهل دير ياسين. غادرت عائلته عكا وكان ثمانمائة ألف عربي قد فروّا من الإرهاب الإسرائيلي في هجرة جماعية، يتقدمهم الأطفال والنساء، وبقي البعض من الرجال كي يحرسوا قراهم وبلداتهم.

حمل الجميع معهم مفاتيح بيوتهم واتجهوا صوب لبنان حيث سكنوا قريباً من الحدود كي يكونوا بين أوائل العائدين إلى منازلهم بعد انتهاء القتال.

كانت فلسطين هاجس كنفاني الدائم حتى استشهاده بعيداً عنها. كانت رحلة الهجرة عن أرض الوطن من أهم الأحداث التي أثرت في حياته الأدبية، ورواها بعد عشر سنوات في قصة من أجمل قصصه «أرض البرتقال الحزين». مكثت عائلة كنفاني حوالي الشهر في جنوب لبنان. ولمّا وجدوا أن الأمر قد يطول، نزلت إلى الشام من أجل العمل.

أحب كنفاني الكلمة المكتوبة، بدأ يكتبُ وهو في الصفوف التكميلية، وما لبث أن اشترك في برنامج إذاعي أعدّتهُ إذاعة دمشق بعنوان «الطلبة» فكتب المسرحيات الموجهة إلى الطلاب وقدّمها أحياناً وأذاعها أحياناً أخرى.

أقيم معرض دمشق الدولي سنة 1955، وكان معظم ما عُرض في جناح فلسطين من جهد شاب في مقتبل العمر، خرائط لفلسطين، لوحات فنية، تعريفات جغرافية، ونسَب الأراضي التي حازها العرب وتلك التي حازها الصهاينة، وجداول بارتفاع معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وغير ذلك. كان ذلك الشاب غسان كنفاني.

«ارسم منظراً مرعباً».

في العام نفسه نال شهادة الثانوية العامة. ثم عيّن مُدرساً للرسم في مدينة دمشق. كان يعمل لساعة متأخرة من الليل، يرسم ويلون ويكتب ويخطط ويصحح رسومات الطلاب ويخلق مع الجميع ساحة حميمة جعلته، خلال وقت قصير، الشخصية المحببة والصديق المفضل والمميز لدى الجميع. وحين انتقل للتدريس في إعدادية صفد في باب الجابية في دمشق القديمة، دخل قاعة الصف وتوجه إلى اللوح، وكتب بخط واضح «ارسم منظراً مرعباً».

اجتاحت الطلاب مشاعر متفاوتة، رسمَ أحدهم بحراً متلاطم الأمواج وآخر رسمَ دبابة، وثالث وجه وحش بأنياب حادة، وهكذا توالت الرسومات على طاولة كنفاني الذي تابع كل رسم بانتباه، وأخذ يشطب ويضيف على ذيله عبارة مقتضبة: «مخيف ولكن غير مُرعب». وحين انتهى الجميع من تقديم أعمالهم توجه إلى اللوح و رسم دفتراً مفتوحاً لوّنه بالأحمر وكتب تحته بخط عريض: «دفتر الإعاشة»، ذلك الدفتر المقيت الذي بموجبه يحصل اللاجئ على قوت يومه.

خلال ذلك لم يُنحّ شعور الاستسلام السائد لدى الفلسطيني فقط بل رسم صورة جديدة، هي ملامح الفدائي، والتي لم تكن واضحة المعالم بعد.عاش غسان كنفاني مأساة شعبه يوماً بيوم، وكان من خلال احتكاكه اليومي مع طلاب المدارس في المخيمات، يعايش الكثير من معاناتهم، وحين بدأ كتابة القصة، كانت مستوحاةً من صميم واقعهم، فعبرت عن همومهم بصدق شديد.

ومع بداية العام الدراسي 1956، عُينَّ مدرساً في الكويت، فشهدت إقباله الشديد على القراءة، وشحنت حياته الفكرية بطاقة عظيمة، كان يقرأ بنهم ويستوعب بطريقة مدهشة، وهو ما يؤكد ولعه بالكلمة المكتوبة وحبه لها، حيث ترك نتاجاً أدبياً ضخماً إضافةً إلى كتاباته اليومية في الصحافة، وكانت فلسطين هاجسه في كل ما كتب.

خلال ذلك لم يُنحّ شعور الاستسلام السائد لدى الفلسطيني فقط بل رسم صورة جديدة هي ملامح الفدائي التي لم تكن واضحة المعالم بعد

اكتشف كنفاني مرضه بالسُكري في الكويت وحين لازم المستشفى مرة، انبثقت في مخيلته قصة هامة، هي «موت سرير رقم 12»، ثم نال الجائزة الأولى في مسابقة جرت في الكويت على مستوى العالم العربي لكتّاب القصة عن قصته «القميص المسروق»، وقد اكتشف ولعه بكتابة القصة، مع كونه كتب الشعر ومارس الرسم. وهذا ما ذكره في حكاية «القنديل الصغير» التي كتبها ورسم أبطالها وأهداها إلى لميس حسين نجم التي استشهدت معه إذ قال لها: «إنني كاتبُ قصة وسوف أكتب قصة تكبر معك كلما كبرت».

انتقل كنفاني إلى بيروت، وانغمس في عمله، وكان قد ترسّخ في حقلي الكتابة والصحافة، وأصبح رئيس تحرير جريدة المحرّر اليومية، التي أصبحت ثاني أكبر جريدة يومية في لبنان واتسع انتشارها، وعمل في مجلة فلسطين الأسبوعية. سنة 1965 دُعي غسان كنفاني لزيارة الصين والهند لشرح المسألة الفلسطينية في هذين البلدين، وشارك في مؤتمر كتاب آسيا وأفريقيا.

«الهدف»

في خريف عام 1967 عمل كنفاني ضمن هيئة تحرير جريدة الأنوار. لكنه قرّر سنة 1969 أن يتركها ليُصدر المجلّة السياسية الأسبوعية «الهدف»، مع أن هذا القرار عَنى انخفاضاً في الدّخل، لكنه لم يعمل لاعتبارات ماديّة، فقد كان الإلهام الذي يدفعه للكتابة والعمل المتواصل، هو الشعب الرازح في بؤس المخيمات.

في تموز سنة 1969 صدر العدد الأول من مجلة الهدف، التي تحولت في السنتين اللاحقتين إلى واحدة من أفضل المجلّات السياسية الأسبوعية في العالم العربي، واقتبس الكثير من كلماتها وترُجم عددٌ كبير من مقالاتها و افتتاحياتها إلى لغات أخرى. واستمرّ في الكتابة دون انقطاع، مقدماً لمجلة الهدف الكثير من إسهاماته، وكان إلى جانب الكتابة يرسم كثيراً.

سُجن كنفاني عام 1971 بسبب مقال في مجلة الهدف. وكانت إحدى الصحفيات العاملات في مجلة الهدف قد كتبت هذا المقال ونشرته ولم يكن غسان كنفاني في بيروت آنذاك لكنه أعلن أنه يتحمل مسؤولية كل ما يُكتب في المجلة!

لقد سار إنتاج غسان كنفاني الأدبي جنباً إلى جنب مع نشاطه الصحفي والسياسي، وكان قبل موته بزمن طويل يُعتبر من أفضل الكتاب العرب والفلسطينّيين. وكان في العادة يبني القصة أو الرواية أو المسرحية في ذهنه، ثمَّ يكتبها كلها في زمن قصير، مضيفاً إليها تصحيحات قليلة فيما بعد. وكانت جميع مخطوطاته مكتوبة باليد. وقد قتلوه حين كان لا يزال ينمو ويكبر، وكان خطره على إسرائيل أكبر من أن يتحملوا وجوده.

■ المادة كاملةً منشورة على موقع قاسيون

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 11 / 07 / 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

تابعوا «المؤامرة».. على «سي إن إن» أيضاً!!

تناول برنامج «The Lead» على CNN، في إحدى حلقاته التي عرضت مؤخراً، قيام حركة «Truth 11/9»، بتوزيع كتيب جديد من إصدارها عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر يحوي إثباتات علمية تناقض الرواية الأمريكية الرسمية عن تلك الأحداث. ولا تزال ردود الأفعال الغاضبة على طريقة تعاطي القناة مع المجموعة المعارضة المذكورة مستمرة حتى حينه، وذلك عبر جملة من المقالات ومقاطع الفيديو الساخرة المنشورة على يوتيوب، والبرامج الإذاعية على إذاعة«Free Revolution» على الإنترنت.



■ مأمون الحاج

وربما تكون الدراسة المنشورة في موقع غلوبال ريسيرتش الكندي يوم السادس والعشرين من الشهر الفائت تحت عنوان «صحافة CNN الصفراء: اللغة الأوروبلية المخادعة»، هي أحدث التفاعلات مع القضية، ولكنها ليست التفاعل الأخير بالتأكيد.

«سقوط حر..»

تأسست حركة «Truth 11/9» أواخر عام 2004 كاستمرار لجملة من التحركات الرافضة لنتائج التحقيق الذي أجرته الحكومة الأمريكية حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والذي صاغ الرواية الرسمية الأمريكية المعروفة حول «الجهاديين والقاعدة».

وبتطور هذه الحركة وتوسعها، ضمت إلى صفوفها مجموعة من العلماء استطاعوا إثبات نظرية الحركة حول تفجير قواعد برجي التجارة، مستندين في ذلك إلى الزمن الذي استغرقته عملية تهافت كل من البناءين، والذي يثبت أن ما جرى هو عملية «سقوط حر» ناتجة عن انهيار أساسات البناء، وهو ما لا يمكن أن تسببه الطائرتان..

واستكملت الحركة استنتاجاتها العلمية باستنتاجات سياسية تقول بأن الحكومة الأمريكية هي المسؤلة عن انهيار/تفجير البناءين لتستخدم هذه «المجزرة» ذريعةً لاحتلال العراق وأفغانستان، ولتستخدمها أيضاً في «الضغط على الحريات داخل الولايات المتحدة»، وهذه الاستنتاجات السياسية ليست جديدة بالنسبة للحركة، ولكن الجديد في كتيبها الأخير هو الإثبات العلمي المبسط استناداً إلى «السقوط الحر» للبناءين، الأمر الذي استفز CNN إلى الحد الأقصى..

يصف مقدم البرنامج جيك تابر نشطاء حركة «الحقيقة 9/11» بأنهم «مجموعة من المهووسين بنظريات المؤامرة» وأما ما يقومون به فهو «إهانة لضحايا الهجمات ولأسرهم»، ويستعرض رواية «المهووسين» عن الهجمات بوصفها قصة كاذبة دون أن يكلف نفسه الخوض في أي من تفاصيلها، إلى جانب استعراضه الرواية الرسمية. حيث يظهر على يسار الشاشة كتيب «memorial 11/9» الذي يتضمن الرواية الرسمية، وعلى اليمين كتيب «Truth 11/9» الذي أصدرته الحركة المعارضة مؤخراً والذي يشابه في تصميمه الكتيب الرسمي، قائلاً: «إلى اليسار ستجد الرواية الحقيقية، وإلى اليمين: أهلاً بك إلى الرواية الأخرى، الرواية الخاطئة بالتأكيد»، بهذه البساطة! وبطريقة تقريرية إملائية تشبه تلك التي اعتدنا عليها في الإعلام العربي يقرر المقدم أنّ الرواية الأخرى خاطئة بكل تأكيد..! لماذا؟! لأنها ليست الرواية الرسمية!!

الكذب خبز «الرسميين»

ما أثار أكبر قدر من السخط على البرنامج هو مداخلة إميلي بازيلون رئيسة تحرير «Slate Magazine» والتي استضيفت عبر الأقمار الصناعية للتعليق على الحدث. حيث فسرت إميلي الموضوع على الشكل التالي: «يسعى هؤلاء «نشطاء الحركة» إلى التهرب من دفع الضرائب المترتبة عليهم، ولذلك فإنهم يحاولون خلق قصة من لا شيء ليهاجموا الحكومة عبرها ويصلوا إلى غايتهم، أو أن لدى هؤلاء أو قسم منهم مشاكل نفسية وحباً للظهور»!!

تكشف الطريقة التي تعاملت بها «سي إن إن» مع حركة «احتلوا» سابقاً، والطريقة التي تتعامل بها حالياً مع حركة «9/11 الحقيقة»، أنّ مقولات «المؤامرة» المبسطة، ليست حكراً على «إبداعات» الإعلام الرسمي العربي «الإبداعات التي تحوّل كل شيء إلى مؤامرة كما فعل الإعلام في مختلف بلدان المنطقة التي حولت الأحداث إلى مجرد مؤامرات، أو التي تنفي وجود أية مؤامرة كما فعلت الجزيرة القطرية والعربية السعودية»، وإنما تلجأ إليها أيضاً أهم الشبكات الإعلامية الأمريكية الرسمية حين تقارب الأزمات والمشكلات الداخلية من وجهة نظر السلطة السائدة.

وبالنتيجة يظهر الإعلام الأمريكي «المتطور تقنياً ومعرفياً» إعلاماً رسمياً ساذجاً، كأي إعلام رسمي آخر.. ما يدفعنا إلى القول بأن المشكلة الجوهرية ليست في أن الإعلام شرقي أو غربي، إعلام دولة متخلفة أم دولة متقدمة، ولكن المشكلة الجوهرية هي في كون الإعلام رسمياً، وفي كون الكذب والاستهتار بالناس خبز «الرسميين» بمعظمهم، وملحهم أيضاً!!

مطلوب امرأة «معلبة»

■ آلان داود

يستأجر رجل فرنسي من الطبقة الثرية خدمات أفضل رجل في بولونيا، المتعلقة بشؤون القلب والحب، موكلاً إليه مهمة فريدة من نوعها وهي «إيجاد المرأة المناسبة له»، فقد طحنه الفراغ الذي يعيشه ولم تستطع الامتيازات الممنوحة له بحكم طبقته الثرية أن تجد له حب حياته.

حمل الموظف البولوني صورة الرجل البرجوازي الفرنسي وسيرته الذاتية، وأجرى مقابلات مع نساء عديدات ليقدم لهن مخدومه، الرجل المثالي الثري فهل سيجد الأخير ضالته؟ نساء شقراوات وسمراوات، ثريات وفقيرات، فرنسيات وأجنبيات، واستمر البحث.

هذه الصورة النمطية هي موضوع فيلم «مطلوب امرأة a woman sought» وهو فيلم قصير لمدة خمس عشرة دقيقة من إخراج البولوني ميكال مارجاك عام 2009، حصل فيلم مارجاك على جوائز عالمية عديدة منها جائزة غوانجو في الصين، وجائزة إيست سيلفر للفيلم التسجيلي.

تبرز هذه الصورة حالة الاغتراب والوحدة التي وصل إليها هذا الرجل البرجوازي وهي تشابه الصورة النمطية في قصة «الرجل المعلب» للكاتب الروسي الكبير أنطون تشيخوف عن حياة رجل برجوازي روسي.

تسلط هذه الصورة الضوء على جزء من التفاصيل اليومية لحياة الطبقة البرجوازية الفرنسية كمثال لحياة الأثرياء المعلبة، الأشياء بالنسبة لهم «معلبة» يمكن للبرجوازي أن يطلبها متى ما شاء وبهذه الطريقة يبحث الرجل الفرنسي المعلب عن طريق شراءه خدمات الرجل البولوني عن حبيبته المعلبة.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org



الحلقة الأساسية!

ينطوي المشهد الراهن على درجة عالية من التداخل والتشويش بعضه انعكاس لتناقضات الواقع، وهي سمات ملازمة لأزمات بهذا العمق، حيث يتداخل المحلي بالإقليمي بالدولي وبعضه «تشويش» مصنّع بقوة الماكينة الإعلامية، بعد ما أضاف دجالو الإعلام من نفاق وتبرير وذرائعية بحيث يبدو وكأن الباب مغلق نهائياً على أي حل، وبغض النظر عن السبب أو الأسباب فأن هذه اللوحة الضبابية تساهم في إشاعة أجواء اليأس والإحباط في الأوساط الشعبية وبالتالي المزيد من التطرف بمختلف صنوفه، الذي يتم التعبير عنه بأشكال مختلفة.

في مختلف العلوم ومنها علم الاجتماع السياسي لاتوجد مشكلة دون حل، فأية مشكلة تعترض البشر فإنما تحمل معها بذورالحلّ أيضاً، وكون البشر لايعرفون حل المشكلة لايعني أن الحل غير ممكن، بل يكمن تفسيرذلك بان المعنيين إما أن مستواهم المعرفي لايسمح لهم بمعرفته، أو أن مصلحة البعض الآخر أصلاً تتطلب تغييب الحل.

تحاول قوى مختلفة في سياق الصراع القائم تغييب الحل الحقيقي بأساليب مختلفة من خلال التركيز على ما هو جزئي أو ما هو متعلق بجانب واحد من جوانب الأزمة، واعتبارأن الأزمة تقتصر على هذا الجانب أو ذاك دون غيره من الجوانب المتعلقة او المتداخلة او المتشابكة.

إن المطلوب من النخب السياسية والإعلامية الوطنية أمام ظاهرة على هذا المستوى من التعقيد هو الإمساك بالحلقة الأساسية، ومعرفتها والانطلاق منها باعتبار أن معرفة هذه الحلقة هي الخطوة الأولى نحو الحل الحقيقي، وباعتبار أن هذه الحلقة هي العقدة التي بفكها سيتم فتح الباب على حل جميع القضايا الفرعية والجزئية.

لقد أكد العديد من النخب الوطنية السورية ومنذ بداية الأزمة على أن الحل السياسي هو الممر الوحيد للحفاظ على سورية ضمن المعطيات القائمة، وعملوا على هذا الأساس، ومع كل تعقيد جديد في الأزمة تتأكد بالملموس صحة هذا الرأي وهذا الخيار الذي استند إلى معرفة بالاستحقاقات التاريخية التي تفرضها الضرورة من جهة، والممكن الذي يسمح به توازن القوى من جهة أخرى.